المشهد الإسرائيلي
مدار
http://almash-had.madarcenter.org
الثلاثاء ٢٥/١٠/٢٠١١م الموافق ٢٧ ذو القعدة ١٤٣٢هـ العدد ٢٦٧ السنة التاسعة

ملحق نصف شهري يصدر عن
مدار
المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
The Palestinian Forum for Israeli Studies (MADAR)

وثيقة
مركز الثقل العالمي يبتعد أكثر فأكثر عن الولايات المتحدة!
صفحـ(٥)ـة

الميزانية الأمنية الإسرائيلية ستبقى على ما هي عليه وربما ستزداد!
صفحـ(٣)ـة

مستشارو نتنياهو: يجب معاقبة الرئيس محمود عباس بسبب استحقاق أيلول!

* ليبرمان: عباس عقبة أمام استئناف المفاوضات وليته يستقيل من رئاسة السلطة الفلسطينية! *

«المشهد» شنّ وزير الخارجية الإسرائيلية أفيغدور ليبرمان أمس الاثنين هجومًا عنيفًا على الرئيس الفلسطيني محمود عباس، واعتبر أنه يشكل عقبة أمام استئناف المفاوضات بين الجانبين، وتمنى أن يستقيل من رئاسة السلطة الفلسطينية.

وقال ليبرمان في لقاء مع صحافيين إسرائيليين عقد في مقر وزارة الخارجية الإسرائيلية في القدس إن «عباس هو أسوأ زعيم بإمكان إسرائيل أن تجد نفسها أمامه، وهو يهدّد بتسليم المفاتيح، وهذا لا يعتبر تهديدا وإنما بركة، وليته يفعل ذلك أخيرًا، ومن سيخلفه سيكون أفضل، وواضح الآن أنه منشغل بأجندته الشخصية فقط».

واعتبر ليبرمان أن «ما يهم عباس هو مكانته في التاريخ فقط وحاجته إلى قضاء بقية حياته برفاهية، فهو شاهد نهاية (الزعيم الليبي) معمر القذافي و(الرئيس التونسي المخلوع) زين العابدين بن علي و(الرئيس المصري المخلوع) حسني مبارك ويفكر بنفسه قبل أي شيء، وهذا إنساني جدا لكنه لا يساعد في التوصل إلى تسوية».

واستطرد ليبرمان أن عباس «يريد أن يذكره التاريخ كمن أقام دولة فلسطينية وتوصل إلى مصالحة فلسطينية داخلية، والسؤال الأساس هو ماذا سيحدث إذا حصل الفلسطينيون على استقلالهم؟، ومن يعطينا ضمانات بأن لا نرى (صواريخ) قسام (يتم إطلاقها) من قلقيلية على رعنانا وكفار سابا وهرتسليا؟».

وتابع أنه «لا يوجد شك اليوم بأنه إذا لم نتول المسؤولية الأمنية (عن الضفة الغربية) فإنه خلال عام سنرى صواريخ قسام في وسط إسرائيل، وأنا متأكد من ذلك بنسبة ٢٠٠٪».

وقال ليبرمان إن «الفلسطينيين اعتبروا أن مبادرات حسن النية التي نفذتها حكومة بنيامين نتنياهو، مثل الاعتراف بمسار الدولتين، وتجميد أعمال البناء في المستوطنات، وإزالة حواجز، كما لو أنها مسائل بسيطة، ولذا طلبوا المزيد من الخطوات، ونفذوا خطوات أحادية الجانب ضد إسرائيل».

وادعى ليبرمان أن التوجه الفلسطيني إلى الأمم المتحدة للحصول على عضوية كاملة ما زال «عالقًا»، وأن الفلسطينيين ليسوا ناضجين لإقامة دولة مستقلة.

وقال إن «المبادرة الفلسطينية توقفت، على الأقل في هذه الأثناء، وهناك فجوة هائلة قياسا مع كافة الأوصاف التي كانت قبل ذلك، ولا يوجد للفلسطينيين اليوم عدد الدول المطلوب من أجل تمرير قرار في مجلس الأمن».

وأضاف «كيف سيديرون دولة مستقلة إذا لم ينجحوا منذ ثلاثة أعوام في إجراء انتخابات؟».

وهاجم ليبرمان الفلسطينيين بسبب مطلب وقف البناء الاستيطاني كشرط لاستئناف المفاوضات، وقال إن «من المستحيل أن نقوم بخنق الاستيطان اليهودي بأيدينا، والاستيطان اليهودي لم يكن أبدا عقبة أمام السلام».

وتطرّق ليبرمان أيضًا إلى احتمالات إعادة فتح السفارة الإسرائيلية في القاهرة بعد أن هاجمها متظاهرون مصريون واضطر السفير الإسرائيلي إسحق ليفانون وموظفو السفارة إلى الهروب من مصر. وقال في هذا السياق: «إننا نجري اتصالات مع السلطات المصرية ونحاول التوصل إلى اتفاق يسمح بفتح السفارة وعودة الطاقم الدبلوماسي».

وأقر ليبرمان بأن وزارة الخارجية الإسرائيلية تبحث عن مبنى آخر للسفارة في القاهرة، لكنه أضاف «من الواضح أن الوضع في مصر ليس بسيطا قط، ونحن نحاول بذل جهود قصوى (لإعادة الدبلوماسيين) وتوفير الحد الأدنى من المخاطر».

من ناحية أخرى ذكرت صحيفة «هآرتس»، أمس الاثنين، أن ثمة خلافا في إسرائيل بين هيئة الأركان العامة للجيش، التي وضعت توصيات تقضي بتنفيذ سلسلة مبادرات حسن نية إزاء السلطة الفلسطينية والرئيس محمود عباس، وبين مستشارين لرئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، ووزراء أعضاء في طاقم وزراء الثمانية، يطالبون بمعاقبة عباس جراء توجهه إلى الأمم المتحدة للحصول على مكانة دولة كاملة العضوية في هذه المنظمة الدولية.

وأضافت الصحيفة أن هيئة الأركان العامة تطالب بتنفيذ خطوات تجاه السلطة الفلسطينية بهدف تقليص ما وصفوه بالضرر الذي لحق بالسلطة في أعقاب صفقة تبادل الأسرى بين إسرائيل وحركة حماس، الأسبوع الماضي، وإعادة توازن القوى بين السلطة وحماس. ووفقا للصحيفة فإنه يتوقع أن يسلم الجيش الإسرائيلي الحكومة، الشهر المقبل، عدة توصيات بشأن خطوات إسرائيلية ترمي إلى تعزيز مكانة السلطة الفلسطينية، وبينها إطلاق سراح أسرى فلسطينيين، وإمكانية تسليم مناطق في الضفة الغربية إلى المسؤولية الأمنية الفلسطينية.

نتنياهو: قبضة اليمين. (ا.ف.ب)

وأشارت الصحيفة إلى وجود معارضة لدى مستشاري نتنياهو ووزراء في طاقم وزراء الثمانية لتقديم أية مبادرات كهذه. ونقلت الصحيفة عن مستشارين لنتنياهو قولهم في اجتماعات مغلقة إن «عباس يجب أن يُعاقب بسبب استمرار توجهه إلى الأمم المتحدة، ونحن لا نريد أن تنهار السلطة الفلسطينية لكن إذا حدث ذلك فإنه لن يكون نهاية العالم».

وقال منسق أعمال الحكومة الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية، الجنرال إيتان دانغوت، في اجتماع عقده وزير الدفاع الإسرائيلي، إيهود باراك، الأسبوع الماضي، إن عباس يهدد بالاستقالة من منصبه على خلفية الجمود السياسي وتزايد قوة حماس في أعقاب صفقة تبادل الأسرى والتخوف من فشل التوجه الفلسطيني إلى مجلس الأمن الدولي لنيل عضوية كاملة في الأمم المتحدة. ووفقا لـ«هآرتس» فإن أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية- وهي شعبة الاستخبارات العسكرية وجهاز الشاباك وجهاز تنسيق العمليات في الضفة الغربية- موحدة في تقديراتها بأنه لحقت بالسلطة الفلسطينية بقيادة عباس أضرار كبيرة في صراعها ضد حماس حول الهيمنة على الضفة.

ونقلت الصحيفة عن موظف حكومي إسرائيلي رفيع المستوى قوله إن عباس يشعر بأن صفقة تبادل الأسرى كانت جزءا من محاولة إسرائيلية للانتقام منه بسبب التوجه إلى الأمم المتحدة وأنه في اجتماعات مغلقة يتحدث الرئيس الفلسطيني عن أن إسرائيل عملت متعمدة على تقوية حماس وإضعافه.

وتابعت الصحيفة أنه يسود قلق في الجيش الإسرائيلي، منذ مدة طويلة، على أثر الأزمة بين حكومة إسرائيل وقيادة السلطة الفلسطينية، وأنه حتى قبل التوجه الفلسطيني إلى الأمم المتحدة، الشهر الماضي، طرح الجيش أفكارا حول مبادرات حسن نية محلية بهدف تهدئة الأجواء، لكن الحكومة الإسرائيلية رفضتها.

وعاد الجيش الإسرائيلي لطرح هذه المبادرات مجددا في أعقاب تنفيذ صفقة التبادل وبينها أفكار تتعلق بالمرحلة الثانية من صفقة التبادل التي ستفرج إسرائيل خلالها عن ٥٥٠ أسيرا فلسطينيا والذين يتوقع أن يكونوا أسرى غير قياديين وغالبيتهم من حركة فتح. إضافة إلى ذلك يتبلور اقتراح في جهاز الأمن الإسرائيلي لإطلاق سراح أسرى فلسطينيين، إضافة إلى الأسرى الـ ٥٥٠، وذلك عشية عيد الأضحى وكمبادرة حسن نية تجاه السلطة.

ويقترح جهاز الأمن الإسرائيلي أيضا تغيير مكانة قسم من المناطق B في الضفة، الخاضعة للسيطرة المدنية الفلسطينية والسيطرة الأمنية الإسرائيلية بموجب اتفاق أوسلو، وتحويلها إلى مناطق A الخاضعة للسيطرة الإدارية والأمنية الفلسطينية. ويدور الحديث بالأساس على مناطق في شمال الضفة وقريبة من مدن جنين وطولكرم ونابلس ولا توجد فيها مستوطنات. ويقترح جهاز الأمن الإسرائيلي أيضا تسليم السلطة جثامين نشطاء فلسطينيين قتلوا، وذلك بعد أن جمدت إسرائيل خطوة كهذه قبل عدة شهور بأمر من نتنياهو وباراك.

وقالت الصحيفة إن باراك يؤيد تنفيذ خطوات كهذه تجاه السلطة الفلسطينية بينما يعارضها نتنياهو بادعاء أنه يشكك في نجاعتها بالنسبة لإسرائيل. ويعارض وزير الخارجية الإسرائيلية أفيغدور ليبرمان بشدة تنفيذ أية خطوات كهذه.

وأضافت الصحيفة أن جزءا من المعضلة بالنسبة لإسرائيل تتعلق بمسألة نوايا عباس في المستقبل القريب، وأن هناك من يعتقد في الحكومة والاستخبارات الإسرائيلية أن عباس فقد اهتمامه بشكل كامل بتنفيذ خطوات منسقة مع إسرائيل. ووفقا لهذا الاعتقاد الإسرائيلي فإن الرئيس الفلسطيني لم يعد مهتما أبدا باستئناف المفاوضات وأنه يفضل الاستمرار في التوجه إلى الأمم المتحدة والمجتمع الدولي من أجل التوصل إلى انجازات فلسطينية يتم فرضها على إسرائيل. وخلصت الصحيفة إلى أنه على ضوء معارضة نتنياهو فإن ثمة شكا فيما إذا كان سيوافق على توصيات الجيش.

من جهة أخرى أفاد تقرير صحافي إسرائيلي بأن غالبية الأسرى الفلسطينيين المحررين في صفقة تبادل الأسرى بين إسرائيل وحركة حماس رفضت التوقيع على تعهد بعدم العودة إلى النشاط ضد إسرائيل والذي تصفه الأخيرة بـ«الإرهاب»، فيما أكد ديوان رئيس الحكومة أن توقيع الأسرى على تعهد كهذا «ليس جزءا من الصفقة».

وقالت صحيفة «معاريف»، أمس الاثنين، إنه قبل ساعات قليلة من تنفيذ صفقة تبادل الأسرى حضر ممثلون عن الشاباك إلى السجون، التي تم تجميع الأسرى الفلسطينيين فيها تمهيدا لإطلاق سراحهم، من أجل دفعهم على التوقيع على تعهد بعدم العودة إلى أنشطتهم. لكن غالبية الأسرى رفضت التوقيع.

وتم تنفيذ المرحلة الأولى من صفقة تبادل الأسرى بين إسرائيل وحركة حماس، يوم الثلاثاء الماضي، بإطلاق سراح ٤٥٠ أسيرا فلسطينيا تم الاتفاق على أسمائهم إضافة إلى ٢٧ أسيرة فلسطينية، وذلك في مقابل إطلاق سراح الجندي الإسرائيلي غلعاد شاليت، الذي كانت حماس ولجان المقاومة الشعبية تحتجزه في قطاع غزة منذ منتصف العام ٢٠٠٦.

وعقب ديوان رئيس الحكومة على ذلك بالقول «إن التوقيع على وثيقة من أي نوع لدى الإفراج ليس جزءا من الاتفاق. ولقد تمت قراءة شروط الإفراج أمام كل واحد من المفرج عنهم، وتم التوضيح بشكل شخصي لكل منهم ماذا تعني العودة إلى الإرهاب. وبعد وقت قصير من عودة شاليت إلى إسرائيل صرح رئيس الحكومة علنا بأن أي مخرب يعود إلى الإرهاب سيكون دمه مباحًا».

«يديعوت أحرونوت»: مخطط المستوطنة الجديدة جنوبي القدس الشرقية يشمل بناء ٤ آلاف وحدة سكنية!

*العشرات من كبار علماء الآثار في العالم يطالبون إسرائيل بوقف أعمال بناء متحف في مقبرة مأمن الله الإسلامية في القدس *

«المشهد» تخطط الحكومة الإسرائيلية لإقامة مستوطنة جديدة تشمل ٤ آلاف وحدة سكنية في أراض فلسطينية كانت معدة لتوسيع ضاحية فلسطينية في جنوب القدس الشرقية خارج الخط الأخضر.

وأفاد موقع «يديعوت أحرونوت» الإلكتروني أمس الاثنين أن لجنة التخطيط والبناء لمنطقة القدس في وزارة الداخلية الإسرائيلية ستبحث في ٨ كانون الأول المقبل في الاعتراضات المقدمة ضد بناء القسمين «ب» و«ج» من مستوطنة «غفعات هماتوس»، التي ستقام شرقي ضاحية بيت صفافا الفلسطينية في جنوب القدس الشرقية، واللذين يشملان بناء ١٤٠٠ وحدة سكنية.

وأضاف الموقع الالكتروني أن القسم «أ» من مخطط إقامة المستوطنة والذي يشمل بناء ٢٦١٠ وحدات سكنية تم إيداع مخططه في وزارة الداخلية قبيل عيد المظلة اليهودي قبل أسبوعين، وذلك تمهيدا لبدء أعمال البناء في المستوطنة الجديدة.

وأشارت «يديعوت أحرونوت» إلى أن المسؤولية عن أعمال البناء في هذه المستوطنة الجديدة «انتقلت الآن من يد السلطة المحلية إلى يد الحكومة، كخطوة مهمة في الطريق إلى إقامة المستوطنة». وقالت حركة «السلام الآن» الإسرائيلية المناهضة للاحتلال والاستيطان إنه في حال المصادقة على القسمين الثاني والثالث من مخطط المستوطنة فإن أعمال البناء فيها ستبدأ في غضون عامين.

وأكدت الحركة أن نصف الأراضي التي ستقام عليها المستوطنة الجديدة هو أراض بملكية فلسطينية بالإمكان استخدامها لتوسيع ضاحية بيت صفافا.

وقال سكرتير «السلام الآن» ياريف أوبنهايمر إن «مخطط البناء هو صفعة أخرى للرئيس الفلسطيني محمود عباس». وأضاف أن «رئيس الحكومة يواصل تدمير أية إمكانية للتوصل إلى تسوية ويوسع حدود القدس بعيدا باتجاه بيت لحم، وتنفيذ مخطط غفعات هماتوس سيجعل عملية السلام تنهار كليًا».

من ناحية أخرى، طالب العشرات من كبار علماء الآثار في العالم السلطات الإسرائيلية بالتوقف فورا عن أعمال بناء متحف إسرائيلي فوق مقبرة مأمن الله الإسلامية التاريخية في القدس واحتجوا على المس بالمقبرة.

وأفادت صحيفة «هآرتس»، أمس الاثنين، أن ٨٤ عالم آثار من المؤسسات البحثية المرموقة في العالم توجهوا برسالة إلى كل من «مركز شمعون فيزنتال» وبلدية القدس وسلطة الآثار الإسرائيلية وطالبوا بوقف أعمال بناء ما يسمى بـ«متحف التسامح» التي تنفذها إسرائيل في المقبرة فورا.

وأكد علماء الآثار في رسالتهم، التي بعثوا بها في نهاية الأسبوع الماضي، أن إقامة المتحف على أرض مقبرة مأمن الله الإسلامية في القدس تتناقض مع قواعد آداب المهنة المتبعة في علم الآثار وحتى مع قانون الآثار القديمة الإسرائيلي. وكانت «هآرتس» قد نشرت في أيار الماضي تقريرا شاملا حول إخلاء السلطات الإسرائيلية بشكل سري رفات المدفونين في المقبرة. ونقلت الصحيفة عن البروفسور هارفي فايس، من جامعة بيل الأميركية والذي يعتبر كبير علماء الآثار المتخصصين في بداية التمدن في العالم، قوله إن «تخريب مقابر تاريخية هو عمل عدواني ضد السكان السابقين في القدس، وتدنيس مأمن الله هو مأساة حضارية وتاريخية متواصلة».

وكانت المحكمة العليا الإسرائيلية قد رفضت التماسات نظرت فيها خلال الأعوام الماضية ضد البناء في أرض المقبرة وضد معالجة وإخلاء رفات المدفونين فيها.

وبين علماء الآثار المشهورين الذين وقعوا الرسالة الاحتجاجية البروفسور جي نيكولاس بوستغيت والبروفسور جوان أوتس من جامعة كامبريدج البريطانية والمتخصصان في دراسة منطقة الهلال الخصيب، وباحثون من جامعات في الولايات المتحدة وبريطانيا وسويسرا وفرنسا وإسبانيا واليابان ولبنان، وهم مدعومون من مركز الحقوق الدستورية في الولايات المتحدة، وتم إرسال نسخ عن رسالتهم إلى مفوضية حقوق الإنسان في الأمم المتحدة ومنظمة اليونيسكو.

صلاحيات واسعة للمستوطنين في سلوان

وكُشف النقاب، أمس، عن اتفاق منحت السلطات الإسرائيلية بموجبه جمعية «إلعاد» الاستيطانية صلاحيات إدارية واسعة لإدارة البؤرة الاستيطانية «مدينة داود» في حي سلوان في القدس الشرقية بادعاء أنه موقع أثري.

وقالت «هآرتس» إنه تم توقيع الاتفاق بين سلطة الحفاظ على الطبيعة والحدائق الوطنية، وهي هيئة حكومية، وجمعية «إلعاد» الاستيطانية التي تعمل على تهويد القدس الشرقية وخصوصا الأحياء الفلسطينية المحيطة بالبلدة القديمة.

ويمنح الاتفاق جمعية «إلعاد» صلاحية إقامة مركز إرشاد في سلوان وتدريب مرشدين فيه، كما يمنحها صلاحية إغلاق أجزاء واسعة مما يسمى بـ«الحديقة الوطنية» في أيام السبت، الأمر الذي احتجت عليه جمعية «عير عاميم» الإسرائيلية المناهضة للاحتلال والاستيطان في القدس الشرقية، كونه إجراء غير متبع في الحدائق الوطنية في إسرائيل.

وقدمت «عير عاميم» التماسا ضد جمعية «إلعاد» وسلطة الطبيعة والحدائق الوطنية، ومن المقرر أن تنظر فيه المحكمة العليا الإسرائيلية غدا، الأربعاء، وذلك في موازاة جهود تبذلها أحزاب يمينية في الكنيست لسن قانون يهدف إلى تجاوز المحكمة العليا وخصخصة الحدائق الوطنية.

وتزعم إسرائيل أن حديقة «مدينة داود» كانت المكان الذي تجول فيه الملك داود المذكور في الكتب المقدسة للديانات السماوية الثلاث، ويعتبر أحد المواقع الذي يجذب زوارا إسرائيليين كثيرين في كل عام يصل عددهم إلى ٤٥٠ ألفا. ومنذ نهاية سنوات التسعين تم تسليم الموقع لجمعية «إلعاد» لإدارته، رغم أن هذه جمعية يمينية متطرفة تعمل على شراء بيوت الفلسطينيين وإسكانها بالمستوطنين اليهود.

وشدد المحامي ميخائيل سفارد من جمعية «عير عاميم» على أن الاتفاق بين «إلعاد» وسلطة الطبيعة والحدائق الوطنية ليس قانونيا وأنه عمليا يخصخص «أحد أهم المواقع الأثرية والسياحية المهمة في إسرائيل».

من جانبها قالت النيابة العامة الإسرائيلية في ردها على الالتماس بواسطة وزارة حماية البيئة إنه توجد عيوب في الاتفاق، وإنه يجب إجراء تغييرات فيه، لكن الاتفاق يعتبر قانونيًا ويجب رد الالتماس.

ويشار إلى أن من يمثل جمعية «إلعاد» الاستيطانية في هذا الالتماس هو البروفسور دافيد ليبائي، وهو وزير عدل سابق وينتمي لحزب العمل الإسرائيلي.

كلمة في البداية

شواهد جديدة على أن إسرائيل جيش أكثر من مجتمع!

بقلم: أنطوان شلحت

(*) درج دافيد بن- غوريون، أول رئيس للحكومة الإسرائيلية، على أن يتباهى بأن سرّ قوة إسرائيل، على الرغم من كونها دولة صغيرة، كامن في واقع أن «الشعب كله هو جيش»، وأنه معبّأ على الدوام لحمايتها من مخاطر رهيبة تتربص بها، ولن يُكتب لها الزوال مطلقًا.

ولعله من هنا بات هدف الحفاظ على الجيش في ممارسة معظم الإسرائيليين يعادل، تفكيرًا وقيمة، هدف الحفاظ على الشعب، كما لو أنه بدون الجيش لا وجود للشعب، أو حتى للمجتمع المدني.

ومعروف أنه يتعيّن على كل رجل إسرائيلي دون الخمسين من عمره الالتحاق سنويًا بدورة خدمة الاحتياط العسكرية لمدة شهر، وبالاستناد إلى هذه الحقيقة فإن يغئال يادين، الذي شغل في السابق منصب رئيس هيئة الأركان العامة، قال ذات مرة ربما ليس فقط على سبيل التفكّه: «إن المدني في إسرائيل هو جندي في إجازة سنوية تدوم أحد عشر شهرًا».

ولا شكّ في أن هذا الاستقطار، على مفارقته، من شأنه أن يحيل إلى عدة شيفرات تعتبر ضرورية لإدراك كنه أبرز ثوابت تفكير المجتمع الإسرائيلي، وفي مقدمها أن ضمان وجود هذا المجتمع مرهون بالاعتماد على السيف والقبضة الحديدية فقط، وأن جميع الغايات الاجتماعية العمومية تتقزّم إزاء الغاية المركزية وهي ضمان البقاء، وأنه يتعيّن على الجميع أن يكون مجندًا، وأن يقبل بداهة أي ضحايا بشرية تُقدّم على مذبح حماية الوجود، فضلاً عن تقبل أي أثمان باهظة في سائر المجالات تترتب على تدعيم الوسائل المطلوبة لهذه الحماية.

وشهدت إسرائيل، ارتباطًا بتنفيذ أول مرحلة من صفقة تبادل الأسرى مع حركة «حماس» في مقابل الإفراج عن الجندي غلعاد شاليت الذي كان أسيرًا لديها، في الأسبوع الفائت، ما يشبه الكرنفال الدوري في سياق إعادة تقديس هذه الثوابت، وفي طليعتها ضرورة الجيش لوجود الشعب.

فرئيس الحكومة بنيامين نتنياهو أكد أنه لدى تسلم مهمات منصبه هذا مرة أخرى قبل عامين ونصف العام وضع نصب عينيه ضرورة إعادة هذا الجندي حيًا يرزق، وسالمًا معافى إلى البلد، باعتبار أن إسرائيل هي التي أرسلته إلى ميدان القتال، وأنه سبق له كجندي وقائد أن خرج مرات كثيرة لتنفيذ مهمات خطرة بتكليف من الجيش، وكان يعلم دومًا أنه في حال سقوطه أو سقوط زملائه في الأسر فإن الحكومة والشعب سيبذلان كل ما في وسعهما لإعادتهم إلى البلد، وهذا ما فعله الآن بصفته رئيسًا لحكومة إسرائيل، مشددًا على إيمانه باعتباره زعيمًا يوفد كل يوم عسكريين لحماية المدنيين الإسرائيليين بأن التكافل ليس مجرّد شعار بل إنه «من أهم مداميك وجودنا هنا».

ورئيس هيئة الأركان العامة بيني غانتس أشار إلى أن عودة شاليت تعني قبل أي شيء نهاية المهمة العسكرية التي كان مكلفًا بها مع زميليه اللذين قتلا لدى تعرّض دبابتهم التي كانت مرابطة على مشارف قطاع غزة إلى هجوم شنته المقاومة الفلسطينية في حزيران ٢٠٠٦، واصفًا إياه بأنه «بطل وشجاع»، وهو ما اعتبره أحد المعلقين العسكريين موقفا مدنيا عاطفيا يروم التلويح بأنه ابن الجميع، ويدرأ أي ضرر يمكن أن يكون لحق أو سيلحق بحافز الخدمة في الجيش.

بناء على ذلك ليس من المبالغة القول إن استعادة هذا الجندي تهدف، من جملة ما تهدف، إلى تعزيز معادلة «الشعب كله جيش» أيضًا، خصوصًا في ظل تآكلها جراء الإخفاقات العسكرية والاستخباراتية المتكررة في الآونة الأخيرة، بما في ذلك الفشل في الإفراج عن هذا الجندي بواسطة عملية عسكرية، وما تسبب به هذا التآكل وتلك الإخفاقات من تصاعد الجدل في شأن تضخم الميزانية الأمنية الإسرائيلية، وظهور تلميحات إلى أن هذا التضخم يقف في صلب أسباب تفاقم المشكلات الاجتماعية التي أسفرت عن اندلاع حملة احتجاج غير مسبوقة، فضلاً عن إبداء نحو نصف الإسرائيليين تأييدهم تقليص هذه الميزانية (وفقًا لاستطلاع «مؤشر السلام» الإسرائيلي لشهر أيلول الفائت)، واعتبار الأغلبية العظمى من الجمهور اليهودي (بموجب معطيات استطلاع «مؤشر الديمقراطية الإسرائيلية» للعام ٢٠١١) أن الهدف الأول الذي يتعيّن على الدولة العمل من أجل تحقيقه هو «تقليص الفجوات الاجتماعية والاقتصادية» بينما احتل الأولوية الثانية في قائمة أهداف الجمهور اليهودي هدف «تعزيز قوة إسرائيل العسكرية».

وفي معرض مواجهة هذه المستجدات، سبق لرئيس هيئة الأركان العامة التنويه أن على الجيش أن يبقى قويًا ومدربًا وفي أقصى جهوزيته لمواجهة الأزمات التي تحتدم في دول الجوار وفي داخل إسرائيل نفسها، وأنه لن يسمح بإلحاق أي ضرر بجنود الجيش الذين يدافعون عن الشعب، والذين يعتبرون أهم كثيرًا من حفنة شيكلات سيتم تقليصها من الميزانية الأمنية، متوخيًا أن يهبّ الشعب لحماية الجيش مدفوعًا بأكثر الأسباب منطقية- الدفاع عن وجوده المهدّد بالخطر.

تجدر الإشارة أيضًا إلى أنه في أحدث استطلاع للرأي العام الإسرائيلي أجري عشية تنفيذ صفقة التبادل أعرب ٥٠ بالمئة من المشتركين في الاستطلاع عن تخوفهم من إلحاق أضرار كبيرة بأمن السكان المدنيين في إسرائيل عقب إطلاق سراح أسرى فلسطينيين في إطار الصفقة، بينما أكد ٤٨ بالمئة أنهم لا يتخوفون من احتمال كهذا، وأنهم يثقون بقدرة أجهزة الأمن على توفير الحماية الكافية للسكان المدنيين. وفي الحالتين فإن المؤسسة الأمنية هي الرابح الأكبر، نظرًا إلى كونها الجهة الحصرية المكلفة بتوفير الأمن.

وربما يجدر أيضًا أن نستعيد تأكيد أحد كبار أساتذة العلوم السياسية بشأن كون «الشبكة الأمنية» الأبرز من بين أربع شبكات غير رسمية، وغير منتخبة، وتعمل غالبًا في الخفاء، تحكم في إسرائيل، ويرتبط بها «زعماء أقوياء»، وإلى حد ما يخضعون لسيطرتها أيضًا (الشبكات الأخرى هي برأيه شبكة أصحاب رؤوس الأموال، وشبكة الحاخامين الحريديم، وشبكة كبار الموظفين)، لافتًا إلى أن ممثلي السيادة الحقيقية في أنظمة الحكم الديمقراطية التي تدعي إسرائيل الانتماء لها- أي الشعب- مجرّدين من أي قوة. ويمكن أن نضيف إلى ما قاله، من دون خطر الوقوع في المبالغة، أن أغلبية هذا الشعب ترى أنه يجب ألا تعلو قوة على قوة الجيش.

في أعقاب «صفقة شاليت»

تصاعد المطالبة بتغيير معايير إطلاق سراح الأسرى الفلسطينيين في إطار صفقات التبادل في المستقبل!

*الأجهزة الأمنية الإسرائيلية تبرّر الصفقة بحجة انعدام أي خيار عسكري للإفراج عن الجندي الأسير * عدد من المحللين يحذّر من احتمال تحويل الفرح المتعاظم بعد تحرير شاليت إلى مظلة لإضفاء الشرعية على مهاجمة إيران من خلال الاستخفاف بالجمهور والعالم *

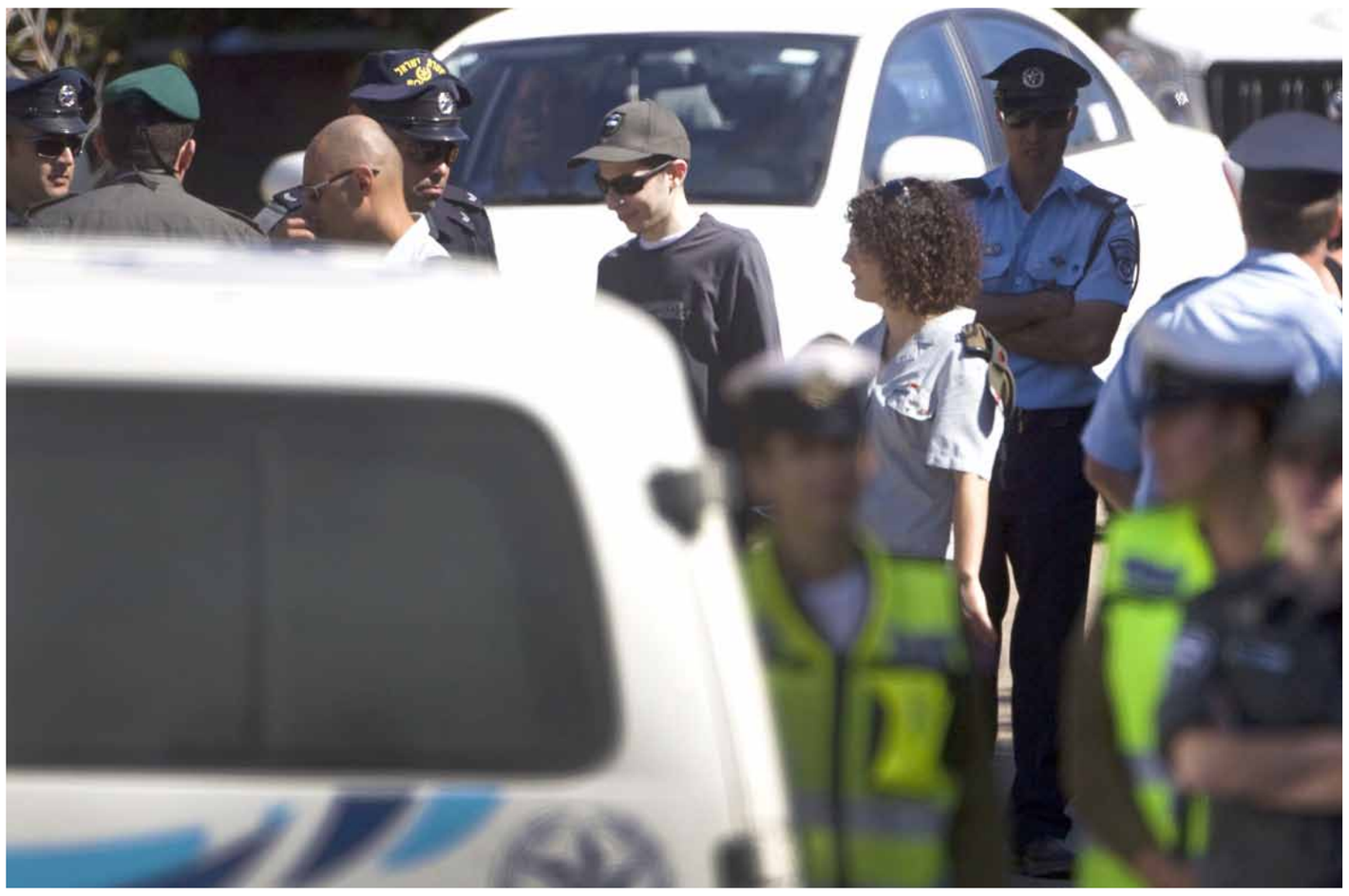

صفقة شاليت: اسرائيل تبحث عن معايير استباقية (ا.ف.ب)

«المشهد الإسرائيلي»- خاص:

فجر تنفيذ صفقة تبادل الأسرى بين إسرائيل وحركة حماس، يوم الثلاثاء الماضي، جدلاً إسرائيليا داخليا في ثلاثة مواضيع: تغيير معايير إطلاق سراح أسرى فلسطينيين في صفقات تبادل أسرى في المستقبل، وسط نقاش بين مؤيدي الصفقة ومعارضيها رغم التأييد الكبير للصفقة؛ فشل أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية في معرفة مكان الجندي الأسير، غلعاد شاليت، طوال الخمسة أعوام ونصف العام التي قضاها في أسر حماس ولجان المقاومة الشعبية في قطاع غزة؛ الربط بين صفقة التبادل ومهاجمة المنشآت النووية الإيرانية، أو كما يصف ذلك بعض المحللين الإسرائيليين «معادلة شاليت – إيران».

وكانت الحكومة الإسرائيلية قد عقدت اجتماعا استثنائيا، قبل أسبوعين، صادقت خلاله على صفقة تبادل الأسرى مع حركة حماس بتأييد أغلبية ٢٦ وزيرا مقابل معارضة ٣ وزراء، هم وزيرا الخارجية، أفيغدور ليبرمان، والبنية التحتية، عوزي لانداو، من حزب «إسرائيل بيتنا»، ووزير الشؤون الإستراتيجية ونائب رئيس الحكومة، موشيه يعلون، من حزب الليكود الحاكم.

ووصف رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، اتفاق تبادل الأسرى الذي وقع عليه بأنه «أفضل اتفاق يمكن التوصل إليه»، خصوصا على ضوء «العواصف التي تضرب الشرق الأوسط»، وأنه إذا لم يتم الاتفاق على تبادل الأسرى الآن فإنه ربما لن يتم تنفيذها أبدا واصفا ذلك بأنه «نافذة فرص، وكان بالإمكان أن تُغلق».

وأفادت صحيفة «هآرتس»، يوم الجمعة الماضي، أن الشاباك سيراقب الأسرى الفلسطينيين المحررين بالتعاون مع المخابرات المصرية والتركية، فيما يجري العمل في إسرائيل على بلورة معايير جديدة لصفقات تبادل مستقبلية. وأشارت الصحيفة إلى أن إسرائيل لم تتعهد من خلال صفقة التبادل بعدم التعرض لأسرى يعودون إلى «ممارسة الإرهاب» ويخرقون شروط إطلاق سراحهم. وكان نتنياهو قد هدد في أعقاب تنفيذ الصفقة وبعد استقباله شاليت بقتل أي أسير محرر يعود إلى ممارسة «نشاط إرهابي» ضد إسرائيل.

معايير جديدة لصفقات مستقبلية

وتعمل لجنة شكلها وزير الدفاع الإسرائيلي، إيهود باراك، في العام ٢٠٠٨ على وضع معايير جديدة يتم إتباعها في صفقات تبادل أسرى مستقبلية. وتتألف هذه اللجنة من رئيس المحكمة العليا السابق، مئير شمغار، الذي يرأس اللجنة والمدير العام السابق لوزارة الدفاع، اللواء في الاحتياط عاموس يارون، وأستاذ الفلسفة في جامعة تل أبيب، البروفسور آسا كاشير، الذي وضع «الكود الأخلاقي» للجيش الإسرائيلي.

وكانت اللجنة قد أنهت عملها قبل أكثر من عام واستعرضت استنتاجاتها الأولية أمام باراك. وقد تناول القسم الأول من تقريرها الخطوات المتبعة في عملية صناعة القرار في الحكومة في حالات أسر جنود أو مواطنين إسرائيليين في الماضي. وتضمن تقرير «لجنة شمغار» توصيات بشأن الأثمان التي توافق إسرائيل على تقديمها مقابل تحرير أسرى إسرائيليين في صفقات تبادل في المستقبل. لكن وزارة الدفاع الإسرائيلية ووفقا لتوجيهات من باراك قررت عدم تطبيق توصيات «لجنة شمغار» في «صفقة شاليت».

ومن المقرر أن يعمل أعضاء اللجنة على تعديل توصياتها على ضوء «صفقة شاليت» ولهذا الغرض سيلتقون قريبا مع المسؤولين الذين كانوا ضالعين في صفقة التبادل مع حماس وعلى رأسهم مبعوث نتنياهو لمحادثات صفقة التبادل هذه، دافيد ميدان، وسلفه في المنصب حغاي هداس. ونقلت «هآرتس» عن موظف حكومي إسرائيل رفيع المستوى قوله إن باراك يريد طرح تقرير «لجنة شمغار» المعدل على الحكومة في اقرب وقت وأنه في أعقاب تنفيذ «صفقة شاليت» سيكون بالإمكان البحث في معايير جديدة لصفقات تبادل مستقبلية بصورة منظمة وخالية من أية اعتبارات عاطفية وبلورة سياسة حكومية في الموضوع. ووفقا للصحيفة فإن نتنياهو أيضا مهتم بإجراء بحث في الحكومة حول هذا الموضوع.

لكن الصحيفة نقلت عن وزراء إسرائيليين قولهم إنه حتى لو تم إقرار سياسة حكومية في هذا الموضوع فإن أي رئيس حكومة إسرائيلية سيواجه صعوبة في المستقبل في التمسك بالسياسة المقررة على اثر ضغوط شعبية هائلة ستتكرر في حال أسر جندي أو مواطن إسرائيلي.

ونسبت الصحيفة لباراك رفضه انتقادات إسرائيلية داخلية للصفقة وأنها تسببت بتضرر قدرة الردع الإسرائيلية نتيجة لتحرير ١٠٢٧ أسيرة وأسيرا فلسطينيا ووصف هذه الانتقادات بأنها «شعارات» ورغم ذلك اعترف باراك بأنه «واضح أن حماس حققت إنجازا هنا».

من جانبه حذر رئيس الكنيست، رؤوبين ريفلين، من سن قانون من شأنه أن يقيد يد حكومة إسرائيل في صفقات تبادل أسرى مستقبلية. وقال ريفلين خلال لقائه مع الرئيس الإسرائيلي، شمعون بيريس، أول من أمس الأحد، إنه سيعارض محاولات لتمرير استنتاجات «لجنة شمغار» على شكل قانون يتم سنه في الكنيست. وأردف أن «تقرير شمغار» ينبغي اتخاذه كقرار في الحكومة وعدم إرسائه كقانون. ولا ينبغي على الكنيست تقييد الحكومة ومنعها من العمل، وإنما يجب إبقاء مسألة ترجيح الرأي للحكومة فيما يتعلق بصفقات في المستقبل، وتمكينها من تبني التقرير كوثيقة موجهة».

وفي غضون ذلك تبين أن خلافات حاصلة داخل حزب كاديما المعارض حول الصفقة، خصوصا بين رئيسة الحزب، تسيبي ليفني، وخصمها من داخل الحزب ورئيس لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست، شاؤول موفاز. وقد جرّت تصريحات ليفني بهذا الخصوص انتقادات شديدة عليها.

وقالت ليفني في مقابلة أجرتها معها صحيفة «يديعوت أحرونوت» ونشرتها أول من أمس الأحد، إن «إسرائيل اليوم أضعف وحماس أقوى، وليس بإمكان أحد أن يناقش ذلك». وأضافت أن صفقة التبادل أدت إلى «تزايد قوة حماس، وضاعفت قوتها. وأنظر إلى ما يحدث عندنا، فجأة أصبحنا نصف كبير الإرهابيين بأنه رئيس هيئة أركان حماس (في إشارة إلى قائد كتائب عز الدين القسام، الذراع العسكري لحماس، أحمد الجعبري)، ماذا يعني رئيس أركان حماس؟ هذا يمنحهم شرعية. الجندي عندنا هو الولد وكبير الإرهابيين عندهم هو رئيس الأركان، وهذا هو التناقض تماما لما يحدث هنا وهو أن حكومة يمينية متطرفة تمنح الشرعية لحماس».

وتابعت ليفني «أنظر إلى ما يحصل في هذه الحكومة اليمينية المتطرفة. بدلا من إجراء مفاوضات مع الجهات المعتدلة التي بالإمكان التوصل إلى تسوية معها، فإنها تقوي حماس وترفع الحصار عن غزة وتوافق على شرعية حماس وتمس بشرعية أبو مازن (الرئيس الفلسطيني محمود عباس) وترفض الاعتذار أمام تركيا على مقتل مواطنين أتراك (في أسطول الحرية) لكنها تعتذر أمام مصر على هجوم قُتل خلاله مواطنون إسرائيليون. وهذا يمس، بكل تأكيد، بقوة الردع الإسرائيلية وتوجد لذلك عواقب أمنية خطيرة».

ورأت ليفني أن «على إسرائيل الدخول الآن إلى عملية سياسية ذكية وإلا فإن الرسالة التي سيتم تلقيها هي أن إسرائيل تعمل فقط عندما يتم تهديدها، عندما يخطفون جنودا وعندما يطلقون عليها صواريخ». وقالت إن «حكومة نتنياهو تعمل بشكل معاكس. فنتنياهو ليس مستعدا للتحدث مع أبو مازن بسبب اتفاق المصالحة مع حماس والآن نحن نبرم صفقات مع حماس وما زلنا لا نتحدث مع أبو مازن. نحن في الدقيقة الـ ٩٠ الآن. وواجب نتنياهو هو القيام بخطوة سياسية دراماتيكية وإلا فإنه سيكون رئيس الحكومة الذي أقام الدولة الفلسطينية وهذه ستكون حماستان أيضا» في إشارة إلى دولة فلسطينية تسيطر عليها حماس و»ثمة في الصفقة إمكانية لإلحاق ضرر إستراتيجي بدولة إسرائيل».

وأوضحت ليفني أنها «في حينه عارضت الصفقة مع حزب الله لتحرير إلحنان تننباوم وأيدت بقلب مقبوض صفقة إعادة (الجنديين اللذين أسرهما حزب الله) ايهود غولدفاسير وإلداد ريغف» في تموز العام ٢٠٠٦. وأضافت أنه «رغم ذلك قلت للعائلتين إنه لو كنت أعرف أن الحديث يدور على جثتين لما أيدت الصفقة».

وأشارت ليفني إلى أنه «في فترة الحكومة السابقة كانت شريكة في ثلاثية، سوية مع إيهود أولمرت وإيهود باراك، والتي قررت أنه بشروط مشابهة ينبغي عدم الموافقة على هذه الصفقة لتحرير شاليت... واتخذت بهذا الشأن القرارات الأكثر غير شعبية، وهو القرار بإبقاء شاليت بالأسر وهو أصعب من القرار بتحريره».

وقالت ليفني إن لصفقة تبادل الأسرى انعكاسات على الحلبة الدولية وأنه «توجد فجوة بين كيف نرى أنفسنا وبين كيف يروننا من الخارج، فمن الخارج إسرائيل هي دولة لا يفهمونها وقد رأيت ذلك عندما التقيت بوزراء خارجية وقادة دول، فقد قالوا لي 'أنتم تتوقعون منا أن نحارب الإرهاب بينما أنتم تجرون مفاوضات مع الجهات المتطرفة وتعززون قوة حماس في المنطقة'».

وقالت ليفني لإذاعة الجيش الإسرائيلي إنه «ينبغي الإفراج عن ٥٥٠ من أسرى فتح المسجونين في إسرائيل وأن خطوة كهذه تم بحثها خلال محادثات بين رئيس حكومة إسرائيل السابق، إيهود أولمرت، وبين السلطة الفلسطينية من أجل دعم أبو مازن بعد صفقة شاليت».

وهاجم حزب الليكود الحاكم ليفني. وجاء في بيان صادر عن الحزب إن «ليفني لا تعرف ما هي المسؤولية وتعمل انطلاقا من اعتبارات سياسية ليست مقبولة حتى من أعضاء حزبها. وليفني استيقظت متأخرة كالمعتاد وكان من الأفضل أن تستمر في نومها».

من جانبه قال وزير حماية البيئة غلعاد أردان من الليكود إن «ليفني لم تتميز أبدا بالقدرة على القيادة وشعب إسرائيل كله يشاهد ويدرك أن الحديث يدور علة موقف جبان يدل أكثر من أي شيء على الصفات التي تتمتع بها ليفني. وإذا كان هذا هو موقفها، تعين عليها أن تقول ذلك وأن تخوض نضالا للتأثير بصفتها رئيسة للمعارضة».

كذلك هاجمت عضو الكنيست زهافا غالئون، من حزب ميرتس، ليفني وطالبتها «بترك خطاب التخويف». وأضافت أن «الخطوات العنيفة لحكومة أولمرت – ليفني مثل عملية 'الرصاص المصبوب' العسكرية وسياسة الإغلاق والحصار هي التي أدت إلى تقوية حماس أكثر من أي شيء آخر ولتمديد معاناة غلعاد شاليت في أسر حماس».

وعبر موفاز عن تأييده لصفقة تبادل الأسرى بين إسرائيل وحركة حماس وذلك خلافا لموقف رئيسة حزبه، ليفني.

وقال موفاز في مداخلة في الهيئة العامة للكنيست، أمس الاثنين: «بودي أن أحيي الحكومة ورئيسها على قرار تحرير شاليت». وأضاف أن «هذه صفقة صعبة ومؤلمة ومليئة بالمخاطر وهي تضع سابقة خطيرة، ليس فقط من حيث عدد (الأسرى الفلسطينيين) المحررين وإنما من حيث خطورتهم، وهي سابقة أيضا من حيث إطلاق سراح مواطنين إسرائيليين» في إشارة إلى الأسرى المحررين الستة من فلسطينيي ٤٨. وتابع «رغم ذلك فقد أيدت الصفقة لأنه من دون أن تكون هناك طريقة أخرى (عسكرية) لتحرير شاليت فإن هذا كان قرارا صحيحا، وهذه خطوة عززت وجددت وحدة الشعب وأكدت على التضامن الاجتماعي».

فشل الاستخبارات الإسرائيلية

كان أحد أبرز الأمور التي كشفها اتفاق تبادل الأسرى هو فشل الاستخبارات الإسرائيلية في معرفة مكان احتجاز شاليت في قطاع غزة. وأكد باراك في تصريح نقله الموقع الالكتروني لـ «هآرتس»، أول من أمس، أنه لم تتوفر أية معلومات لدى إسرائيل حول مكان شاليت طوال فترة أسره.

وتعاملت حكومة إسرائيل مع إقرار الصفقة، رغم أنها حظيت بتأييد معظم الوزراء، بحساسية بالغة، لدرجة أن رئيس الشاباك، يورام كوهين، خرج إلى الصحافيين الإسرائيليين وقال إن إسرائيل لم تمنح قادة حماس أي تعهد بعدم المس بالأسرى بعد إطلاق سراحهم، وأن نصف الأسرى الذين سيطلق سراحهم إلى الضفة الغربية، وعددهم قرابة الخمسين أسيرا، سيخضعون لقيود أمنية، بينها منع خروجهم من الضفة وحتى من المدن التي يسكنون فيها. وأوضح كوهين، مبررا إقرار الصفقة، أن حماس بدأت منذ شهر تموز الأخير في تليين مواقفها وأكد أن الشاباك وافق على الصفقة، مشيرا إلى أنه «لم تكن هناك أية طريقة أخرى لتحرير شاليت»، في إشارة إلى عملية عسكرية.

واعترف بأن «أجهزة الأمن تواجه صعوبة كبيرة مع هذا التحرير (للأسرى الفلسطينيين) وأسهل عليّ أن أكون صارما، لكن لم تكن لدينا إمكانية أو طريقة أفضل لتحرير شاليت ولذلك أيدنا الصفقة». وأضاف كوهين أن «هذه ليست صفقة جيدة لكن من الجهة الثانية وإذا أردنا إحضاره (أي شاليت) إلى البيت فهذه هي الطريقة الوحيدة، والانتظار فترة أخرى ما كان سيؤدي بالضرورة إلى صفقة أفضل».

وقال كوهين إنه «منذ المحادثات التمهيدية التي جرت في تموز الماضي أدركنا أنه يوجد استعداد (لدى حماس) للنزول عن الشجرة بعد أن أدركوا أن إسرائيل سترفض تحرير رموز وقادة كبار مثل (القيادي في فتح) مروان البرغوثي و(الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين) أحمد سعدات».

وتبين من تقارير إسرائيلية أن رئيس الموساد، تامير باردو، سعى سوية مع قادة الأجهزة الأمنية الإسرائيلية الأخرى، إلى إقناع الوزراء الإسرائيليين بتأييد صفقة تبادل الأسرى مع حركة حماس، في اجتماعات منفردة معهم أو خلال اجتماع الحكومة الإسرائيلية الاستثنائي لإقرار الصفقة، مشددا على أنه لم تكن هناك بدائل أخرى لتحرير شاليت، مثل عملية عسكرية، سوى بالتوصل إلى صفقة تبادل أسرى.

ونقلت صحيفة «يديعوت أحرونوت»، الأسبوع الماضي، عن باردو قوله للوزراء خلال هذه الاجتماعات إنه «في اللحظة التي لم تكن فيها أية بدائل أخرى، وهنا بالتأكيد ليس لدينا بديل آخر، فإنه ينبغي القيام بما هو ممكن». وأردف أن «تحرير مخربين هو أمر بإمكاننا التعامل معه، ولو أنني لم أكن أعتقد أنه بإمكاننا مواجهة هذه القضية لما أيدت الصفقة».

وأشارت الصحيفة إلى أن هذه هي المرة الأولى التي يتم فيها نشر موقف وأقوال رئيس الموساد، فيما أعلن رئيس الشاباك ورئيس أركان الجيش الإسرائيلي، بيني غانتس، عن موقفهما المؤيد للصفقة قبل ذلك. وقال باردو «أنا أقود أشخاصا وأرسلهم يوميا إلى عدد كبير جدا من المهمات غير السهلة (خارج إسرائيل) وهم يعلمون أنها تنطوي على خطر لكنهم يعرفون أنه في لحظة الحقيقة سأقف إلى جانبهم من أجل مساعدتهم ولذلك فإن هذا هو أمر مفهوم من تلقاء نفسه بالنسبة لي كقائد بأن الموضوع ليس محل تساؤل. وعندما لا يوجد خيار آخر فإننا ملزمون بتنفيذ ما يتوجب فعله من أجل إعادتهم إلى البيت من دون طرح أسئلة، وهذه ليست مسألة أمنية فقط ونحن نعرف كيف نتعامل معها وإنما هذه مسألة ثقة وتكافل متبادل».

شاليت - إيران

دعت عضو الكنيست السابقة والمحاضرة الجامعية، الدكتورة عنات ماؤور، في مقال نشرته في موقع «يديعوت أحرونوت» الالكتروني، يوم الخميس الماضي، إلى عدم وضع معايير جديدة لصفقات تبادل أسرى في المستقبل لتقييد إطلاق سراح أسرى فلسطينيين. ورأت أنه «كان من الأفضل لو أن لجنة شمغار لم تُشكل أبدا. كذلك فإن المقارنة مع الولايات المتحدة أو بريطانيا (اللتين ترفضان التفاوض مع خاطفي رهائن) تنطوي على تهكم وتضليل، إذ أن هذه المقارنة تتجاهل حقيقة أساسية وهي أنه في إسرائيل يوجد تجنيد إلزامي للجيش».

لكن ماؤور خصصت مقالها للتحذير من مخطط إسرائيلي لمهاجمة إيران.

وكتبت أن «المديح لرئيس الحكومة والحكومة على 'قدرتهما القيادية' مستغرب، إذ أنه لا يمكن الامتناع عن السؤال، لماذا الآن فقط؟ فالصفقة لم تتغير بشكل جوهري، وكان بالإمكان أن تكون أفضل قبل عدة سنوات. وينبغي التساؤل حول الأداء السياسي في إسرائيل: قادة يغيرون آراءهم بتأخير سنوات وعشرات السنوات، ولا يتحملون مسؤولية الأضرار البالغة التي ألحقوها بالمواطنين بسبب عماهم السياسي. إنه العمى نفسه المتواصل لدى الحديث عن مظالم الاحتلال والضرر الدموي للسياسة الاقتصادية – الاجتماعية».

وأضافت ماؤور أن «الخلاف المستقبلي الذي طفا مع تحرير شاليت ليس أقل مصيرية وخطورة. وبرأيي، علينا أن ننضم الآن إلى المحذرين من 'الخدعة النتنة' التي يشير إليها عدد غير قليل من المحللين، وهي 'صفقة شاليت – إيران'. ويل لنا، ويحظر علينا أن نسمح لرئيس الحكومة ووزير الدفاع بتحويل الفرح المتعاظم بعد تحرير شاليت إلى 'مظلة' لإضفاء الشرعية على مهاجمة إيران من خلال الاستخفاف بالجمهور والعالم».

وتابعت الكاتبة «إن تسلح إيران بسلاح نووي هو تهديد داهم وخطير» لكنها دعت إلى التعامل معه سوية مع المجتمع الدولي ومن خلال نظام العقوبات الاقتصادية والسياسية ضد إيران. وأضافت أنه «لأسفنا، فإن ما تفعله حكومات إسرائيل منذ عقد ونصف العقد ونتنياهو مستمر في ذلك بقوة أكبر، هو العكس من ذلك: رفض اقتراح ٢٢ دولة عربية وإسلامية معتدلة للتسوية من العام ٢٠٠٢ (في إشارة إلى مبادرة السلام العربية)؛ تضليل خطابي تجاه الفلسطينيين، وإدخال العصي في الدواليب في كل خطوة وشبر؛ عزل إسرائيل بصورة قاسية عن معظم أصدقائها، وبعد عام الانتخابات في الولايات المتحدة ستتغير الأصوات القادمة من هناك أيضا».

وأشارت ماؤور إلى أن «الأمر المقلق جدا هو أنه إلى جانب هذه الإخفاقات والأخطاء سيضاف فشل فتاك يتمثل في الهجوم على إيران. والمؤشرات آخذة في التكاثر: 'زيارة التحذير' لوزير الدفاع الأميركي ليون بانيتا (لتحذير إسرائيل من عدم مهاجمة إيران)؛ التحذيرات الصارمة لرئيس الموساد السابق، مئير داغان، والتي تحول بعدها فجأة من قائد عظيم إلى رجل 'خطير'. ومحللون عسكريون كبار يعتبرون 'صفقة شاليت – إيران' على أنها السبب المركزي في تغيير موقف الحكومة لإعادة شاليت».

وكانت تشير ماؤور بذلك إلى مقال نشره محلل عسكري كبير وحذر فيه من أن نتنياهو وباراك يخططان لمهاجمة مواقع نووية إيرانية قبل أن يصبح هجوما كهذا غير ممكن. فقد كتب المحلل العسكري في القناة العاشرة للتلفزيون الإسرائيلي ومراسل مجلة «جينس» الأميركية المتخصصة بالشؤون الأمنية، ألون بن دافيد، في مقال نشره في صحيفة «هآرتس»، في ٢٥ أيلول الماضي، أن «الجمود السياسي المتوقع إلى جانب الشعور بالحصار (السياسي الدولي على إسرائيل) الآخذ بالتشدد قد يدفع رئيس الحكومة ووزير الدفاع إلى البحث عن نهضتهما السياسية في إيران». وأردف بن دافيد أن «من أنصت إلى وصف رئيس الموساد السابق، مئير داغان، حول الحماس الذي يثيره الموضوع الإيراني لدى هذين الاثنين قد يفكر بأن هذا السيناريو ليس مفندا».

وأضاف الكاتب أن التبرير الذي سيطرحه نتنياهو وباراك لمهاجمة إيران هو أنه «في الشتاء القريب ستنتج أجهزة الطرد المركزية قرابة طن آخر من اليورانيوم المخصب، وستنقل إيران إنتاج اليورانيوم إلى تحت الجبل في قُم، وهناك، تحت الطبقات الصخرية، سيكون صعبا للغاية أن تشوش قنبلة تسقط من الجو عملية الإنتاج». وتابع أنه مع حلول فصل الخريف «وبعد شهر في أعقاب الأعياد (اليهودية) ستغطي الغيوم السماء وتصعّب على أقمار التجسس وطائرات الاستطلاع رؤية ما يحدث في الأسفل. ومن يتندر بفكرة أن مهاجمة إيران ستصرف النظر عن الموضوع الفلسطيني، سيضطر إلى الانتظار حتى تنقشع الغيوم مرة ثانية في نيسان المقبل».

وأشار بن دافيد إلى أن قادة الأجهزة الأمنية السابقين، رئيس أركان الجيش، غابي أشكنازي، ورئيس الموساد داغان، ورئيس الشاباك، يوفال ديسكين، «وقفوا بصلابة ضد نزوات الهجوم في إيران» وأنه انضم إليهم وزراء في طاقم «السباعية» مثل دان مريدور وموشيه يعلون وبيني بيغن وحتى وزير الخارجية أفيغدور ليبرمان. وأضاف أنه في إحدى لحظات الإحباط بسبب عدم تمكنه من تجنيد الجيش الإسرائيلي لتأييد هجوم ضد إيران قال باراك لأعضاء هيئة الأركان العامة للجيش إنه «مع هيئة أركان عامة كهذه ما كنا سننتصر في حرب الأيام الستة» في العام ١٩٦٧.

ولم يقلل بن دافيد من قدرة قادة الأجهزة الأمنية الجدد على معارضة نتنياهو وباراك فيما يتعلق بمهاجمة إيران لكنه رأى أن «ثمة شكا فيما إذا كانوا قد اكتسبوا الثقة بالذات بالقدر الكافي للوقوف في وجه رؤسائهم» في القيادة السياسية. ولفت إلى أنه في خلفية كل ذلك تجري حاليا معركة على تعيين قائد جديد لسلاح الجو الإسرائيلي الذي وصفه الكاتب بأنه تعيين له أبعاد إستراتيجية. ففي نيسان المقبل سينهي قائد سلاح الجو، عيدو نحوشتان، ولايته. والمرشح الأبرز لخلافته هو رئيس شعبة التخطيط في هيئة الأركان العامة، اللواء أمير إيشل. لكن في الفترة الأخيرة تتزايد الضغوط من جانب ديوان رئيس الحكومة لتعيين سكرتير نتنياهو العسكري، يوحنان لوكير، قائدا لسلاح الجو.

ورأى بن دافيد أن «كلا منهما هو مرشح مناسب لكن ثمة من يتخوف من أن تأييد لوكير نابع من الرغبة في تعيين شخص يرى الأمور بشكل مطابق للقيادة السياسية في المواضيع الإستراتيجية، وفي المقابل فإن لإيشل سمعة كما لو أنه لا يخشى من دخول مواجهة مع المسؤولين عنه».

وشدد بن دافيد على أن رئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي بيني غانتس «يريد أن يرى إيشل قائدا لسلاح الجو واختيار شخص آخر سيومئ بأنه ليس رئيس الأركان هو الذي يحسم في التعيينات للمناصب الرفيعة في الجيش، وأن القيادة السياسية تريد تقليص المعارضة في صفوف الجيش الإسرائيلي لمخططاتها».

كبير المعلقين في «يديعوت أحرونوت»:
الميزانية الأمنية الإسرائيلية ستبقى على ما هي عليه وربما ستزداد!

ميزانية الأمن في اسرائيل تلتهم (دولة الرفاه).

أكد ناحوم برنياع، كبير المعلقين السياسيين في صحيفة «يديعوت أحرونوت»، أمس الاثنين، أن الميزانية الأمنية الإسرائيلية ستبقى على ما هي عليه وربما ستزداد، وذلك على الرغم من أن رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، أعرب عن تأييده تقليصها في سياق تماشيه مع توصيات «لجنة تراختنبرغ» لتغيير السياسة الاقتصادية- الاجتماعية للحكومة، والتي قدمت في إطار المساعي الرسمية التي تبذلها الحكومة للتجاوب مع مطالب حملة الاحتجاج الاجتماعية والمطلبية التي شهدتها إسرائيل مؤخرًا والتي من المتوقع أن تستأنف نشاطها في نهاية الأسبوع الحالي.

وقال برنياع إن تأييد نتنياهو تقليص هذه الميزانية كان عبارة عن خدعة تهدف إلى إقرار توصيات «لجنة تراختنبرغ» من جانب الحكومة، وأن حجم الميزانية الأمنية يبقى موضوعًا لمداولات داخلية وسرية تجري بين وزارتي الدفاع والمالية، ولا تصل أصداؤها ووقائعها الحقيقية إلى مسامع الجمهور العريض.

وجاء تأكيد هذا المعلق في ضوء الحملة الطاحنة التي يخوضها كل من قادة الجيش ووزارة الدفاع في إسرائيل ضد تقليص الميزانية الأمنية، والتي وصفت في بعض التقارير الصحافية بأنها تهدف إلى التأثير على الجمهور الإسرائيلي، في إثر طرح حملة الاحتجاج الاجتماعية خطاباً جديداً وقواعد جديدة، جعل المسؤولين في وزارة الدفاع يدركون أن السلم الجديد للأولويات يتمثل في التقليص الجدي للزيادات الهائلة في ميزانية الأمن.

ورأى عضو الكنيست إيتان كابل من حزب العمل، في مقال نشره في صحيفة «معاريف» مؤخرًا، أنه منذ تقديم تقرير «لجنة تراختنبرغ»، أخرجت وزارة الدفاع أسلحتها الثقيلة لتخوض حرباً ساحتها صفحات الصحف وشاشات التلفزيون، وهدفها الوحيد التهويل على الجمهور الإسرائيلي، والمحافظة على ميزانية الدفاع. أمّا الأسلوب المستخدم في هذه الحرب فبسيط ومعروف ويقوم على المعادلة الكاذبة القائلة إن كل تقليص في ميزانية الدفاع معناه الإضرار بأمن إسرائيل. ومن أجل تأكيد ذلك يجري كل من وزير الدفاع، إيهود باراك، ورئيس هيئة الأركان العامة في الجيش، بيني غانتس، مقابلات في وسائل الإعلام يرسمان خلالها صورة قاتمة لمستقبل إسرائيل في الشرق الأوسط في مواجهة التهديدات والأخطار التي تتربص بها. كما أنه من أجل زرع الخوف في نفوس الإسرائيليين يتم نقل الأخبار عن مصادر رفيعة المستوى في وزارة الدفاع بشأن الحروب المقبلة، وسلاح حزب الله، والصواريخ البعيدة المدى الموجودة في حوزة «حماس».

وتابع كابل: مما لا شك فيه أن وضع إسرائيل الأمني معقد للغاية، والثورات التي يشهدها الشرق الأوسط زادت في المخاطر التي تتربص بنا، ولا يمكننا تجاهلها. لكن على الرغم من ذلك، فإن المعادلة القائلة إن التقليص في ميزانية الدفاع سيضر بأمن إسرائيل هي عملية تضليل مقصودة. ويعرف كل من وزير الدفاع ورئيس هيئة الأركان جيداً أن التقليص لن يجري على حساب الأمن الجاري، أو على حساب الإعداد للحرب المقبلة، وإنما على حساب الترهل الذي تراكم خلال أعوام في وزارة الدفاع التي يرأسانها. كما يعرف الرجلان أنهما يستغلان حجة النقص في العتاد وعدم جهوزية الجيش الإسرائيلي لتبرير الإخفاقات التي وقعت في حرب لبنان الثانية، وهما في الحقيقة ليسا صادقين فيما يقولانه. فالإخفاقات في حرب لبنان الثانية لم يكن سببها النقص في العتاد ولا النقص في التدريبات، وإنما الإدارة الفاشلة للقيادة العسكرية التي لم تقرأ بصورة صحيحة الوضع على الصعيدين التكتيكي والإستراتيجي. وبالتالي يمكن تقليص مليارات الدولارات في ميزانية الدفاع من دون تغيير شيء في ساحة الحرب المقبلة. ويمكن استخدام هذه المبالغ في تمويل جزء واسع من مطالب الاحتجاجات الاجتماعية.

وختم قائلاً: لقد طرحت الحركة الاحتجاجية منذ البداية مبدأ تغيير الأولويات في كل ما يتعلق بتوزيع موارد الدولة. وفي مواجهة ذلك خاضت وزارة الدفاع حرباً للحفاظ على النظام القديم، ولا أتوقع من الحكومة الحالية ومن رئيسها تغيير النظام القديم وتحقيق توزيع أكثر عدالة لميزانية الدولة. ولذا آمل أن يثبت الجمهور الإسرائيلي نضجه من خلال مواجهته حملة التخويف والتهديدات، والاستمرار في مطالبته بتوزيع أكثر عدالة للميزانية.

في المقابل فإن كبار العسكريين السابقين تجندوا هم أيضًا في هذه الحملة لمنع تقليص الميزانية الأمنية.

وكان آخر من برز من بينهم العميد في الاحتياط عوديد طيرا، الذي تولى في السابق منصب رئيس اتحاد أرباب الصناعة.

وقد أكد طيرا في مقال نشره في صحيفة «هآرتس» أن تقليص الميزانية الأمنية ينطوي على مخاطر جمّة.

وكتب يقول: تكشف المقارنة بين وضع إسرائيل الأمني الآن وبين وضعها قبل «الربيع العربي» أن الذين دعوا إلى تقليص الميزانية الأمنية قبل نشوب حركة الاحتجاجات في الدول العربية كانوا على خطأ وعرضوا حياتنا للخطر، إذ إن الاعتماد على العلاقات السلمية مع مصر والأردن، وعلى الوضع القائم بيننا وبين الدول المعتدلة الأخرى من أجل تحقيق هذا التقليص، كان سيؤدي إلى خفض عدد الألوية في الجيش الإسرائيلي وسيجعل الجيش أقل تدريباً وتسلحاً، في وقت يمكن أن تنشب فيه حرب شاملة في أي لحظة.

وأضاف: من الصعب دراسة الشرق الأوسط بمصطلحات جامدة، كذلك من المستحيل القول إن وجود السلام يسمح بتقليص قوة الجيش، وذلك لسببين، هما: أولاً، إمكان أن تنقلب الأوضاع في الشرق الأوسط في وقت قصير، وهذا ما حدث خلال الأشهر الستة الأخيرة، فالوضع اليوم ينذر بخطر سيطرة الإسلاميين على الحكم في مصر وسورية وعدد آخر من الدول. ثانياً، حتى في ظل السلام علينا أن نردع أعداءنا عن المبادرة إلى الحرب، لأن العداء لإسرائيل سيظل موجوداً في المنطقة لأعوام كثيرة مقبلة.

وبرأيه فإن الجيش الإسرائيلي يواجه في الوقت الحالي تهديدات كثيرة ومختلفة، فهناك صواريخ حزب الله التي تهدد معظم المدن الإسرائيلية، والسبيل الوحيد لوقف إطلاق الصواريخ من لبنان في اتجاهنا هو السيطرة على الأرض. كذلك في إمكان «حماس» استهداف مناطق واسعة من إسرائيل سواء بالقصف الصاروخي أو بالعمليات الإرهابية، والحل هنا شبيه بالحل في لبنان. وفي مقدور سورية أيضاً أن تقصف بالصواريخ كل إسرائيل، ولا توجد طريقة لوقف هذا القصف في أثناء الحرب إلاّ عبر السيطرة على الأرض وتهديد النظام العلوي في هذا البلد. ومن جهتها تستطيع إيران في وقت قريب تهديد إسرائيل بالسلاح النووي، إلى جانب الدعم الذي تقدمه إلى كل من «حماس» وحزب الله. ويمكن أن نضيف إلى هذا كله حالة عدم الاستقرار التي تعانيها السلطة العسكرية في مصر، الأمر الذي سيضطرنا في حال نشبت الحرب إلى إرسال قوات إلى حدودنا مع مصر من أجل الحؤول دون خرق محتمل لاتفاقية السلام. ويستنتج من هذا كله أن الجيش بحاجة إلى زيادة ثلاثة ألوية، ومضاعفة قوة نيرانه على المدى البعيد، ورفع مستوى التدريبات بدءاً من الأفراد، وصولاً إلى هيئة الأركان العامة، كذلك يجب تدعيم الدفاع عن الجبهة الداخلية في وجه الصواريخ بواسطة شراء عتاد جديد وعصري.

وقال طيرا: من أصل مبلغ ٥٠ مليار شيكل، هو مجموع الميزانية العسكرية للجيش الإسرائيلي، هناك نحو ١١ مليار مخصصة للتطوير وللتسلح وللتدريب، أمّا ما تبقى فهو مخصص للمحافظة على قوة الجيش. من هنا فإن تخفيض نحو ٣ مليارات شيكل من ميزانية الجيش سيكون على حساب التدريبات والتسلح والتطوير، ومعنى ذلك الإضرار بنحو ٢٠ بالمئة من قوة الجيش الإسرائيلي. وسيتجلى هذا التقليص بأن يصار إلى الاكتفاء بشراء ست منظومات من القبة الحديدية، فضلاً عن تضرر مشروعي العصا السحرية وصاروخ حيتس (المخصصان لاعتراض الصواريخ المتوسطة والبعيدة المدى). ومن المهم أن نشير هنا إلى أن الميزانية التي أُقرت ستصل في العام ٢٠١٢ إلى ٥٨ مليار شيكل. ووفقاً للحسابات فإن التقليص المقترح سيوازي نحو ٩ مليارات شيكل وليس نحو ٣ مليارات، الأمر الذي سيلحق ضرراً لا يُحتمل بالقدرة الدفاعية لإسرائيل.

مقابلة خاصة مع المحاضر في قسم تاريخ الشرق الأوسط في جامعة تل أبيب

البروفسور إيال زيسر لـ «المشهد الإسرائيلي»: لا أعتقد أن نتنياهو سيجنح نحو تسوية سلمية مع الفلسطينيين بعد «صفقة شاليت»!

كتب ب. ضاهر:

وصف رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، صفقة تبادل الأسرى بين إسرائيل وحركة حماس، والتي تم تنفيذ المرحلة الأولى منها يوم الثلاثاء الماضي، بأنها «أفضل اتفاق يمكن التوصل إليه» في الوقت الحالي، خصوصا في ضوء «العواصف التي تضرب الشرق الأوسط».

وقال إنه لو لم يتم الاتفاق على تبادل الأسرى الآن، فإنه ربما ما كان بالإمكان التوصل إليه أبدا، مؤكدًا أن «نافذة الفرص كان يمكن أن تُغلق».

ووفقا للتقارير الإسرائيلية فإن التوصل إلى اتفاق حول صفقة التبادل بين إسرائيل وحماس، بوساطة مصر وألمانيا، بات ممكنًا على ضوء انتهاء ولاية اثنين من كبار المسؤولين الأمنيين أحبطا إمكانية التوصل إلى صفقة كهذه في السنوات الماضية، وهما رئيس جهاز الأمن العام (الشاباك) السابق، يوفال ديسكين، ورئيس الموساد السابق، مئير داغان، في حين أن خليفتيهما، رئيس الشاباك يورام كوهين، ورئيس الموساد تامير باردو، يؤيدان الصفقة.

وكان واضحا لنتنياهو عندما أقر صفقة التبادل ووقع عليها أنه يحظى بتأييد واسع بين الجمهور الإسرائيلي.

فقبل يوم واحد من تنفيذ الصفقة، نشرت صحيفة «يديعوت أحرونوت» استطلاعا للرأي العام أظهر أن ٧٩٪ من الإسرائيليين يؤيدون الصفقة. وقال ٦٥٪ من المستطلعين إنه كان بالإمكان التوصل إلى صفقة تبادل أسرى في الماضي بشروط مشابهة لشروط الصفقة الحالية. ورأى ٤٩٪ أن نتنياهو استسلم للرأي العام في إسرائيل عندما قرر المصادقة على الصفقة، بينما قال ٤٣٪ إنه تصرف كزعيم. وقال ٥٣٪ إن حكومة إسرائيل تنازلت عن مبادئها بموافقتها على الصفقة أكثر مما تنازلت حماس، بينما رأى ٢٠٪ أن حماس تنازلت أكثر. وعبر ٥٠٪ عن تخوفهم من الناحية الأمنية في إثر إطلاق الأسرى الفلسطينيين في إطار الصفقة فيما قال ٤٨٪ إنهم ليسوا متخوفين، وإنهم يعتمدون على أجهزة الأمن الإسرائيلية.

وبعد تنفيذ الصفقة تطرق رئيس الشاباك، يورام كوهين، إلى «التخوفات الأمنية» بعد الصفقة وقال إن «مستوى المخاطرة الذي أخذناه على عاتقنا هو تحد أمني بإمكاننا التعامل معه. ففي غزة يوجد ٢٠ ألف مقاتل من كتائب عز الدين القسام، ومع ٢٠٠ مخرب آخر لن ينقلب العالم رأسًا على عقب». وأضاف أنه «لا يمكن ضمان ألا تخرج هجمات من جانب الأسرى الذين سيتم إطلاق سراحهم». وعقب نتنياهو شخصيا على ذلك بأن أي أسير محرر سيعود إلى ممارسة نشاط مسلح فإنه سيتعرض للقتل.

من جهة ثانية هاجم رئيس حزب «إسرائيل بيتنا» ووزير الخارجية، أفيغدور ليبرمان، ونائب رئيس الحكومة ووزير الشؤون الإستراتيجية، موشيه يعلون، بشدة، صفقة تبادل الأسرى.

واعتبر ليبرمان أنه «لا يجوز التحادث مع الإرهاب. ويجب التحادث مع هؤلاء الأشخاص فقط عن طريق فوهة (بندقية) إم- ١٦ أو (طائرات) إف- ١٦». وأضاف «لأسفي فإن أغلبية الوزراء أيدت الصفقة لأن هذه هي الطبيعة البشرية وكانت هناك ضغوط إعلامية وشعبية والجميع يريد أن يظهر على أنه جيد وجميل ولطيف». وزعم ليبرمان أن «هذه الصفقة تفكك كل ما بنيناه، وإسرائيل هي التي علمت العالم عدم إجراء مفاوضات مع الإرهاب والآن نحن نتراجع».

من جانبه قال يعلون إن شعوره مشابه لشعوره في أعقاب خطة الانفصال عن قطاع غزة في خريف العام ٢٠٠٥. ونقلت وسائل إعلام إسرائيلية عن يعلون قوله إن «الجمهور (في إسرائيل) ما زال مخدرا وبخار الأفيون لا يزال في الجو لكن عندما تتبدد النشوة سيفهم الناس حجم الثمن». وأضاف «إننا نفرح عن قتلة كبار وأشخاص تراكمت لديهم خبرات وتجارب في إنتاج الإرهاب وممارسته وأساليب التهريب وتركيب العبوات الناسفة والتمويل وتحويل الأموال، ولا يوجد شك أبدا في أن هؤلاء الأشخاص سيعودون إلى ممارسة الإرهاب». وتابع يعلون أن الأسرى الفلسطينيين الذين تم الإفراج عنهم في صفقة تبادل الأسرى في العام ١٩٨٥ بين إسرائيل والجبهة الشعبية – القيادة العامة بقيادة أحمد جبريل «جلبت الانتفاضة الأولى وبدون (هؤلاء الأسرى) لما اندلعت الانتفاضة وهذه حقيقة تاريخية والآن نحن نكرر الخطأ نفسه».

ورغم معارضة ليبرمان ويعلون، إلا أن المحاضر في قسم تاريخ الشرق الأوسط في جامعة تل أبيب، البروفسور إيال زيسر، أكد في مقابلة أجراها «المشهد الإسرائيلي» معه: «أعتقد أنه كانت هناك رغبة لدى الجمهور الإسرائيلي في التوصل إلى صفقة تبادل أسرى. وكانت هناك ضغوط على الحكومة الإسرائيلية للتوصل إلى هذه الصفقة. وفي اللحظة التي توصل فيها نتنياهو إلى الاستنتاج بأن الثمن معقول بالنسبة له وأن بإمكانه إقناع الجمهور بدفعه قدمًا، قرر إبرام الصفقة. أي أن دافع التوصل إلى صفقة كان مزيجًا من الضغط الشعبي، ومن توفر ظروف أتاحت أمام نتنياهو إمكان التوصل إلى اتفاق تبادل الأسرى».

(*) «المشهد الإسرائيلي»: بطبيعة الحال هذه أسباب داخلية، هل توجد أسباب خارجية أدت إلى التوصل إلى الصفقة؟

زيسر: «لا أعتقد. ونتنياهو يقول إنه تخوف من سد نافذة فرص، وربما حماس أبدت ليونة في موقفها، وكانت هناك تقديرات في إسرائيل حيال الأوضاع في المنطقة وأنه إذا لم يتم التوصل إلى صفقة الآن فإنه ربما لن يتم التوصل إليها أبدا. ونتنياهو أوضح أن هذه هي الأسباب التي دفعته للتوصل إلى الصفقة».

(*) يوجد نقاش حادّ في إسرائيل بسبب هذه الصفقة، رغم أن الأغلبية تؤيدها، حول ما إذا كانت إسرائيل قد خرجت رابحة أو خاسرة منها. فما هو رأيك؟

زيسر: «أعتقد أن كلا الجانبين، الفلسطيني والإسرائيلي، ربحا من الصفقة. والسؤال دائما هو ما هو الأمر المهم بالنسبة لك؟. الإسرائيليون لم يهتموا بحماس وإنما كان مهما بالنسبة لهم عودة الجندي غلعاد شاليت، والفلسطينيون لم يهتموا بإسرائيل وإنما أرادوا إعادة أسرى، وقد حصلوا على ذلك».

(*) هناك دول غربية، وخصوصا الولايات المتحدة، وجهت انتقادات لإسرائيل لأنها وافقت على إجراء مفاوضات، رغم أنها غير مباشرة، مع حماس، لأن إسرائيل تهاجم كل من يتحدث مع حماس. كيف ينظرون في إسرائيل إلى هذه الانتقادات؟

زيسر: «توجد لدى الولايات المتحدة سياسة مختلفة في هذا الشأن عن السياسة الإسرائيلية. فالأميركيون ليسوا مستعدين للتفاوض والمساومة حول رهائن. وبالنسبة لهم لا يهمهم أمر الرهائن. لكن هذه دولة مختلفة وهذا الأمر ملائم لها. أمّا بالنسبة لدولة إسرائيل فإن ما يلائمها هو أمر آخر، وهو التفاوض من أجل تحرير أسرى إسرائيليين. ورغم أن الانتقادات ضد إسرائيل موجودة لدى الغرب، إلا إن إسرائيل هي دولة ذات طبيعة مختلفة عنهم».

(*) هل تعتقد أن نتنياهو سيكون مستعدا بعد تنفيذ صفقة تبادل الأسرى، للقيام بشيء ما من أجل التوصل إلى تسوية سلمية مع الفلسطينيين، كما يعتقد البعض؟

زيسر: «لست واثقا من ذلك. هناك من يتحدث عن استغلال الصفقة من أجل التقدم نحو تسوية، لكني لست واثقا من أن نتنياهو يفكر في هذا الاتجاه».

(*) نتنياهو يتحدث كثيرا عن الأحداث في العالم العربي وعن أن المنطقة تتغير. وتم الحديث في إسرائيل في أعقاب هجمات إيلات عن أن مصر منعت عملية عسكرية واسعة في قطاع غزة. ألا تؤثر تغيرات كهذه في المنطقة على إسرائيل لتغير وجهتها نحو عملية سلام؟

زيسر: «لا. كل طرف لا يزال يصر على موقفه. ويوجد في إسرائيل من يدعو إلى التقدم نحو تسوية سلمية، وهناك من يرى أنه في هذه الفترة لا ينبغي القيام بأي تحرك سياسي، ومن الأفضل عدم القيام بأي شيء. وأعتقد أن نتنياهو يؤيد عدم القيام بأية خطوات سياسية».

(*) كيف ترى سقوط النظام الليبي ونهاية العقيد معمر القذافي؟

زيسر: «هذا ليس لطيفا، أقصد نهاية القذافي بقتله، وفق الصورة التي شاهدناها، بعد أن قبضوا عليه حيا. لكن هذا ما أرادته المعارضة. وعلينا أن نتذكر أنه من دون [مساعدة] الغرب لما سقط القذافي. من جهة ثانية، ماذا يعني 'الربيع العربي'؟ هذا يعني أن الشعوب تريد تغييرا».

(*) وما هو موقف إسرائيل من هذا الوضع؟

زيسر: «في إسرائيل يحبون الوضع القائم، أي أن ما كان هو ما سيكون. لكني أعتقد أن لا أحد أحب القذافي. ولا أعتقد أنه يوجد لدى إسرائيل موقف خاص من سقوط القذافي أو من الوضع في ليبيا».

(*) باعتبارك متخصصًا في سورية ولبنان، كيف ترى تطور الأحداث في سورية؟

زيسر: «كل يوم يمر ليس جيدا لبشار [الرئيس السوري بشار الأسد]. وكل يوم يمر يقربه من النهاية. لكنه لم يسقط بعد، والوضع في سورية لم يتفكك بعد، وهو ينزف الآن. من الجائز أن تتم الإطاحة به في النهاية، فلا أحد بإمكانه وقف الإرادة بإحداث التغيير».

(*) يوجد ادعاء يصرح به ضباط في شعبة الاستخبارات العسكرية في إسرائيل يقول إن أغلبية السوريين لا تشارك في المظاهرات ضد النظام لأنها تتخوف من أنه لن يكون هناك بديل مستقر لنظام الأسد. ما رأيك في هذا التقويم؟

زيسر: «يوجد أجزاء من الجمهور في سورية تتخذ جانب الحياد. هذا صحيح. لكن التغييرات لا يقوم بها الجميع وإنما هناك، دائما، من يقودها. وإذا سألت من الذي يبادر في سورية؟ فإن المبادرة هي في يد الثوار. وهناك بداية لظاهرة انشقاق ضباط وجنود من الجيش السوري، وينبغي أن ننتظر كي نرى ما إذا كانت هذه الظاهرة ستتسع أم لا».

إعـداد: برهوم جرايسي

إسرائيل تحتل المرتبة الأولى في تشغيل عاملين ضمن شركات قوى عاملة بظروف استبدادية!

غالبية دول العالم المتطورة تتراوح نسبة العاملين فيها ضمن شركات القوى العاملة ما بين ٢ر٠٪ وحتى ٥ر٢٪، وفي إسرائيل ترتفع إلى ١٠٪ * شركات القوى العاملة تشغل عاملين في مؤسسات حكومية ورسمية وشركات خاصة بظروف استبدادية تتعلق برواتب وشروط العمل وبحرمانهم من حقوق أساسية * رئيس الهستدروت يعلن نزاع عمل مطالبا بتقليص عمل شركات القوى العاملة * محللون ومختصون يسألون: لماذا فطن رئيس الهستدروت الآن فقط بشركات القوى العاملة القائمة منذ أكثر من ٢٥ عاما؟

عمال من إحدى شركات القوى العاملة يعتصمون في القدس احتجاجًا على فصلهم من العمل!

أثار إعلان رئيس اتحاد النقابات العامة (الهستدروت) عوفر عيني مؤخرًا عن نزاع عمل مع الحكومة، بسبب اتساع استخدام شركات القوى العاملة لتشغيل الموظفين في القطاعين العام والخاص، تساؤلات حول دوافع عيني الآن لإطلاق هذه الحملة، رغم ضرورتها، وهذا لأن مسألة شركات تشغيل القوى العاملة قائمة منذ أكثر من ٢٥ عاما.

ويجري الحديث عن شركات قوى عاملة باتت تشغل وفق معطيات متفاوتة ما بين ٣٠٠ إلى ٣٥٠ ألف عامل، وهناك من يعتقد أن العدد أكبر، وهذه الشركات تشغل موظفين وعاملين في كافة مرافق المؤسسة الرسمية بما فيها وزارات، وحتى الكنيست (البرلمان)، وكذا أيضا بالنسبة للقطاع الخاص، إذ إن هذه الشركات مثلا باتت تسيطر تقريبا على كل أعمال النظافة والحراسة في المؤسسات العامة والخاصة، ولكن عملها أيضا يشمل مثلا موظفي بنوك وعاملي تسويق لدى شركات كبرى وغيرهم.

وهذا يعني أن أكثر من ١٠٪ من القوة العاملة في إسرائيل تعمل من خلال شركات قوى عاملة. ومن أجل المقارنة، فقد دل بحث عالمي جديد حول نسب تشغيل العاملين من خلال شركات قوى عاملة في دول متطورة في العالم، على أن أقل دولة تستخدم نهج شركات القوى العاملة هي المكسيك، إذ تستوعب هذه الشركات ٢ر٠٪ من القوة العاملة، وتليها كوريا الجنوبية- ٣ر٠٪، وبولندا- ٤ر٠٪، وإسبانيا والدانمارك- ٨ر٠٪، والأرجنتين والبرازيل- ٩ر٠٪، وإيطاليا والنرويج- ١٪، وفنلندا- ١ر١٪، والسويد- ٣ر١٪، وهنغاريا- ٤ر١٪، والنمسا- ٥ر١٪، وألمانيا- ٦ر١٪، وإيرلندا وسويسرا- ٧ر١٪، والولايات المتحدة- ٢٪، وبلجيكا ٢ر٢٪، وجنوب إفريقيا- ٣ر٢٪، ولوكسمبورغ- ٤ر٢٪، وفرنسا- ٥ر٢٪، وهولندا واليابان- ٨ر٢٪. ثم تُحدث بريطانيا قفزة كبيرة بنسبة ٨ر٤٪، وتأتي إسرائيل لتضاعف هذه النسبة الأخيرة وتسجل نسبة ١٠٪.

ويعمل هؤلاء العاملون في ظروف استبدادية، وفي مقدمها عدم التثبيت في العمل، بمعنى استخدام العامل لبضعة أشهر، قبل أن يبدأ استحقاق اقتطاع مخصصات المكافأة والأقدمية. وعلى الرغم من التعديلات القانونية التي وضعت للجم هذا النهج إلا أن الوضع مستمر، كذلك فإن العاملين يتقاضون رواتب الحد الأدنى المنقوصة، حتى حينما يجري الحديث عن أعمال حساسة مثل موظفي بنوك وحراسة في ساعات الليل وأعمال شاقة كثيرة، ويعمل العامل طيلة الوقت بشعور عدم الاستقرار وأنه مهدد بالفصل من العمل في كل لحظة.

ويشير تقرير الرواتب السنوي الذي أصدرته وزارة المالية في الشهر الجاري إلى أن ٥٠٪ من العاملين من خلال شركات القوى العاملة يعملون بربع وظيفة (٢٥٪)، وأن ٨٤٪ من العاملين في مؤسسات القطاع العام من خلال شركات قوى عاملة يتقاضون رواتب أقل من معدل الرواتب العام، في حين أن ٣٪ من عاملي القطاع العام من خلال شركات القوى العاملة يتقاضون مخصصات تكملة راتب من مؤسسة الضمان الاجتماعي الرسمية.

وهذه المعطيات الواردة في تقرير وزارة المالية لا تشمل العاملين في قطاعي النظافة والحراسة، وهم الأكثر عرضة للاستغلال البشع، ولو تم ضم هؤلاء إلى التقرير لقرأنا معطيات أشد سوءا من حيث معدلات الرواتب.

ويتضح من التقرير أنه في العام الماضي كانت ٧٠٩ مؤسسات رسمية و٤٢ وزارة ومكتبا حكوميا رسميا استخدموا قرابة ٨٤٠٠ عامل وعاملة من خلال شركات قوى عاملة، وأن ٥٢٪ منهم كان حجم وظيفتهم ٢٥٪ من الوظيفة الكاملة، و١٣٪ منهم عملوا بأقل من ٧٥٪ من الوظيفة.

غير أن معطيات قسم الأبحاث في الكنيست تلقي ضوءا أقوى على ما يجري في المؤسسات الحكومية. وفي ما يلي نسبة العاملين في بعض الوزارات من خلال شركات القوى العاملة: وزارة البناء والإسكان- ٣٥٪؛ وزارة الداخلية- ٣١٪؛ وزارة الهجرة والاستيعاب- ٢٤٪؛ وزارة الرفاه- ٢٢ر٥٪؛ وزارة الاتصالات- ٢١٪؛ وزارة التربية والتعليم- ١٨٪؛ وزارة الأمن الداخلي- ١٢٪؛ وزارة البنى التحتية- ٨ر٥٪.

نزاع العمل

من المفترض أن تنتهي فترة الإنذار المتعلقة بنزاع العمل هذا الأسبوع، أي بمرور ١٤ يوما على الإعلان ذاته، إلا إذا أراد الهستدروت تحييد أيام الأعياد العبرية، وانتهاء فترة الإنذار يعني البدء بإجراءات احتجاجية تشمل تباطؤا في العمل وإضرابات وغيرها.

وقالت مصادر في اتحاد النقابات إنه بسبب عدم قدرة العاملين ضمن شركات القوى العاملة على خوض النضال، فإنه يعتزم إدخال مؤسسات ضخمة في القطاع العام، مثل المطار الدولي على اسم «بن غوريون»، وشبكة القطارات والموانئ البحرية، ومؤسسات حكومية ووزارات.

ويقول عوفر عيني إنه في السنوات الأخيرة حاول اتحاد العمال الذي يرأسه تحسين شروط العمل ضمن شركات القوى العاملة، من خلال تعديلات على القانون، وأضاف أن حملة الاحتجاجات الشعبية شكلت قاعدة لهذه المعركة الجديدة، لأن هذا النمط من التشغيل يمس بأعداد هائلة من العمال وبقدرتهم على تسيير حياتهم.

ولكن ما غاب عن احتجاج قادة الهستدروت هو فرض حظر على هذا النوع من التشغيل، على الأقل في المؤسسات العامة والحكومية، خاصة أمام المعطيات الدولية حول اتساع هذه الظاهرة الكبيرة في إسرائيل.

وواجه عيني انتقادات في الأيام الأخيرة، فالمحللة الاقتصادية في صحيفة «ذي ماركر» هيلا فايسبيرغ تقول إن عيني ربما يصدق حينما يقول إنه منذ أن تولى مهامه في الهستدروت في العام ٢٠٠٦، وقف ضد ظاهرة التشغيل ضمن شركات القوى العاملة، ولكن عمليا فإنه بعد خمس سنوات لم تتراجع هذه الظاهرة بل اتسعت أكثر من ذي قبل.

وتقول المحللة طالي حيروتي سوفر إنه إذا نفذ عيني تهديده بالإضراب العام حقا من أجل العاملين ضمن شركات القوى العاملة، فإنه يكون بذلك قد حقق انقلابا، فعيني عادة يركض وراء الأضواء الإعلامية، ولكنه إذا نفذ هذا فسيكون قائدا فعلا.

وتضيف سوفر أن مئات آلاف العاملين ليسوا منظمين في النقابات الكبرى، وهم ليسوا مخزون أصوات (في الانتخابات النقابية بعد تسعة أشهر)، وبهذا نشأت شريحة من نصف مليون عامل، وتسأل: «لكن من الذي أدى إلى نمو هذه الشريحة الكبيرة في الاقتصاد- الحكومة، فلو قررت وقف هذا النموذج الاستغلالي من التشغيل، لتنفس عشرات آلاف العاملين الصعداء وتمتعوا برفاهية اقتصادية».

وتقول سوفر إن عيني لم يلتفت حتى الآن إلى العاملين ضمن شركات القوى العاملة، وبالتأكيد فإنه لم يعدهم بإضراب عام من أجلهم، فعلى مدى السنين شعر براحة تامة للإيفاء بالوعود، لمن هو مدين لهم: نقابة عمال الكهرباء، ونقابة سلطة المطارات، ونقابة الموانئ، وكل من كان يخرق كل إصلاحات ممكنة، وفجأة بات مهتما بالعمال في شركات القوى العاملة، فمن أين نشأ هذا الاهتمام؟.

وتتابع سوفر في انتقاداتها الحادة لعوفر عيني وتقول إن نموذج شركات القوى العاملة هو جزء من إستراتيجية عامة، وعيني يعرف هذا تماما، وهناك يجب التغيير، إلا أن عيني رأى حملة الاحتجاجات الشعبية تمر من أمامه وهو يجلس على الجدار، وهو يريد الآن العودة إلى الأضواء الإعلامية، بعد أن شعر أن القطار قد فاته في هذه الحملة.

معطيات وانعكاسات

تتضارب التقديرات حول عدد العاملين من خلال شركات القوى العاملة، ففي حين تحاول المؤسسة الحاكمة تقليل عددهم، وتدعي أن عددهم هو ٢٥٠ ألفا، فإن اتحاد النقابات العامة (الهستدروت) يقول إن عددهم يتراوح ما بين ٣٠٠ ألف إلى ٣٥٠ ألف عامل، أي ما بين ١٠٪ إلى ١٢٪، في حين أن تقديرات أخرى، كتلك التي ذكرتها هنا المحللة سوفر، تتحدث عن نصف مليون، والعدد الأخير قد يكون يشمل أولئك الذين عملوا في فترة معينة وقريبة في شركات القوى العاملة.

ويقول تقرير لصحيفة «ذي ماركر» إن عدد شركات القوى العاملة في إسرائيل بلغ حتى الآن نحو ١٣٠٠ شركة مسجلة في وزارة الصناعة والتجارة والتشغيل، وهذا لا يشمل مئات الجمعيات التي تعمل هي أيضا بنفس نمط شركات القوى العاملة، ولكن بتسميات أخرى، وهي تقدم خدمات مختلفة للمؤسسة الرسمية، مثل الخدمات الاجتماعية والصحية وحتى التعليم وغيره.

ونشرت في الأيام الأخيرة استنتاجات بحث جرى في جامعات إسرائيلية حول جدوى العمل في شركات قوى عاملة، وكان الاستنتاج الأكبر أنه لا توجد ثمرة مالية من هذا التشغيل، بمعنى توفير ميزانيات على الخزينة العامة، بالقدر الذي يجري الحديث عنه، لا بل حتى في حسابات معينة فإنه لا يوجد توفير وإنما العكس.

وقد اختبر البحث جدوى تشغيل عاملي وعاملات نظافة من قبل كلية تل حاي الجامعية، في شمال البلاد، وهم يعملون كموظفي الكلية مباشرة، مقارنة بنظرائهم في جامعة بن غوريون في مدينة بئر السبع، الذين يعملون من خلال شركة قوى عاملة، وتبين أن التوفير المباشر لجامعة بن غوريون بالكاد يصل إلى ٥ر٨٪ من ميزانية تنظيف المؤسسة، ما يعني ٣٢٤ ألف دولار، ويقول الباحثون إنها ميزانية هشة بالنسبة لميزانية كبيرة كالتي لدى جامعة بن غوريون.

ويعترض أحد الباحثين على مجرد ذكر التوفير، وطلب أن يشمل الحساب المراقبين الذي توظفهم الجامعة مباشرة للإشراف على أعمال النظافة، وبهذا يختفي التوفير وتصبح التكلفة العامة أكبر.

ويقول البحث، الذي استطلع آراء مئات المؤسسات التي تستخدم شركات القوى العاملة، إن النسبة الأكبر (٤٢٪) تعتقد أن سبب استخدام شركات القوى العاملة هو تخفيف عبء الإدارة والمراقبة، أما سبب التكلفة فكانت نسبة الذين قالوا به ٢٩٪، وقالت نسبة مماثلة إن السبب هو تخفيف التركيز الإداري.

انخفاض التضخم المالي خلال أيلول يرجح انخفاض المعدل السنوي

***التضخم في شهر أيلول يسجل تراجعا بنسبة ٢ر٠٪ ويعيد التضخم المالي إلى الإطار الذي تحدده السياسة الاقتصادية القائمة منذ عدة أعوام * توقعات بأن يكون إجمالي التضخم لهذا العام بنسبة ٥ر٢٪ * تقرير *BDI* يؤكد أن ارتفاع الأسعار حقق مزيدًا من الأرباح ولم يكن بهدف تغطية ارتفاع أسعار المواد الخام ***

للمرّة الثانية خلال شهرين، سجل التضخم المالي في إسرائيل تراجعا بدلا من الارتفاع، بفعل تراجع أسعار المواد الغذائية الأساسية إضافة إلى تراجع الأسعار الموسمية، فقد تراجع التضخم في شهر أيلول الماضي بنسبة ٢ر٠٪، بعد أن قد تراجع في شهر تموز بنسبة ٣ر٠٪، وهذا ما يجعل التضخم المالي الإجمالي في العام الحالي دون السقف الأعلى الذي حددته السياسة الاقتصادية- ٣٪، في حين أن التوقعات في مطلع العام كانت تتحدث عن أكثر من ٤٪، وهناك من تحدث في بنك إسرائيل المركزي عن تضخم مالي يقارب الـ ٥٪.

وقد ارتفع التضخم المالي في الأشهر التسعة الأولى من العام الجاري بنسبة ٩ر١٪، وبحسب وتيرة التضخم في العقدين الأخيرين، فإن التضخم في الأشهر الثلاثة الأخيرة من كل عام يكون في أدنى معدلاته، وقد يسجل في أحد الأشهر المتبقية تراجعا بدلا من الارتفاع، وهذا ما يخفض معدل التضخم السنوي للعام الجاري إلى حدود ٥ر٢٪.

كذلك فإن إجمالي التضخم المالي في الأشهر الـ ١٢ الأخيرة سجل ارتفاعا بنسبة ٩ر٢٪، وهو ما يضع التضخم ضمن نطاق السياسة الاقتصادية المتبعة، أي ما بين ١٪ إلى ٣٪.

ويقول تقرير لأحد المعاهد الاقتصادية الإسرائيلية إن حملة الاحتجاجات الشعبية في الأشهر الأخيرة فرضت على شركات ومصانع المواد الغذائية تخفيض أسعارها، وفي الشهرين الماضيين انخفضت أسعار المواد الغذائية بنسبة ٦ر٢٪، وهذا بعد أن كانت هذه الأسعار قد سجلت في الأشهر الستة الأولى من العام الجاري ارتفاعا بنسبة ٥٪.

ويقول التقرير ذاته إن حجم مبيعات قطاع المواد الغذائية في الأشهر التسعة من العام الجاري بلغ ٢ر٦ مليار دولار، وهذا يشكل زيادة بنسبة ٧٪، عن نفس الفترة من العام الماضي- ٢٠١٠.

غير أن هذا التضخم لا يعني وجود مؤشرات إيجابية في السوق الإسرائيلية، إذ أن الاعتقاد السائد هو أن عاملين أساسيين ساهما في تخفيض التضخم المالي، أولهما وأقواهما هو التباطؤ والتراجع في حركة السوق، وثانيا انخفاض أسعار المواد الغذائية الأساسية، بفعل حملة الاحتجاجات الشعبية، وأيضا بفعل بدء فحص مسألة الاحتكارات في الاقتصاد الإسرائيلي.

ويطرح التضخم المالي في شهر أيلول الماضي تساؤلات في اتجاهات مختلفة، وبالأساس إذا ما كان بالفعل تعبيرا عن انعكاس للركود الاقتصادي، ولكن السؤال الأسرع يطرح بشأن الفائدة البنكية التي من المفترض أن يكون محافظ بنك إسرائيل ستانلي فيشر قد أعلن عنها، ولكن ليس بقرار يصدره بمفرده بعد التشاور، وإنما ولأول مرة من خلال اللجنة الخاصة في بنك إسرائيل التي أقيمت لتحديد سياسة الفائدة البنكية، تطبيقا لتعديل قانون بنك إسرائيل الذي بادر له فيشر بنفسه قبل أكثر من عامين وأقر قبل عدة أشهر.

وقد دعا عدد من المحللين محافظ بنك إسرائيل إلى عدم الإسراع في إجراء تخفيض جديد للفائدة البنكية بعد التخفيض الذي حصل في الشهر الجاري.

ويقول المحلل سيفر بلوتسكر إنه قام بمراجعة تراجع الأسعار في إسرائيل، ووصل بشكل تراجعي إلى العام ٢٠٠٢، الذي كان عام ركود اقتصادي، ولم يجد تراجعا في أسعار المواد الأساسية كما كانت الحال في شهر أيلول الماضي.

الجدل حول الاحتكارات الغذائية

وفي سياق متصل، تصاعد في إسرائيل الجدل حول حجم الاحتكارات في إسرائيل، وإبعاد التنافس الحقيقي عن السوق الإسرائيلية، ويقول تقرير لمعهد BDI إن نسبة ارتفاع أسعار المواد والبضائع الاستهلاكية وغيرها في الأشهر الـ ١٢ الماضية ساهم بشكل كبير في زيادة أرباح هذه الشركات، وهذا ما يناقض المزاعم بأن رفع الأسعار نابع من ارتفاع أسعار المواد الخام في الأسواق العالمية.

ويقارن تقرير BDI بين الفترة من شهر أيلول من العام ٢٠٠٩، وحتى الشهر ذاته من العام ٢٠١٠، ونفس الفترة من العام ٢٠١٠ إلى العام الجاري، ونرى أن قطاع المواد الغذائية سجل في الأشهر الـ ١٢ الماضية أرباحا صافية كليا بنسبة ٥٪، في حين أن الأشهر الـ ١٢ التي سبقتها حققت أرباحا بنسبة ٥ر٤٪، وكانت أرباح المطاعم والمقاهي في الأشهر الـ ١٢ الأخيرة بنسبة ٤ر٧٪، مقابل أرباح بنسبة ١ر١٪ في الأشهر الـ ١٢ التي سبقتها.

ونرى أنه تقريبا في جميع القطاعات كانت الأرباح في الآونة الأخيرة أكبر من الفترة التي سبقتها، ولكن التركيز الكبير كان على الاحتكارات الكبرى، فمثلا قال تقرير لصحيفة «كالكاليست» إن شركة شتراوس حققت أرباحا مذهلة من وراء رفع أسعار القهوة الخفيفة «نيسكافيه»، وتبين أن أسعار المواد الخام انخفضت بنسبة ٢٪، إلا أن هذه الشركة رفعت أسعار هذه القهوة بنسبة ٢٦٪.

موجز اقتصادي

ميزانية وزارة الدفاع زادت بـ ٨٢٢ مليون دولار!

قال تقرير دوري لبنك إسرائيل المركزي بشأن شكل الصرف الحكومي منذ مطلع العام الجاري إن ميزانية وزارة الدفاع سجلت زيادة عن الميزانية المقررة لها في العام الجاري بقيمة ٣ مليارات شيكل، وهو ما يعادل ٨٢٢ مليون دولار، وهذا بالإضافة إلى زيادة على الميزانية بقيمة ٥٦ مليار شيكل، ما يعادل ١٥ر٤٣ مليار دولار، أقرت للعام الجاري، كما أنه لا يشمل ٣ مليارات دولار هي مبلغ المساعدات الأميركية السنوية لإسرائيل.

وقالت صحيفة «ذي ماركر» الإسرائيلية إن هذه الزيادة تندرج في إطار وعد رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو لوزير الدفاع إيهود باراك بزيادة ميزانية وزارة الدفاع بقيمة ٥ مليارات شيكل خلال العام الجاري، أي ما يعادل ١ر٣٧ مليار دولار.

ومن المعروف أن ميزانية وزارة الدفاع محيّدة كليا عن أي تقليصات في الميزانية، وفي أحسن الأحوال فإنها تبقى على حالها من دون زيادة خلال مجريات العام، إلا أن العادة القائمة هي زيادة الميزانية بشكل دائم. فعلى سبيل المثال، ففي العام الماضي ٢٠١٠ كانت ميزانية وزارة الدفاع المقررة زهاء ٥٤ مليار شيكل، ولكن حجم الصرف بلغ ٦٠ مليار شيكل، وأيضا هذا لا يشمل المساعدة الأميركية، بقيمة ٣ مليارات دولار سنويا.

وتضمن تقرير بنك إسرائيل بيانات عن مداخيل الخزينة العامة من الضرائب، ليساند التقرير ما أعلنته سلطة الضرائب قبل ثلاثة أسابيع، وهو أن إجمالي مداخيل الضرائب من هذا العام ستكون أقل من المتوقع بحوالي ٣ مليارات شيكل.

وقال تقرير البنك إن جباية الضرائب من شهر أيار إلى شهر آب سجلت زيادة محدودة، وهي ضمن الزيادة المتوقعة، وعلى الرغم من هذه الزيادة، فإن العجز المتوقع في الموازنة العامة، بقيمة ٣٪ من الناتج العام، أي حسب التقديرات ٧ر٦ مليار دولار، سيبقى على حاله، وربما أقل بقليل منه.

وكانت تقديرات رسمية صادرة عن وزارة المالية في الأيام الأخيرة، قد قالت إن جباية الضرائب في العام الجاري ستكون أقل من الهدف الذي وضعته السياسة الاقتصادية، وهذا لأول مرّة منذ العامين ٢٠٠٢ و٢٠٠٣، إذ أنه في كل الأعوام السابقة كانت مداخيل الضرائب تسجل فائضا كبيرا، تراوح ما بين ٥٪ إلى ٩٪، وتتوقع الوزارة أن يكون إجمالي الضرائب أقل بمليارَي شيكل (٥٣٧ مليون دولار)، وقد يصل العجز في الضرائب في العام المقبل إلى ٤ مليارات وحتى ٥ مليارات شيكل (١ر١ مليار إلى ٣ر١ مليار دولار).

وقد بلغ إجمالي الضرائب في العام الماضي- ٢٠١٠- أكثر من ١٩٥ مليار شيكل، بدلا من ١٨٣ مليار مخططة، وقد حددت ميزانية الدولة للعام الجاري أن تكون مداخيل الضرائب ٥ر٢١٣ مليار شيكل، وفي العام ٢٠١٢ في حدود ٢٣٢ مليار شيكل.

٢٥٪ من سكان المدن يسكنون في بيوت مستأجرة

قال تقرير جديد لمكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي صدر في الأيام الأخيرة، إن ٢ر٦٩٪ من سكان المدن الكبرى يسكنون في بيوت يملكونها، في حين أن ٧ر٢٥٪ من السكان يسكنون في بيوت مستأجرة، وكما يبدو فإن ٥٪ من السكان ليسوا مسجلين كمن يملكون أو يستأجرون بيوتا في هذه المدن.

ويتضمن التقرير التوزيعة السكانية في أكبر ١٤ مدينة في إسرائيل، التي يسكن في كل منها أكثر من ١٠٠ ألف نسمة، وهو عن العام الماضي- ٢٠١٠.

ويتضح من التقرير أن أعلى نسبة ملكية بيوت موجودة في مدينة ريشون لتسيون- ١ر٧٧٪، في حين أن أعلى نسبة استئجار بيوت موجودة في مدينة تل أبيب- ٣ر٤٧٪.

ويقول التقرير إن أعلى أسعار للبيوت في إسرائيل هو في مدينة تل أبيب، ويصل معدل أسعار البيوت إلى حوالي ٥٧٠ ألف دولار، وأرخص أسعار بيوت المدن الكبرى نجده في مدينة بئر السبع في صحراء النقب، ويصل معدل أسعار البيوت هناك إلى ١٩٥ ألف دولار.

كذلك فإن أغلى إيجار للبيوت نجده في تل أبيب أيضا بمعدل ٩٠٠ دولار شهريا، مقابل حوالي ٣٠٠ دولار في بئر السبع.

أما بالنسبة للاكتظاظ في البيوت فإن أعلى نسبة من بين المدن الكبرى نجدها في القدس وبني براك، حيث نسبة عالية من اليهود الأصوليين، ففي حين أن المعدل في إسرائيل عامة هو أقل من فرد واحد للغرفة الواحدة في البيت، فإن المعدل في هاتين المدينتين يصل إلى ٢ر١ فرد للغرفة الواحدة.

الفجوة بين رواتب النساء والرجال في القطاع العام ٢٠٪

قال تقرير الرواتب السنوي الذي أصدرته وزارة المالية في الأيام الأخيرة إن معدل رواتب النساء في القطاع العام في العام الماضي- ٢٠١٠- كان أقل بنسبة ٢٠٪ من معدل رواتب الرجال في نفس القطاع.

ويدعي التقرير أن الفجوة بين معدل رواتب النساء والرجال قد تقلصت بنسبة كبيرة في مركبات عديدة في الرواتب، مثل الساعات الإضافية ومدفوعات مختلفة، ولكن الفجوة اتسعت بنسبة ٤ر٠٪ في الراتب الأساسي الذي يحتسب على أساسه الراتب التقاعدي.

ويقول التقرير إن معدل تكلفة رواتب النساء في القطاع العام في العام ٢٠١٠ بلغ حوالي ٣٣١٠ دولارات، بينما كان معدل تكلفة رواتب الرجال ٤٢٩٠ دولارا.

ويؤكد التقرير أنه على الرغم من التقليص الظاهر في الفجوة، إلا أن الفارق ما زال كبيرا، فمعدل نسبة وظائف النساء في القطاع العام بلغ ٣ر٩١٪، في حين أن معدل نسبة وظائف الرجال بلغ ٣ر٩٦٪، ما يعني أن نسبة النساء اللاتي يعملن في وظائف جزئية في القطاع العام أعلى بكثير من الرجال.

كذلك يتبين أن نسبة النساء اللاتي يعملن في القطاع العام ويحصلن على مخصصات تكملة معاش من مؤسسة الضمان الاجتماعي هي ٥ر٣٧٪، مقابل ٦ر٢٤٪ من بين الرجال، وكما يبدو فإن هذه النسبة العالية مصدرها العاملون في المجالس البلدية والقروية، المعروف بأنها تدفع أدنى رواتب للعاملين باستثناء المسؤولين.

مركز الثقل العالمي يبتعد أكثر فأكثر عن الولايات المتحدة!

أمقاطع من وثيقة صادرة عن «معهد تخطيط سياسات الشعب اليهودي» حول التطورات في الحلبة الجيو – سياسية وانعكاساتها المحتملة على إسرائيل والشعب اليهودي!

تعريف:

نشر «معهد تخطيط سياسات الشعب اليهودي» الذي أسسته الوكالة اليهودية في العام ٢٠٠٢ وجعلت من القدس مقرًا له، قبل شهرين، تقريره للعام ٢٠١٠ وتطرّق فيه إلى أبرز التطورات العالمية والإقليمية والمحلية وتأثيرها على كل من «إسرائيل والشعب اليهودي». وقد جرى التنويه في مقدمة التقرير إلى أن فصوله لم تتطرّق إلى ثورات الربيع العربي التي اندلعت في بداية العام الحالي (٢٠١١)، غير أن كاتب المقدمة شدّد على أن حصيلة المداولات والتوصيات التي جرى تداولها تنطوي على ما من شأنه أن يوفر ردًا على هذه الثورات ونتائجها، وفي طليعة ذلك ضرورة الحفاظ على التحالف الإستراتيجي مع الولايات المتحدة، والوقوف في وجه «القوى المتطرفة». وننشر هنا ترجمة لأبرز المقاطع التي وردت في الفصل الخاص من هذا التقرير الذي حمل عنوان «التطورات في الحلبة الجيو – سياسية وانعكاساتها المحتملة على إسرائيل والشعب اليهودي».

(*) ما زالت التطورات التي حدثت في الحلبة الجيو – سياسية خلال السنة الماضية تضع إسرائيل والشعب اليهودي أمام مخاطر وتحديات جسيمة.

ويمكن الإشارة هنا إلى استمرار، بل وإلى تفاقم بعض الاتجاهات السلبية في السياقات الجيو – سياسية ذات الصلة بإسرائيل والشعب اليهودي، وذلك على النحو الآتي:

أولا: السياق العالمي- تغيّرات في الساحة الدولية تضعف نفوذ وهيبة الولايات المتحدة

جاءت الهزيمة التي مُني بها الحزب الديمقراطي في الانتخابات النصفية الأميركية (التي جرت في تشرين الثاني ٢٠١٠) على أرضية الخيبة من عدم نجاح الرئيس باراك أوباما في إنعاش الاقتصاد الأميركي من الأزمة العميقة التي عصفت به في العام ٢٠٠٨. وقد أدت المعطيات الاقتصادية السيئة (خاصة في مجالي البطالة والدين القومي)، وقلة الإنجازات على صعيد السياسة الخارجية، وصعود قوة الصين والهند ودول أخرى، إلى طرح السؤال: هل نحن في خضم تحوّل في المكانة الدولية للولايات المتحدة (والغرب بشكل عام)؟!

إن هذا السؤال يعتبر حاسما وفي غاية الأهمية بالنسبة لإسرائيل والشعب اليهودي. فالازدهار غير المسبوق للشعب اليهودي في العقود الأخيرة ارتبط بشكل جلي بالولايات المتحدة، سواء كبيت يأوي نصف أبناء الشعب اليهودي تقريبا، أو كشريك إستراتيجي وداعم لإسرائيل. وبناء عليه فإن أي تصدع في مكانة الولايات المتحدة في الساحة الدولية يمكن أن تنجم عنه انعكاسات خطيرة على مناعة كل من إسرائيل والشعب اليهودي.

إن استمرار الأزمة الاقتصادية يقوي الاتجاه القائل بأن الولايات المتحدة على طريق الأفول التاريخي، ويقول أصحاب هذا الرأي إن حقبة الأحادية القطبية التي أعقبت انهيار الاتحاد السوفياتي وانتهاء الحرب الباردة انتهت، وإن الحلبة الجيو – سياسية تتبلور نحو نظام عالمي جديد متعدد الأقطاب.

وبحسب أصحاب هذه الرؤية فإن الأزمة الاقتصادية تشكل ضربة لنفوذ وقوة الغرب الجيو – سياسية، وتؤدي إلى حرف وانتقال مركز الثقل الاقتصادي إلى الشرق على حساب الولايات المتحدة وأوروبا. فاقتصادات الصين والهند ماضية في النمو، وهي تقود عملية الخروج من الأزمة الاقتصادية العالمية، وهو تطور يعزز مصلحة إسرائيل والشعب اليهودي في تعميق العلاقات مع العالم الأسيوي. ووفقا للتوجه ذاته فإن مركز الثقل العالمي يبتعد أكثر فأكثر عن الولايات المتحدة، التي تنقصها الموارد اللازمة من أجل القيام بنشاط وجهد إستراتيجي على المستوى الكوني، والمعطيات تشير إلى أن إجمالي المديونية الأميركية سيتساوى بحلول العام ٢٠١٥ مع إجمالي الناتج القومي الخام الأميركي.

بطبيعة الحال، هناك معارضون لنظرية «الأفول الأميركي»، ويقول هؤلاء إن المتغيرات الأساسية التي تملي معادلات القوة في الحلبة الجيو – سياسية (الديمغرافيا، الجغرافيا، العلوم والتكنولوجيا، الموارد الطبيعية...) لم تتغير بشكل ملموس في أعقاب الأزمة الاقتصادية، وبالتالي فإنه من السابق لأوانه تأبين مركزية الولايات المتحدة. كذلك فإن المرشحين للحلول مكان الولايات المتحدة في زعامة العالم، أو على الأقل الاندماج في إدارته، لا يتسلحون بأيديولوجيا قادرة على منافسة قوة الجذب لدى النموذج والثقافة الأميركيين، كما أنهم غير متحمسين لتولي مقاليد «زعامة العالم» فضلا عن انغماسهم في مشكلات داخلية عويصة جدًا.

وتثير هزيمة الديمقراطيين في الانتخابات النصفية جدلا حول ما إذا كانت (الهزيمة) ستضاعف، أو تقلل من اهتمام الرئيس أوباما بتركيز جهوده في حلبة السياسة الخارجية بشكل عام، وفي عملية السلام في الشرق الأوسط بشكل خاص.

لعل من الجدير هنا تفحص أين يقف الرئيس أوباما بعد مضي عامين على ولايته، وفي هذا السياق لا بد من التذكير بأن الهزيمة السياسية التي مني بها أوباما لا تنبع من شكل أدائه في الساحة الدولية، وإنما من عدم قدرته على تحقيق إنجازات في مواجهة الأزمة الاقتصادية ومشكلة البطالة.

من هنا فإن صورة رئيس ضعيف يقف على رأس دولة عظمى تعاني من ضعف، إنما تضعف من قدرة أوباما على العمل بنجاح في الساحة الدولية. ولقد اتضح أن نجاح أوباما في تغيير الأجواء المعادية لبلاده في الساحة الدولية، لم يضمن له النجاح في الاختبارات الصعبة التي تهدّد الاستقرار العالمي، مثل الأزمة الاقتصادية، والفقر، وانتشار السلاح النووي، وإيران، وكوريا الشمالية، والنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني، والإرهاب، والإسلام والأصولي، والعراق، وأفغانستان وغيرها. ويتضح أن الأحداث والسيرورات المغذية لنقاط الأزمة في أنحاء العالم ليست محكومة فقط بمضامين ونهج السياسة الأميركية، وإنما تنبع أيضًا من مشاكل جذرية واتجاهات بعيدة الأمد. وهكذا فإن صورة الوضع، على الصعيد الدولي، تبدو قاتمة للغاية.

ثانيا: السياق الإقليمي – تهديدات أمنية مباشرة

ظهر في فترة إعداد هذه الدراسة (شتاء ٢٠١١) شاهدان على التهديدات الأمنية المباشرة – القائمة انطلاقا من الشرق الأوسط – التي تواجهها إسرائيل ويواجهها الشعب اليهودي.

ففي القدس، عرض رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية (أمان) المنتهية ولايته، الجنرال عاموس يادلين، لدى ظهوره الأخير أمام لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست، صورة مقلقة جداً للتهديدات التي تواجهها إسرائيل، وذلك بعد أيام قلائل من اتضاح أن مؤسسات يهودية في شيكاغو كانت العنوان للطرود المتفجرة المرسلة من اليمن على يد نشطاء منظمة «القاعدة». وأعرب يادلين عن تقديره بأن «الهدوء الأمني في الفترة الأخيرة غير مسبوق، ولكن لا يجوز المغالطة فيه، لأن عمليات التعاظم (العسكري) في المنطقة مستمرة» مشيرا إلى أن إسرائيل ستضطر، في جولة الحرب المقبلة، لمواجهة عدة جبهات قتالية، ستكون المواجهة فيها صعبة ومكلفة أكثر.

ولا شك في أن الصورة القاسية التي يرسمها يادلين تبدو متصادمة مع مناخ الهدوء الأمني النسبي والازدهار الاقتصادي اللذين عاشتهما إسرائيل في الفترة الأخيرة.

ففي السنة الماضية سجل عدد قليل نسبيا من الأحداث الأمنية، وبدا الردع الإسرائيلي ناجعا حيال كل من «حماس» و«حزب الله»، كما أظهرت أجهزة السلطة الفلسطينية نجاعة في فرض الأمن المدني وكبح «عناصر الإرهاب». ومن جهة أخرى، فقد حصلت إسرائيل على علامات عالية بشأن طريقة معالجتها للأزمة الاقتصادية، وفي مقياس الأمم المتحدة للتنمية البشرية (الذي نشر في تشرين الثاني ٢٠١٠) قفزت إسرائيل إلى المكان الخامس عشر (مقارنة مع المكان ٢٧ في العام ٢٠٠٩). هذه المعطيات الإيجابية وغيرها تولد التناقض مع تحذيرات يادلين بشأن التطورات الجارية تحت السطح، والتي يمكن أن تضع إسرائيل أمام واقع مختلف جوهريا عن الواقع الحالي.

وكان يادلين قد تطرق في استعراضه، إلى مجمل التهديدات وفي مقدمها التهديد الإيراني، مشيرا إلى أن إيران تملك كمية كافية من اليورانيوم المخصب لصنع قنبلة نووية واحدة، وستتمكن في القريب من صنع قنبلتين. وفي الواقع، فقد طرح التهديد الإيراني بحدة أكبر خلال السنة الماضية، إذ ظهرت معطيات ودلائل جديدة تؤكد على نية إيران المضي قدما في مساعيها لامتلاك سلاح نووي، أو امتلاك قدرة على إنتاجه بسرعة.

على الجانب الآخر، حققت المساعي الأميركية الرامية إلى بناء ائتلاف دولي يطبق عقوبات على إيران، نجاحا نسبيا، حيث تمكنت واشنطن من إقناع روسيا والصين بفرض رزمة عقوبات إضافية على إيران بغية حثها على وقف تخصيب اليورانيوم والسماح برقابة فعالة على برنامجها النووي.

من هنا يمكن القول إن الولايات المتحدة تحرز تقدما في تطبيق إستراتيجيتها المعلنة إزاء إيران، سواء على صعيد بلورة التحالف الدولي لفرض العقوبات، أو فيما يتعلق بالانطباع بأن العقوبات تلحق بالفعل ضررا ملموسا بالاقتصاد الإيراني. غير أن الإيرانيين لم يرضخوا حتى الآن للضغط، ولم يستجيبوا لدعوة الرئيس الأميركي للحوار. والمفارقة أن عملية استنفاد الإستراتيجيا الأميركية (في مقابل عملية تقدم إيران نحو امتلاك السلاح النووي) تقرب لحظة الحسم، إذا لم تسفر الإستراتيجيا غير العنيفة عن تحقيق النتائج المرجوة. وعندئذ سيتضح ما الذي يقف خلف التعهد الذي كرره الرئيس أوباما بقوله: «نحن مصممون على منع إيران من امتلاك سلاح نووي»!.

في الفترة القادمة ستستمر إسرائيل في مواجهة المأزق بشأن ما إذا كان يتعين عليها العمل عسكريا وبشكل مستقل ضد إيران، أو الانتظار لرؤية ما ستسفر عنه الجهود الدولية بقيادة الولايات المتحدة. من ناحية إسرائيل فإن امتلاك إيران لسلاح نووي يغير كليا الصورة الإستراتيجية الإقليمية، نظرا لأنه سيخلق تهديداً نوويا لإسرائيل، وسيعزّز دور إيران التآمري في المنطقة، وسيحث دولا أخرى في الشرق الأوسط على التزود بقدرة نووية. وحتى على فرض أن إسرائيل قادرة على توجيه ضربة قوية للمشروع النووي الإيراني تؤدي إلى تأجيل استكماله، فإن عليها أن تدرس بحذر شديد الأثمان الممكنة للضربة، ومن ضمنها: زيادة حافز الزعماء الإيرانيين على الوصول إلى القنبلة النووية بأي ثمن، وجعل إسرائيل هدفا حقيقيا أكثر لانتقام نووي إيراني، وأزمة ممكنة في العلاقات مع الولايات المتحدة إذا ما تم الهجوم الإسرائيلي خلافا للموقف الأميركي أو شكل خطرا على جنود ومواطني ومصالح الولايات المتحدة، ورد عسكري إيراني ضد إسرائيل، وشن هجمات إرهابية ضد أهداف إسرائيلية ويهودية، أو إشعال الجبهة الشمالية بواسطة «حزب الله»، وغير ذلك.

تغيرات واستعدادات إقليمية تهدّد بمس المناعة الإستراتيجية لإسرائيل

يؤثر التهديد الذي تشكله إيران وسعيها للهيمنة الإقليمية بصورة ملموسة على الصورة الجيو – سياسية في الشرق الأوسط. على هذه الأرضية تبرز صفقة الأسلحة غير المسبوقة في حجمها (٦٠ مليار دولار) التي أبرمت بين الولايات المتحدة والمملكة السعودية قبل سنة تقريبا. في ضوء ذلك تقف إسرائيل أمام واقع شائك: فمن جهة يهدف تسلح السعودية إلى إقامة سد أمام إطماع إيران. لكن، من جهة أخرى، هل يمكن أن نستبعد كليا إمكانية أن توجه هذه الأسلحة في المستقبل ضد إسرائيل؟.

إلى جانب طاقة التهديد النووي الكامنة، فإن العنصر الإيراني ينطوي أيضا على انعكاسات في سائر البؤر ذات الصلة بالبيئة الإستراتيجية لإسرائيل، فإيران تدعم عسكريا وماليا «حزب الله» و«حماس»، وتقيم تحالفا إستراتيجيا مع سورية، وتسعى لملء الفراغ الذي سيتركه الانسحاب الأميركي من العراق، وتهدد استقرار الأنظمة في الدول العربية المعتدلة.

في السنة الماضية تفاقمت الديناميكية الإقليمية التي تعمل في غير صالح إسرائيل. ومع أن من المبالغة الحديث عن إيران وحماس وحزب الله وسورية و«القاعدة» كمحور متبلور، إلا أنه لا يجوز تجاهل القاسم المشترك بين هذه الأطراف، وهو العداء المستحكم ضد إسرائيل.

هذه الاتجاهات الإقليمية السلبية أضيف إليها في السنة الماضية أيضا التدهور الخطير في العلاقات الإسرائيلية – التركية. وإلى جانب العداء العلني تجاه إسرائيل، وتجميد أو إلغاء معظم العلاقات الأمنية والعسكرية الخاصة التي سادت بين الدولتين، فإن حكومة أنقرة بزعامة حزب «العدالة والتنمية» الإسلامي عزّزت علاقاتها مع كل من سورية وإيران. وتثير التوجهات الجديدة في السياسة الخارجية التركية مخاوف شديدة في الغرب أيضا. إن محاولة أنقرة (بالتعاون مع البرازيل) التوصل إلى تسوية مع طهران في الموضوع النووي، ومعارضتها في مجلس الأمن قرار فرض العقوبات، والتحفظات التي أثارتها أنقرة إزاء قرار حلف شمال الأطلسي (الناتو) نشر منظومة مضادة للصواريخ في مواجهة التهديد الإيراني، بالإضافة إلى السياسة التركية السافرة تجاه إسرائيل – كل ذلك يندرج في المظاهر التي تعزز علامات الاستفهام بشأن نوايا تركيا على المدى البعيد.

فضلا عن ذلك، هناك مؤشرات عديدة تشي بإمكانية حدوث تدهور إضافي في العلاقات بين إسرائيل وتركيا، ومنها إصرار أنقرة على طلب الاعتذار والتعويض عن مهاجمة إسرائيل لـ«أسطول الحرية»، ووصف سياسة إسرائيل في وثيقة أعدها مجلس الأمن القومي التركي، وجرى تسريبها لوسائل الإعلام، على أنها عامل يقود إلى عدم الاستقرار وسباق التسلح في المنطقة، مما يشكل تهديدا إستراتيجيا للمصالح التركية، إضافة إلى تصريح رئيس الحكومة التركية رجب طيب أردوغان في أثناء زيارته لبيروت (في ٢٥/١١/٢٠١٠) بأن «تركيا لن تقف مكتوفة الأيدي» إذا ما شنت إسرائيل حربا جديدة على لبنان.

[للبحث صلة]

نتنياهو يفتتح الدورة الشتوية للكنيست وفي جعبته أوراق رابحة!

كتب ب. جرايسي:

يفتتح الكنيست الإسرائيلي يوم الإثنين المقبل، ٣١ تشرين الأول الجاري، دورته الشتوية التي ستستمر حتى الأيام الأخيرة من شهر آذار ٢٠١٢.

وسيقف رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو يلقي خطابه السياسي السنوي، وسيلوح بأوراق تحسب على الساحة الإسرائيلية كأوراق رابحة وداعمة له. ولا يبدو أن نتنياهو سيواجه أي اهتزازات وفق الظروف القائمة، وسينهي هذه الدورة أيضًا مع حكومة متماسكة ويجعلها تسجل «رقما قياسيا» لحكومات العقد الأخير من حيث مدة ولايتها.

ونحن على ما يبدو سنكون أمام دورة شتوية باردة، أكثر من برودة الشتاء، فعلى مر السنين كان ما يسخّن الدورة البرلمانية الشتوية هو عملية إقرار الموازنة العامة للعام الجديد والتي كانت تستمر طوال النصف الأول للدورة، إلا أن هذا الحدث سيكون غائبا عن هذه الدورة.

ورغم ذلك فستكون أمامنا دورة فيها بعض المواجهات السياسية والإجراءات الاقتصادية والتي نستعرضها هنا.

بداية سيقف نتنياهو مفتتحا الدورة الشتوية بالخطاب السياسي التقليدي لرئيس الحكومة، وحوله سيجري النقاش البرلماني، ليصوّت الكنيست لاحقا على بيانات التلخيص. وإذا لم يقع أي حدث دراماتيكي خلال الأيام القليلة المتبقية، فإن أول ما سيلوح به نتنياهو هو استعادة جندي الاحتلال غلعاد شاليت الذي كان أسيرا في قطاع غزة على مدى خمس سنوات وأربعة أشهر.

وقد يواجه نتنياهو مقاطعات كلامية خفيفة من عدد قليل جدا من النواب، الممثلين للمستوطنين في الضفة الغربية، لكنه في هذه النقطة سيحظى بتأييد جارف في الكنيست، بما في ذلك من بين صفوف المعارضة اليمينية.

ثم سيبدأ نتنياهو بمحاسبة المعارضة البرلمانية والإعلامية لحكومته، بشأن استحقاق أيلول، وعرض طلب منظمة التحرير الفلسطينية على الأمم المتحدة، لضم فلسطين كعضو كامل في الهيئة الدولية، ورسالة نتنياهو هي تلك التي لوح بها وزير خارجيته أفيغدور ليبرمان في الأسابيع القليلة الماضية، بأن الخط الذي اتبعته الحكومة كان خطا رابحا، إذ لم تكن ضغوط دولية ولم يحصل طوفان سياسي، كما توقع البعض، وأن إسرائيل حظيت بدعم الدول الكبرى، أو كما يسميها هو وليبرمان معه «الأغلبية الأخلاقية في المجتمع الدولي».

وسيزعم أنه معني بالمفاوضات إلا أن الجانب الفلسطيني يرفض ذلك.

ومن هنا سينتقل نتنياهو إلى حملة الاحتجاجات الشعبية، معتبرا أن حكومته تجاوبت مع طلبات حركة الاحتجاج، وأقامت لجنة تراختنبرغ، التي قدمت توصيات أقرتها الحكومة، إلا أن أقطاب الحركة رفضوها.

من المؤكد أن الخطاب لن يمر بهذه الانسيابية، كما أن الأحداث لن تكون وفق ما يهواه نتنياهو، وكما يبدو فإن حركة الاحتجاج ستستغل افتتاح الدورة الشتوية، وعودة الفعاليات السياسية بصورة أشد، بعد انتهاء موسمي الصيف والأعياد العبرية، إلا أن الامتحان هنا سيكون لحملة الاحتجاجات، ولقدرتها على إعادة مئات آلاف الناس إلى الشوارع، وهذا كما يبدو حتى الآن ما زال موضع شك كبير.

لكن مهما تكن هذه الأحداث فإنها لن تؤدي إلى زلزل في حكومة نتنياهو، ولن تؤدي إلى ضعضعتها.

ويمكن القول إن أكبر زلزال افتراضي قد يهز أركان الحكومة هو أن يقرر نتنياهو، مثلا، تغيير وجهته السياسية كليا، والمضي في طريق مفاوضات جدية ترتكز على أسس واضحة، يطالب بها الجانب الفلسطيني، أو أن يسقط نتنياهو كما سقط سابقوه بملف فساد، لا نعرف عنه حتى الآن أي شيء.

تماسك الحكومة

في افتتاح الدورة الشتوية السابقة من العام الماضي، ألقى رئيس الكنيست رؤوبين ريفلين خطابا ألمح فيه بشكل واضح إلى احتمال أن تندلع أزمة سياسية داخلية تؤدي إلى سقوط حكومة، وحتى إلى أن ينهي الكنيست ولايته، وكان ريفلين اليميني المتشدد واقعا تحت تأثير الاتصالات الدولية وما بدا كما لو أنها ضغوط على حكومة نتنياهو لتتجه نحو التقدم بالعملية التفاوضية، ولكن الدورة الشتوية انتهت ولحقت بها دورة صيفية، وهنا نحن أمام دورة شتوية ثالثة لهذه الحكومة وهذا الكنيست، والحكومة تبدي ثباتا أقوى.

وفي الأشهر الثلاثة الماضية سمعنا تهديدين بتأزيم الحكومة: الأول في شهر آب، من الزعيم السياسي لحزب «شاس» الديني الأصولي إيلي يشاي، على خلفية الاحتجاجات الشعبية؛ والتهديد الثاني كان في عشرينات شهر أيلول الماضي من طرف وزير الخارجية أفيغدور ليبرمان، قبل يوم من سفر نتنياهو إلى الأمم المتحدة، على خلفية الحديث عن مطلب استئناف المفاوضات مع الفلسطينيين على أساس حدود ١٩٦٧.

ما كان بالإمكان أن يأخذ العارفون بالأمور تهديدات هذين الاثنين على محمل الجد، فمثلا حملة الاحتجاجات الشعبية اشتدت بعد ذلك التهديد، وجاءت توصيات بما يسمى «إصلاحات» لم ترق لقادة الحملة، ولكن إيلي يشاي التزم الصمت ونسي عن قصد تهديده، الذي ضَمِنَ له ظهور بضع ساعات أمام الإعلام.

أما ليبرمان الذي يعلم شخصيا موقف نتنياهو وقناعاته الرافضة لمبدأ حدود ٦٧، فقد أطلق تهديده للاستهلاك الدعائي، ولغرض البقاء في المشهد الإعلامي. وعدم جدية ليبرمان بهذا التهديد، ظهر من خلال أدائه في صفقة تبادل الأسرى، فرغم أنه عارض شخصيا الصفقة، إلا أنه أعطى نتنياهو الضوء الأخضر لإقرارها وتنفيذها، وقد قال ليبرمان إنه سيعارض الصفقة، لكن لن يفرض موقفه على باقي وزراء حزبه «إسرائيل بيتنا» الخمسة، وجاءت النتيجة أن ثلاثة وزراء أيدوا الصفقة، فيما عارضها ليبرمان ووزير آخر من حزبه، ولم يُحدث وزير الخارجية أي أزمة وهو يرى مئات الأسرى الفلسطينيين يتحررون، ومن بينهم العشرات من ذوي الأحكام طويلة المدى.

ولعل هذا المشهد يعيدنا إلى حقيقة أن مركبات حكومة نتنياهو غير معنية بحل الحكومة، وتنضم إليها كتلة المستوطنين «الاتحاد الوطني» المعارضة بنوابها الأربعة، فهي أيضا ليست معنية بحل حكومة تلبي كافة احتياجات المستوطنين وتدعم البناء الاستيطاني وتشل العملية التفاوضية.

وطالما بقيت هذه الأمور على حالها، فإن حكومة نتنياهو باقية، وكما يبدو فإنه كلما تقدم الوقت، ستتحقق التوقعات التي وضعت هنا منذ أول أيام هذه الحكومة، وكان فحواها أن هذه الولاية البرلمانية ربما ستكون الأولى منذ العام ١٩٨٨ التي تنهي مدتها القانونية كاملة.

صدر حديثا عن المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية «مدار»

إسرائيل والاتحاد الأوروبي

الشراكة الناعمة

د. عاطف أبو سيف

إعداد: بلال ضاهر

توقعت أحداث «يوم النكبة» وتعقيدات الانتفاضة في سورية

«النقيض هو الصحيح» – دائرة مراقبة استخباراتية تعمل منذ ١٩٧٤ لتفحص صدقية تقديرات دائرة الأبحاث في شعبة الاستخبارات!

رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية الجنرال أفيف كوخافي (من اليسار) في لجنة الخارجية والأمن: (الإحباط المتراكم لدى الطبقة الوسطى في الشرق الأوسط يمكن أن يشكل محركا للثورة)!

لا تزال مفاجأة حرب تشرين (أكتوبر) في العام ١٩٧٣، والمتمثلة في عدم تمكن أجهزة الأمن الإسرائيلية، وخصوصا شعبة الاستخبارات العسكرية (أمان)، من رصد وتفسير تحركات الجيشين المصري والسوري على أنها تُمهّد لتلك الحرب، تؤرق الإسرائيليين بشكل كبير. ولم يتوقف العسكريون وقادة أجهزة الاستخبارات والسياسيون في إسرائيل عن السجال فيما بينهم حول أسباب المفاجأة، التي يصفونها، أيضا، بـ«المفهوم» أو «التصوّر» للتعبير عن جمود فكري خطير. ولذلك فإن «المفهوم» هو أكثر كلمة تردع أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية.

وفي محاولة لمنع تكرار هذه الظاهرة تم إقامة دائرة مراقبة داخل شعبة الاستخبارات العسكرية، يطلق عليها اسم «إيفخا ميستابرا» بالآرامية، والذي يعني «النقيض هو الصحيح».

وأقيمت هذه الدائرة في العام ١٩٧٤، في أعقاب تقرير «لجنة أغرانات» الرسمية التي حققت في إخفاقات حرب تشرين وظروف اندلاعها. ومهمة هذه الدائرة هي التدقيق في صدقية تقارير وتقديرات دائرة الأبحاث في شعبة الاستخبارات العسكرية. ويترأس الدائرة حاليًا العميد إيرز، الذي يبقى اسمه الكامل وصورته طي السرية التامة.

والجدير بالذكر أن شعبة الاستخبارات العسكرية تعتبر واضعة التقديرات الأمنية القومية، وخصوصا الإستراتيجية، أمام صناع القرار في إسرائيل. ورغم فشل تقديرات شعبة الاستخبارات العسكرية في توقع حرب تشرين، إلا أنها ما زالت حتى اليوم الجهة الوحيدة التي تضع التقديرات القومية.

وحول هذا الدور، دارت حرب طاحنة بين رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية خلال تلك الحرب، إيلي زاعيرا، ورئيس الموساد حينذاك، تسفي زامير، ووصلت إلى المحاكم الإسرائيلية في أعقاب كشف زاعيرا عن اسم مصدر الموساد في القيادة المصرية عشية الحرب، أشرف مروان، الذي أبلغ زامير بموعد شن مصر الحرب، قبل اندلاعها بيوم واحد. وكان زاعيرا، حتى قبل يوم واحد من الحرب، ينفي احتمال نشوبها.

الرأي المعاكس

وأوضح العميد إيرز، في مقابلة أجرتها معه صحيفة «يديعوت أحرونوت» في ١٤ تشرين الأول الحالي، مهمة الدائرة التي يقودها.

وقال «إننا ملزمون بأن نضع على الطاولة رأيا مناقضا لكل ما يفكر فيه الجميع من أجل تكثيف التفكير. وثمن الخطأ هنا قد يكون كبيرا. ولذلك فإني أصنع أداة غايتها تعميق التناقض بين ما يفكر فيه الجميع اليوم وبين ما أضعه على الطاولة. وأنا أستعين بخبراء من داخل المجالات ذات العلاقة من أجل إسناد ذلك بشكل صلب جدا. وبعد أن أكتب ورقة كهذه، يتعين على دائرة الأبحاث [في شعبة الاستخبارات] إعطائي ورقة ردّ، وعندها يحدث لقاء بين روايتين، ويتم ذلك في غالبية الأحيان بحضور رئيس شعبة الاستخبارات، من أجل إنشاء هذا الامتحان، أي الصدام بين هذين المفهومين أو التصورين. والحد الأدنى الذي أريد فعله هو تكثيف تفكيرهم، والحد الأقصى هو دفعهم إلى التفكير بشكل مختلف في جميع القضايا».

وتطرق إيرز إلى أحداث يوم ذكرى النكبة في ١٥ أيار الماضي، عندما فوجئ الجيش الإسرائيلي بمتظاهرين فلسطينيين عند الحدود مع سورية في هضبة الجولان ومع لبنان، ونجاح قسم من المتظاهرين بتخطي الحدود والوصول إلى قرية مجدل شمس في الجولان المحتل.

وقال إيرز إن الحديث عن أن الجيش الإسرائيلي فوجئ «ليس دقيقا». وأضاف «كانت لدينا معلومة بأنه ستجري مظاهرة، وتمكنا من تحديد مكانها وعدد الحافلات التي ستصل. وما فاجأنا كان الخروج السريع [للمتظاهرين] من الحافلات والجري بسرعة كبيرة نحو الحدود. وفي أعقاب هذا الحدث أصدر الجنرال [أفيف] كوخافي [رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية] رسالة تشدد على ضرورة التفكير المتخيل. وكان علينا تخيل هذا السيناريو. إضافة إلى ذلك، تحدث عن أنه لا يوجد بعد اليوم شيء اسمه 'معلومة من ذهب'. فاليوم، وبينما تتواصل الحشود، الجمهور، بواسطة شبكات الإعلام الاجتماعية، لا يوجد خيار الحصول على 'معلومة من ذهب'، لأنك لا تعرف بالضبط من يصدر الأوامر».

وأشار إيرز إلى أنه توجد في الموساد والشاباك [جهاز الأمن العام] دوائر موازية للدائرة التي يقودها. وأضاف «إننا نجلس سوية حول طاولة مستديرة. وفي هذا دلالة على طبيعة الأجهزة، وإنها شهادة شرف كبيرة. وبالنسبة لي هذا أمر ممتاز، لأنه توجد مجموعة بالإمكان مشاركتها في مشاريع مماثلة».

وأعطى إيرز مثالا على عمل مجموعة كهذه قائلا «أجرينا لعبة تفكير كهذه بشأن [أمين عام حزب الله حسن] نصر الله. كنا نحن في جانب، والمسؤولون في شعبة الاستخبارات العسكرية عن الموضوع كانوا في الجانب الثاني. وهم أعدوا سيناريو لتصعيد عند الحدود وسألوا ماذا سيفعل نصر الله عند الحدود؟. ونحن ادعينا أن التهديد من جانب متظاهرين هو أمر ينبغي أخذه في الحسبان. وقلنا إن نصر الله سيسمح لأتباعه بإجراء مظاهرات كبيرة عند الحدود، تشمل تخطي الحدود. وهم لم يتطرقوا إلى هذه القضية واعتقدوا أنه سيرد بشكل مختلف. وبعد أيام وقع حدث كهذا في سورية. لقد لاحظنا هذه العملية وأشرنا إليها. وأنا لست أذكى منهم. لكن عملية التخيل تسمح لي بالتفكير في أمور أخرى. وهذا مكمل لعمل دائرة الأبحاث» في شعبة الاستخبارات.

ونفى إيرز أن تكون شعبة الاستخبارات العسكرية فشلت في توقع الثورة المصرية، في بداية العام الحالي. وقال إن «هذا ليس صحيحا. كان لدى شعبة الاستخبارات العسكرية تقدير كهذا، وحتى أنه تم استعراضه أمام القيادة». وتبين أن كوخافي قال خلال اجتماع في لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست، في بداية كانون الثاني الماضي، بعد الثورة التونسية وقبل الثورة المصرية: «إننا نرى انشغالا بالغا لدى القيادة بإمكانية حدوث ثورات شبيهة، في الأردن وحتى في مصر». كذلك أشار كوخافي إلى خطوات يتخذها نظام الرئيس السوري بشار الأسد. وأضاف أن «الإحباط المتراكم لدى الطبقة الوسطى والآخذ بالتصاعد في دول الشرق الأوسط يمكن أن يشكل محركا للثورة».

وضع سورية معقد أكثر

وفيما يتعلق بتقديرات دائرته بشأن الأحداث الجارية في سورية، حاليا، قال إيرز إن «المنطق البديل الذي وضعناه يقول: أنظروا إلى أكثر شيء يزعج الأسد. برأينا، الضغط الداخلي يزعجه أقل، بينما الضغط الخارجي هو الذي يزعجه في الحقيقة. ويتعين عليه أن يتحرر منه من أجل أن يتمكن من العمل بحرية كي يقمع بالأساس الاحتجاجات العنيفة ومظاهرات الأشخاص الذي يريدون مساواة أكثر. وهو ليس مهتما بتقييد استخدام وسائله القمعية».

وتطرق إيرز إلى واقع أن النظام السوري ما زال صامدا خلافا لنظامي الرئيس المصري المخلوع، حسني مبارك، والعقيد الليبي معمر القذافي. وقال إن «السوريين لا يخرجون إلى الشوارع لأنهم يخافون من أنه لا يوجد بديل حقيقي لقيادتهم. وأحيانا تفضل الشيطان الذي تعرفه، وتفضل الاستقرار الذي تنهض فيه في الصباح وتذهب إلى العمل، وخصوصًا عندما يعدك هذا الشخص بإصلاحات، على تدمير كل شيء من أساسه. وينظر السوريون إلى ما حدث في لبنان في سنوات السبعين والثمانين [أي الحرب الأهلية] ويتخوفون من حدوث ذلك لديهم».

يشار إلى أن هذا التقدير يختلف عن التقدير الذي كان سائدا في شعبة الاستخبارات العسكرية بأن الأسد سيسقط بسرعة.

وقال إيرز في هذا السياق «لقد كنا عاملا موازنا. قلنا: اسمعوا، هذه القصة مختلفة كليا، وهي معقدة، وعرفنا تعليل ذلك أيضا. وبتواضع، الدائرة عرفت كيف تسند هذه الأقوال. فقد أدركنا أنه يوجد عدد غير قليل من السوريين ليسوا مهتمين بإسقاط النظام، لأنه لا يوجد بديل، والبديل قد يكون رهيبا بالنسبة لهم. وقد درسنا الجيش السوري وكانت النتيجة أنه سيبقى مخلصا، لأنه ليس لديه خيار. لذلك قلنا إن ما سيحدث في سورية سيكون مختلفا كليا عما حدث في مصر. ففي سورية يوجد عدد غير قليل من الأشخاص الذين يخافون من الخروج إلى الشارع، لأن الجيش مخلص ويقمع الناس. وهذا قادنا إلى التفكير بأن هذا سيستغرق شهورا طويلة، وربما سينتهي بشكل مختلف. وبرأيي أننا أجرينا توازنا في الصورة أمام رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية».

وفيما يتعلق بليبيا قال إيرز «توصلنا إلى إدراك أن ليبيا بالإمكان أن تتحول إلى مشكلة خطيرة، تستوجب رؤية مختلفة، وغيرنا المفهوم السائد بأن ليبيا هي مسألة أقل أهمية. فإذا سقطت دولة فإن أمورا سيئة ستسقط منها. وهذا ما سيحدث في تقديرنا مع سورية أيضا».

وقال إيرز حول موضوع البرنامج النووي الإيراني، وما إذا كان هذا الموضوع لا يمَكّن من وضع تقديرات مختلفة عن تلك القائمة في شعبة الاستخبارات، إن «هذا يبدأ دائما بالتقديرات الحالية، التي تستند إلى معطيات لا يوجد نقاش حولها. لكن دائما توجد معلومات استخباراتية مرتبطة بتحليلات أيضا. ومحاولة تقويم ماذا سيحدث في المستقبل تستدعي الدمج دائما بين عالم الفيزياء وعالم العقلية. ومهمتي هي النظر إلى هذه البنية التي وضعها أحد ما والقول: لحظة، هذا جيد، لكنك لم تسأل عن هذا ولم تسند ذلك بشكل جيد بما فيه الكفاية».

ولفت إيرز إلى أنه في سنوات الثمانين طالب رئيس دائرة «إيفخا ميستابرا» في حينه، يعقوب عميدرور، الذي يتولى حاليا منصب رئيس مجلس الأمن القومي الإسرائيلي، بعزل هذه الدائرة عن دائرة الأبحاث في الشعبة «لكي يشعر حرا في مواجهته مع رئيس دائرة الأبحاث، من النواحي القيادية والعاطفية والعقلانية. ومنذ ذلك الحين أصبحت الدائرة خاضعة مباشرة إلى رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية. وفي أعقاب حرب يوم الغفران، هناك إمكانية، دائما، بأننا جميعا مخطئون... وبالنسبة لأي ضابط في شعبة الاستخبارات العسكرية، يوم الغفران هو نوع من كي الوعي».

وتحدث إيرز عن أخطاء في تقديراته، وذكر في هذا السياق مثالا يتعلق بالفلسطينيين. وقال «على سبيل المثال فيما يتعلق بما يسمى بالمصالحة الفلسطينية بين حماس وفتح، والتي هي ليست قائمة. حدث هذا في يوم الأربعاء ليلا وكنا مجتمعين لدى رئيس شعبة الاستخبارات. وكان يجري حديث كثير حول الموضوع، الذي فاجأنا. وعندما أعطي المسؤول عن الموضوع الفلسطيني في دائرة الأبحاث حق الكلام، قال إن هذه المصالحة فاجأت الفلسطينيين الذين لم يشاركوا في محادثات القاهرة ليس أقل منا. وأنا، ولكوني لست خبيرا في الشأن الفلسطيني، قلت إن هذا ليس منطقيا، لكن اتضح أنني أخطأت، وأن دائرة الأبحاث كانت على حق، حيث أن أبو مازن [الرئيس الفلسطيني محمود عباس] فوجئ فعلا مما اتفق عليه مندوبه في القاهرة مع مندوبي حماس».

حرب لبنان الثانية مثل حرب تشرين

في العام ٢٠٠٥ عاد إيرز من بعثة في الولايات المتحدة إلى العمل في دائرة الأبحاث وتم تعيينه رئيسا لقسم سورية. وكانت هذه فترة بالغة الأهمية، إذ نشبت خلال عمله في القسم السوري حرب لبنان الثانية في تموز ٢٠٠٦.

وقال إيرز «في حرب لبنان ذكّرونا كل يوم تقريبا بحرب يوم الغفران. قالوا: 'أنتم لا تفهمون، ستندلع هنا حرب وشيكة، حرب مفاجئة'. واعتقدوا أنه إذا كانت هناك حرب دائرة في لبنان فإن السوريين على وشك الصعود إلى مواقعهم العسكرية. من جهة ثانية كنا نفحص أنفسنا عدة مرات يوميا من أجل أن نسأل ما إذا كنا مخطئين».

غير أن إيرز أضاف «دائمًا يوجد فرق بين ما تعرفه وما تفهمه. فأن تعرف يعني أن ترى الفسيفساء كلها. أمّا أن تفهم ماذا يعني ذلك، وخصوصا ما لا يقوله، فإنه يبقى مسألة خبرة. ومع هذا ثمة حاجة إلى معرفة عميقة للطرف الآخر أيضا».

خبيران إسرائيليان في علم الحاسوب يطلقان «مشروعًا إلكترونيًا كبيرًا» لأرشفة «المخطوطات القاهرية»!

يعمل الخبيران في علم الحاسوب في جامعة تل أبيب، هما البروفسور ناحوم درشوفيتش والبروفسور ليئور وولف، في هذه الفترة، في مشروع إلكتروني كبير لأرشفة ما يعرف بـ«الجنيزة» وهي عبارة عن مجموعة وثائق مخطوطة بالعبرية والآرامية والعربية يعود تاريخها إلى القرون الوسطى، وتم العثور عليها في كنيس في القاهرة في أواخر القرن التاسع عشر، وألقت الضوء على الأدب والتاريخ اليهوديين. وقد كتب قسم كبير من هذه المخطوطات بالعبرية ولكن بأحرف عبرية، يصفها العلماء الإسرائيليون بأنها اللغة «اليهودية العربية».

وبدأ البحث في هذه المخطوطات الدكتور شلومو زلمان شختر، من جامعة كامبريدج البريطانية، في العام ١٨٩٦، بعد أن وصلت إليه بضع صفحات من هذه المخطوطات، تم شراؤها من تجار قطع أثرية قديمة مصريين. والصفحات التي حصل عليها شختر كانت جزءا من كتاب نادر فُقدت آثاره قبل أكثر من ألف عام. وهذا الكتاب هو النص العبري لـ«أمثال ابن سيرا» الذي يعتبر أحد الكتب اليهودية المقدسة من خارج التوراة، وتم تأليفه في القرن الثاني قبل الميلاد.

وسافر شختر إلى القاهرة في محاولة للعثور على أجزاء أخرى من الكتاب. وأوصلته أبحاثه وتحقيقه إلى كنيس «ابن عزرا» في القاهرة، حيث اكتشف «الجنيزة»، أو «المخطوطات القاهرية»، كما يسميها الباحثون الإسرائيليون، وهي عبارة عن كومة هائلة من المخطوطات الممزقة والبالية والمتناثرة، لأكثر من مؤلف، مختلطة ببعضها البعض. وكان قسم من هذه المخطوطات موجود في الكنيس منذ أكثر من ألف عام. فقد بني الكنيس في القرن التاسع الميلادي. وتضمنت المخطوطات كتبا يهودية مقدسة ووثائق تتحدث عن الحياة اليومية للمجتمع اليهودي في القاهرة. وكانت هذه المخطوطات محفوظة في غرفة داخل الكنيس تم إغلاقها منذ مئات السنين.

وتمكن شختر من إخراج ١٤٠ ألف صفحة من هذه المخطوطات من الغرفة. وبعد أن حصل شختر على التصاريح اللازمة من السلطات في مصر، جمع المخطوطات في صناديق ونقلها بسفينة إلى جامعة كامبريدج في بريطانيا. بينما توزعت بقية المخطوطات، ونسبتها ٤٠٪ من مجمل المخطوطات، بين تجار الأثريات وجامعي القطع الأثرية ورحالة مشهورين تجولوا في أنحاء العالم. وقسم صغير من هذه المخطوطات موجود في مكتبات جامعات أخرى.

ونشرت صحيفة «هآرتس»، قبل أسبوعين، تقريرا حول الموضوع، وخصوصا حول عمل درشوفيتش ووولف. والأول متخصص في علم المنطق والثاني خبير في «الرؤية المحوسبة» التي تستخدم في التعرف على وجوه الأشخاص. وهذان الخبيران يشكلان «الضلع التل أبيبي» في مشروع دولي حديث باسم «محفوظات» ويقع مركزه في حي «غفعات شاؤول» في القدس. وهدف هذا المشروع هو إعادة ترتيب مخطوطات «الجنيزة» واستعراض صيغة كاملة وديجيتالية لها في موقع الكتروني على شبكة الانترنت لتطلع عليها الأجيال القادمة.

وقال درشوفيتش لصحيفة «هآرتس» متحدثا عن المشروع، فيما هو يستعرض صفحة من مخطوطة كتبها الحاخام موسى بن ميمون المعروف بلقبه الـ«رمبام»، إن «هذا أمر عظيم. وعندما نستعرض المشروع أمام أشخاص تدمع عيونهم من شدة الانفعال. ونحن نقوم هنا بعمل يثير الحماس وهو معالجة وثائق تاريخية بشكل وحجم لم يشهد مجال علم الآداب مثيلا له حتى الآن».

ويشار إلى أن علم التاريخ بدأ يستند في العقود القليلة الماضية إلى المخطوطات. وهذا حاصل، على سبيل المثال، في مراجعة سجلات قديمة للمحاكم الشرعية، يعود تاريخها إلى مئات السنين، وذلك في محاولة للكشف عن تاريخ مدينة معينة أو منطقة معينة.

ووفقا لـ«هآرتس»، فإن الأمر المستحدث في دراسة «الجنيزة» هو استخدم التقنيات العصرية الأكثر تطورا، أي استخدام الحاسوب والانترنت ووضع برامج الكترونية لفهم هذه المخطوطات. فبعد شهور من بدء هذا المشروع تم تطوير أدوات حديثة من شأنها أن تسرع البحث في المخطوطات القاهرية، بحيث يتمكن الباحثون من فهمها ودراستها خلال وقت قصير وبوتيرة أسرع بكثير من وتيرة دراستها خلال الـ ١٢٠ عاما الماضية منذ اكتشافها.

وقد بادر إلى هذا المشروع ثري حريدي (أي يهودي متزمت دينيا) يدعى دوف فريدبرغ من مدينة تورنتو الكندية، الذي قدم أطروحة دكتوراه حول الـ«رامبام»، الذي يعتبر أشهر شخصية يهودية زار كنيس «ابن عزرا» في القاهرة. وهجس فريدبرغ بإنشاء موقع الكتروني يتم تركيز جميع المخطوطات القاهرية فيه، إضافة إلى الدراسات التي أجريت حول هذه المخطوطات. وفي بداية المشروع تم تجنيد خبراء في مجال المخطوطات المحفوظة تحت إدارة أكاديمية لباحثين من الجامعة العبرية في القدس. لكن هؤلاء الخبراء لم ينجحوا في إيجاد التقنيات المناسبة للمشروع.

لكن المشروع انطلق مجددا قبل خمسة أعوام، بعد تعيين البروفسور يعقوب شويْكيه رئيسا للمشروع. عندها بدأت «الثورة الحقيقة»، وفقا لباحثين في المشروع. ولم يكن اختيار شويكيه صدفة، فهو يعمل منذ عشرات السنين في التاريخ اليهودي وعلوم الحاسوب. وهو خبير عالمي في مجال استخراج المعلومات من النصوص والتحليل المحوسب للنصوص والمعالجة المحوسبة للغات. وإلى جانب ذلك فهو خبير في الأدبيات اليهودية المقدسة. ولفتت الصحيفة إلى أن المذكور سوري الأصل ووالد جده كان الحاخام الرئيس ليهود حلب، في القرن التاسع عشر، إلا أنه مولود في القاهرة ولديه خبرة واطلاع واسعان على اللغة «اليهودية العربية» التي كتبت بها العديد من المخطوطات.

والمشكلة الأولى التي واجهها شويكيه تعلقت بتناثر أجزاء من المخطوطات في مواقع كثيرة في أنحاء العالم. وهناك ٧٥ مكتبة عامة وخاصة في العالم لديها أجزاء من هذه المخطوطات. ولذلك فإن المرحلة الأولى من المشروع، التي استمرت عامين، تركزت في إعداد قائمة لأماكن تواجد صفحات المخطوطات في العالم. وقال شويكيه إنه «لأول مرة بعد ١٢٠ عاما تناثرت خلالها الجنيزة في العالم، نجحنا، بالتعاون مع مكتبات، في إعداد قائمة موحدة وكاملة تضمنت مقاطع المخطوطات».

وهذه القائمة عبارة عن كتالوج محوسب وشامل يتضمن أرقام الرفوف، أو الأرقام التسلسلية، لحوالي ٣٥٠ ألف نص موجودة في مكتبات عديدة وهي عبارة عن مخطوطات وكتيبات وصفحات ممزقة ومقاطع من كتب. وتشمل هذه المخطوطات كتب توراة وتلمود وتفسيرات للتوراة ونصوصا فلسفية وعلمية ورسائل شخصية ورسائل تجار وحسابات وقروضا وتبرعات ووصفات أدوية وشهادات زواج وطلاق وما إلى ذلك.

وتشمل المرحلة الثانية من المشروع، التي من المقرر إنهاؤها في نهاية العام الحالي، إجراء تصوير ديجيتالي وبنوعية عالية لكافة المخطوطات. ووصف شويكيه ذلك بأنه «ثورة هائلة. فحتى الآن كان الباحثون مطالبين بالبحث عن المخطوطات اليدوية في مكتبات في أنحاء العالم، أو مراجعة نسخ لها مصورة على أشرطة ميكروفيلم لا تكون نوعيتها جيدة دائما. والثورة التي أحدثناها ستمكن، قريبا، من استعراض المخطوطات كلها أمام أي باحث وفي أي مكان في العالم وفي أي ساعة، على شاشة حاسوبه الشخصي». كذلك سيتمكن الباحثون من قراءة نصوص المخطوطات بصورة أوضح بكثير من المخطوطة الأصلية. كذلك سيتمكن الباحثون من تكبير صورة المخطوطة على شاشة الحاسوب إلى درجة تسمح لهم برؤية الأحرف وتشكيلها والإشارات الموجودة في النصوص والألوان، التي لا يتمكن القارئ من رؤيتها لدى النظر إلى المخطوطات الأصلية.

مخطوطات قمران

ولفتت «هآرتس» إلى أن التقنيات التي طورها درشوفيتش ووولف سيتم استخدامها في مشروع آخر يعملان عليه، وهو حوسبة مخطوطات قمران، المعروفة أيضا باسم مخطوطات البحر الميت. ويذكر أن هذه المخطوطات عُثر عليها في سنوات الأربعين والخمسين من القرن الماضي في مغائر قمران في شمال البحر الميت. وكتب هذه المخطوطات أتباع طائفة يهودية قبل أكثر من ألفي عام.

وجرى الشهر الماضي إطلاق موقع الكتروني جديد يحمل اسم «مخطوطات البحر الميت – المشروع الديجيتالي»، الذي يستعرض مسحا بنوعية عالية لخمس مخطوطات يعود تاريخ كتابتها إلى القرن الثالث قبل الميلاد وحتى القرن الأول الميلادي.

ويشارك في هذا المشروع الجديد متحف إسرائيل وغوغل. ويمكّن المتصفحين للموقع الالكتروني من قراءة المخطوطات والقيام ببحث عن معلومات فيها. وفي محاولة لشرح إشكالية هذه المخطوطات قال درشوفيتش إن «هذا يشبه قيام ولد بسكب عشر علب بازل على الأرض ثم ألقى نصف هذه القطع في سلة مهملات. ونحن نعمل بالتعاون مع بروفسور اكتسب خبرة في الماضي في حل مشاكل البازل بصورة محوسبة».

من جانبه قال شويكيه إن «هذه نفس الفكرة ونوع المواد ذاتها التي تميز المخطوطات القاهرية. قطع من المخطوطات التي تناثرت وتم إجراء بحوث عليها من جانب باحثين عديدين ولم يتم معالجتها مثلما ينبغي. والآن، أخيرا، نصورها مجددا ونعرضها أمام العالم كله».

إضافة إلى هذين المشروعين، يعمل شويكيه حاليا على مشروع ثالث أكبر من المشروعين السابقين ويتعلق باستعراض كافة التغييرات التي أدخلت على صياغات التلمود، سواء كان على شكل مخطوطات أو كتب مطبوعة، في أنحاء العالم، في موقع الكتروني واحد.

وقال شويكيه إن «الموقع الإلكتروني سيكون حديثا، وسيتم بناؤه بشكل غير معهود من قبل. وسيكون بإمكان كل يدرس فصول التلمود، سواء كان شابا في يشيفاه (أي مدرسة دينية يهودية) أو تلميذ في المدرسة أو باحث في الجامعة، أن يرى كافة التغييرات التي طرأت في نص كل سطر يقوم بقراءته، ووفقا لجميع المخطوطات المتوفرة».

«مركز أدفا»:

بدون تغيير المفهوم الاقتصادي- الاجتماعي للحكومة لا يمكن تحقيق العدالة الاجتماعية!

(*) أصدر «مركز أدفا- معلومات حول المساواة والعدالة الاجتماعية في إسرائيل» بيانًا أشار فيه إلى أن لجنة تراختنبرغ التي عينها رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو لتقديم توصيات بشأن تغيير السياسة الاقتصادية- الاجتماعية للحكومة لم تملك صلاحية تحدي المفهوم الاقتصادي- الاجتماعي المعمول به في إسرائيل منذ العام ١٩٨٥، والذي من دون تغييره لا يمكن تحقيق العدالة الاجتماعية.

وجاء في هذا البيان:

في ٧ آب ٢٠١١ عيّنت الحكومة لجنة تراختنبرغ وكلّفتها بما يلي:

١. تقديم اقتراحات لتغيير سلّم الأولويّات من أجل تخفيف العبء الاقتصادي عن الإسرائيليين؛

٢. اقتراح تغيير في النظام الضريبيّ؛

٣. تقديم توصيات لتوسيع مناليّة الخدمات الاجتماعية؛

٤. التوصية بطرق لزيادة المنافسة من أجل خفض الأسعار؛

٥. اقتراح طرق لتطبيق خُطط إسكان تمّ إطلاقها قبل ذلك.

وهذه كلّها قضايا مهمّة لكنّها لا تصل إلى حدّ أن تشكّل معًا نقدًا صريحًا متحدّيًا للمفهوم الاجتماعي والاقتصادي الموسّع، أو حتّى لإعادة التفكير فيه من جديد؛ والمقصود ذلك المفهوم المسيطر والمعمول به في البلاد منذ أن بدأ العمل بخُطة الطوارئ لموازنة الاقتصاد واستقراره في العام ١٩٨٥. وتكمن المشكلة في أنّ المؤسّسة الاقتصادية المسيطرة، سواء أكان ذلك في الأكاديميا أم في أروقة السلطة، بما في ذلك لجنة تراختنبرغ، ترعرعت على «مذهب العام ١٩٨٥».

جوهر هذا المذهب عرضه آفي بن باسات، المدير العام لوزارة المالية الأسبق، في الكتاب الذي أعدّه احتفاء بذكرى الخبير الاقتصادي ميخائيل برونو، الذي صاغ المضامين الأساسية لخُطة الطوارئ لموازنة الاقتصاد واستقراره العام ١٩٨٥، ويتضمن ما يلي:

(أ) تقليص دور الحكومة في عجلة الاقتصاد؛

(ب) جعل النموّ الهدف الرئيس للسياسة الاقتصادية؛

(ج) نقل المسؤولية عن النموّ من يد الحكومة إلى القطاع التجاريّ الخاص.

كان الهدف من خُطة الطوارئ لموازنة الاقتصاد واستقراره هو وضع قاعدة لما اعتُبر في حينه الطريق المستقيم (الصحيح والسريع) نحو الازدهار الاقتصاديّ: استمتاع طبقة أصحاب رؤوس أموال بعيدة عن طاولة الحكومة باعتماد تجاريّ رخيص وكبير، يمكنها من منافسة السوق العالمية، بحيث تقوم – من خلال ذلك – بتطوير الاقتصاد الإسرائيليّ لتصل فيه إلى المستوى الاقتصاديّ في الدول الغربية. فإذا كان المعمول به – حتى ذلك الوقت – سياسة تطوير اقتصادية واجتماعية تقودها الدولة؛ فإنه منذ ذلك الحين، باتت التقليعة أو السلوك المُتّبع هو تقليص دور الدولة، تقليص ميزانيتها وتسليم زِمام الأمور إلى القطاع التجاريّ الخاصّ. وإذا كانت الدولة – حتى ذلك الوقت – مسيطرة على تيارات رأس المال، فمنذ ذلك الحين يسيطر عليها من يُدعَون بالـ«تايكونات» (الحيتان أصحاب رؤوس الأموال). وإذا كان التركيز – حتى ذلك الوقت– على التطوير الاجتماعيّ، التعليميّ والاقتصاديّ، فمنذ ذلك الحين ينصبّ التركيز على النموّ، وذلك كما هو معروف يُمكن تحقيقه، أيضًا، من خلال ضخّ موارد واعتمادات مالية إلى فرع أو اثنين، من قبيل فرع التكنولوجيا العالية (الـ«هاي– تك»).

إن مذهب العام ١٩٨٥ ليس اختراعًا إسرائيليًا خاصًا؛ بل تمّ استيراده إلى هنا من إنكلترا والولايات المتحدة، حيث أطلِق عليه هناك مصطلح «الإجماع الواشنطُنيّ». ومن الجدير بالذكر أنّ «الإجماع الواشنطُنيّ» لم يكن توافقيًا، قَطّ؛ ويبرز ذلك أكثر في هذه الأيام التي يشهد فيها الغرب أزمة اقتصادية حادّة، حيث أن القطاع التجاريّ الخاصّ الذي تظاهر بقيادة الاقتصاد، اضطُرّ إلى التوسّل من أجل حياته لدى مؤسّسات الدولة؛ حيث يتّضح أنّ التركيز الحصريّ الاستحواذيّ على تسريع النموّ، وسّع الفوارق وعمّقها وأضعف المناطق النائية (الأطراف)؛ وأنّ سياسة التقليص الوظيفيّ والخاصّ بالميزانية للدولة، أضعفت أجهزة كانت مهيّأة لتشجيع النموّ الشامل للمدى البعيد. ومع مزيد الأسف، لم تُعيَّن لجنة تراختنبرغ لتتعمّق في «مذهب العام ١٩٨٥» وفي نقد مضامينه الأساسية وتحدّيها.

يمكن لأنصار مذهب العام ١٩٨٥ أن يفتخروا بشيء: مثلاً، فرع التكنولوجيا العالية (الـ«هاي– تك»)، الذي يُعتبر «قاطرة» الاقتصاد، وهو شعار المبادرة، المنافسة، الربحية، والنموّ. لكن ما يُثير السخرية هو أنّ هذا الفرع مَدين بوجوده ونموّه إلى تخصيص ميزانية مكثفة من الدولة للمجموعة العسكرية الصناعية في سبعينيّات وثمانينيّات القرن المنصرم. ومع تمدين عدد من الصناعات العسكرية في نهاية ثمانينيّات القرن المنصرم، تحوّلت استثمارات الدولة الرسمية إلى استثمارات بيع خاصّة دسمة لجني الأرباح الكبيرة والسريعة («إكزيتانات»). المجموعة الصناعية العسكرية، فرع التكنولوجيا العالية (الـ«هاي– تك»)، والفروع التي نمت معهما، مثل قطاع الأموال، تُمكّن عُشرًا إسرائيليًا واحدًا أو عُشرين على الأكثر من تحقيق مستوى حياة طبقة وُسطى عالية غربية. وتكمن المشكلة في أنّ التكنولوجيا العالية (الـ«هاي– تك») وقطاع الأموال، معًا، يُعيلان ما لا يزيد عن ١٣٪ من الأجيرين في إسرائيل. ومن جرّاء ذلك، كان العُشر الوحيد في الأعوام العشرة الأخيرة الذي زادت فيه مدخولات المرافق البيتية هو العُشر الأعلى؛ أمّا مدخولات كلّ البقيّة فقد تقلّصت أو تجمّدت. وهؤلاء الأخيرون، يُمكن أن يحقّقوا مستوى حياة أدنى، ليس بسبب أجرهم المتدنّي، بل بسبب الأجر الأكثر تدنّيًا للعمّال الصينيين الذين يُنتجون مُنتَجات استهلاكية رخيصة.

مذهب العام ١٩٨٥ أفرز النتائج التالية: تركيز كبير للثروة؛ تآكل الطبقة الوسطى – من ثلث المرافق البيتية العام ١٩٨٨ إلى نحو ربعها العام ٢٠٠٩؛ مضاعفة دائرة الفقر – من أكثر بقليل من ١٠٪ العام ١٩٨٠ إلى أكثر بقليل من ٢٠٪ الآن. ونحو ثلثي الأجيرين في إسرائيل يتقاضون أقلّ من ٦ آلاف شيكل في الشهر. ويتزامن كلّ ذلك مع تراجع قوة نقابة العاملين (الـ«هستدروت») وتشغيل مئات ألوف العاملات والعاملين – الإسرائيليين، الفلسطينيين، ومهاجري العمل – بأجر متدنٍّ ومن دون حماية مهْنية.

وفي الوقت نفسه، فإنّ سياسة التقليص في الميزانية أدّت إلى تآكل التمويل العامّ لأجهزة التعليم، الصحّة، الإسكان، والرفاه؛ رحيل ألوف «العقول» إلى خارج البلاد؛ أزمة مستمرّة في كثير من السلطات المحلية؛ ذبول الأطراف (الأماكن النائية) في أعقاب توجيه غالبية الاستثمارات التجارية إلى مركَز البلاد، وليس أقلّ خطورة من ذلك – التحيّز الماليّ للنشاط الاتّحاديّ.

ما الذي يجب القيام به؟

البدء بإجراء متعدّد الأعوام من أجل توزيع النموّ (اللا– مركَزية)، لئلاّ يتلخّص بعدد من القطاعات النشِطة في مركَز البلاد وتستند إلى طبقة رقيقة، نسبيًا، من قوة العمل المتعلّمة التي تنعم بأجر عال. وتوزيع النموّ هذا يُمكن أن يكون مُمكنًا من خلال إعادة قسم كبير من الاعتماد، وخصوصًا ذلك الموجود في صناديق التوفير التقاعديّ، إلى السيطرة العامّة، وهو ما سيُتيح فرض وممارسة معايير، ومنها الاستثمار في إسرائيل والاستثمار في تطوير الأطراف.

البدء بإجراء متعدّد الأعوام لرفع مستوى الأجر في إسرائيل، وهو إجراء سيُدمج تطوير جهاز التعليم والتعليم العالي، تشجيع العاملين على التكتّل، والعمل الحثيث على رفع الأجور في مؤسّسات الدولة إلى مستوى يضمن العيش الكريم، حيث تشمل مؤسّسات الدولة المشغِّلين في أجهزة الدولة مباشرة، وكذلك المشغِّلين في المصانع وفي السلطات التي تقيم معها الدولة علاقات مالية.

البدء بإجراء متعدّد الأعوام لرفع مستوى التعليم والتعليم العالي لأولئك الثلاثة أرباع، تقريبًا، من الشباب في إسرائيل الذين لا ينجحون في الوصول إلى التعليم العالي.

إجراء متعدّد الأعوام لتعزيز أجهزة الدولة، التي ضعفت، وتمّت حتى خصخصة قسم منها في ربع القرن المنصرم، منذ تبنّي مذهب العام ١٩٨٥. التنظيم الحكوميّ الفعّال ضروريّ لمنع تركيز الثروة، الأداء الفقير لجهاز التعليم، عدم تطبيق قوانين العمل، والتملّص من دفع الضريبة الحقيقية، وغيرها.

إن النقاش الجماهيريّ حول طلبات الاحتجاج الاجتماعيّ ركّز – أكثر من اللازم، حتى الآن – على قضايا ضيّقة، ومنها: هل يُمكن «اختراق إطار الميزانية»؟ وإذا كان الجواب: نعم، فبكم؟ لكنّ المشاكل التي أدّت إلى الاحتجاج لا تتلخّص بإضافة ميزانية كهذه أو أخرى، بل تعكس المشاكل سياسة اقتصادية واجتماعية عُليا، دفعت إلى الأمام بقسم صغير من المجتمع الإسرائيليّ وأبقت الأغلبية من الخلف. وبُغية التعامل مع هكذا وضع هناك حاجة إلى إستراتيجية عُليا متعدّدة الأعوام تسعى للشمولية، المساواة، والعدالة الاجتماعية.

(*) أصدر «مركز أدفا- معلومات حول المساواة والعدالة الاجتماعية في إسرائيل» بيانًا أشار فيه إلى أن لجنة تراختنبرغ التي عينها رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو لتقديم توصيات بشأن تغيير السياسة الاقتصادية- الاجتماعية للحكومة لم تملك صلاحية تحدي المفهوم الاقتصادي- الاجتماعي المعمول به في إسرائيل منذ العام ١٩٨٥، والذي من دون تغييره لا يمكن تحقيق العدالة الاجتماعية.

وجاء في هذا البيان:

في ٧ آب ٢٠١١ عيّنت الحكومة لجنة تراختنبرغ وكلّفتها بما يلي:

١. تقديم اقتراحات لتغيير سلّم الأولويّات من أجل تخفيف العبء الاقتصادي عن الإسرائيليين؛

٢. اقتراح تغيير في النظام الضريبيّ؛

٣. تقديم توصيات لتوسيع مناليّة الخدمات الاجتماعية؛

٤. التوصية بطرق لزيادة المنافسة من أجل خفض الأسعار؛

٥. اقتراح طرق لتطبيق خُطط إسكان تمّ إطلاقها قبل ذلك.

وهذه كلّها قضايا مهمّة لكنّها لا تصل إلى حدّ أن تشكّل معًا نقدًا صريحًا متحدّيًا للمفهوم الاجتماعي والاقتصادي الموسّع، أو حتّى لإعادة التفكير فيه من جديد؛ والمقصود ذلك المفهوم المسيطر والمعمول به في البلاد منذ أن بدأ العمل بخُطة الطوارئ لموازنة الاقتصاد واستقراره في العام ١٩٨٥. وتكمن المشكلة في أنّ المؤسّسة الاقتصادية المسيطرة، سواء أكان ذلك في الأكاديميا أم في أروقة السلطة، بما في ذلك لجنة تراختنبرغ، ترعرعت على «مذهب العام ١٩٨٥».

جوهر هذا المذهب عرضه آفي بن باسات، المدير العام لوزارة المالية الأسبق، في الكتاب الذي أعدّه احتفاء بذكرى الخبير الاقتصادي ميخائيل برونو، الذي صاغ المضامين الأساسية لخُطة الطوارئ لموازنة الاقتصاد واستقراره العام ١٩٨٥، ويتضمن ما يلي:

(أ) تقليص دور الحكومة في عجلة الاقتصاد؛

(ب) جعل النموّ الهدف الرئيس للسياسة الاقتصادية؛

(ج) نقل المسؤولية عن النموّ من يد الحكومة إلى القطاع التجاريّ الخاص.

كان الهدف من خُطة الطوارئ لموازنة الاقتصاد واستقراره هو وضع قاعدة لما اعتُبر في حينه الطريق المستقيم (الصحيح والسريع) نحو الازدهار الاقتصاديّ: استمتاع طبقة أصحاب رؤوس أموال بعيدة عن طاولة الحكومة باعتماد تجاريّ رخيص وكبير، يمكنها من منافسة السوق العالمية، بحيث تقوم – من خلال ذلك – بتطوير الاقتصاد الإسرائيليّ لتصل فيه إلى المستوى الاقتصاديّ في الدول الغربية. فإذا كان المعمول به – حتى ذلك الوقت – سياسة تطوير اقتصادية واجتماعية تقودها الدولة؛ فإنه منذ ذلك الحين، باتت التقليعة أو السلوك المُتّبع هو تقليص دور الدولة، تقليص ميزانيتها وتسليم زِمام الأمور إلى القطاع التجاريّ الخاصّ. وإذا كانت الدولة – حتى ذلك الوقت – مسيطرة على تيارات رأس المال، فمنذ ذلك الحين يسيطر عليها من يُدعَون بالـ«تايكونات» (الحيتان أصحاب رؤوس الأموال). وإذا كان التركيز – حتى ذلك الوقت– على التطوير الاجتماعيّ، التعليميّ والاقتصاديّ، فمنذ ذلك الحين ينصبّ التركيز على النموّ، وذلك كما هو معروف يُمكن تحقيقه، أيضًا، من خلال ضخّ موارد واعتمادات مالية إلى فرع أو اثنين، من قبيل فرع التكنولوجيا العالية (الـ«هاي– تك»).

إن مذهب العام ١٩٨٥ ليس اختراعًا إسرائيليًا خاصًا؛ بل تمّ استيراده إلى هنا من إنكلترا والولايات المتحدة، حيث أطلِق عليه هناك مصطلح «الإجماع الواشنطُنيّ». ومن الجدير بالذكر أنّ «الإجماع الواشنطُنيّ» لم يكن توافقيًا، قَطّ؛ ويبرز ذلك أكثر في هذه الأيام التي يشهد فيها الغرب أزمة اقتصادية حادّة، حيث أن القطاع التجاريّ الخاصّ الذي تظاهر بقيادة الاقتصاد، اضطُرّ إلى التوسّل من أجل حياته لدى مؤسّسات الدولة؛ حيث يتّضح أنّ التركيز الحصريّ الاستحواذيّ على تسريع النموّ، وسّع الفوارق وعمّقها وأضعف المناطق النائية (الأطراف)؛ وأنّ سياسة التقليص الوظيفيّ والخاصّ بالميزانية للدولة، أضعفت أجهزة كانت مهيّأة لتشجيع النموّ الشامل للمدى البعيد. ومع مزيد الأسف، لم تُعيَّن لجنة تراختنبرغ لتتعمّق في «مذهب العام ١٩٨٥» وفي نقد مضامينه الأساسية وتحدّيها.

يمكن لأنصار مذهب العام ١٩٨٥ أن يفتخروا بشيء: مثلاً، فرع التكنولوجيا العالية (الـ«هاي– تك»)، الذي يُعتبر «قاطرة» الاقتصاد، وهو شعار المبادرة، المنافسة،

في انتهاك فظّ للقانون الدولي

بتسيلم: الإدارة المدنية تخطط لطرد عشرات آلاف البدو من منطقة «معاليه أدوميم»!

تجمع بدوي مرشح للطرد على مقربة من (معاليه أدوميم) (صورة من منظمة بتسيلم)

قال تقرير جديد لمنظمة بتسيلم لحقوق الإنسان في المناطق المحتلة إن الإدارة المدنية تخطط للقيام قريبا بطرد التجمعات البدوية التي تسكن في المنطقة ج (C).

ويصل تعداد السكان في هذه التجمعات إلى حوالي ٢٧ ألف شخص. وفي المرحلة الأولى، التي من المفترض تنفيذها في شهر كانون الثاني ٢٠١٢، تخطط الإدارة المدنية كي تنقل بالإكراه حوالي عشرين تجمعا بدويا، والتي يصل تعداد السكان فيها إلى حوالي ٢٣٠٠ شخص، إلى مكان قريب من مزبلة أبو ديس، إلى الشرق من القدس. وتسكن هذه التجمعات اليوم في منطقة مستوطنة «معاليه أدوميم» والمستوطنات المجاورة لها فيما يسكن نصف سكان هذه التجمعات في المناطق التي عرفتها إسرائيل بأنها منطقة إي ١ التي تخصصها للتوسيع المستقبلي لمستوطنة «معاليه أدوميم». وفي المرحلة الثانية، تُخطط الإدارة المدنية لطرد تجمعات أخرى من منطقة غور الأردن. ومن بين ذلك، يتم فحص إمكانية إقامة بلدة ثابتة لهذه التجمعات بالقرب من موقع النبي موسى، إلى الغرب من أريحا. الجداول الزمنية الخاصة بالإدارة المدنية لتطبيق هذه الخطط تتراوح ما بين ٣- ٦ أعوام.

ووفقًا للبيان فإن الإدارة المدنية أبلغت مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة (OCHA) خطتها الخاصة «بالتموضع من جديد» بخصوص التجمعات البدوية. والمُبرر الأساس الذي وفرته الإدارة المدنية لخططها هو الادعاء بأن التجمعات البدوية تفتقر إلى الحقوق على الأراضي التي تسكن فيها وأن كل بناء في المناطق السكنية الخاصة بهم يتم بدون تراخيص. ولم تقم الإدارة المدنية بمشاطرة ممثلي التجمعات البدوية خططها وتجاهلت المس المتوقع بنمط حياتها. وقد أبلغت غالبية التجمعات البدوية وكالات الأمم المتحدة أنها ستعارض تطبيق الخطة.

وحوالي ٨٠ بالمئة من أفراد التجمعات البدوية التي تقطن في المنطقة التي حددتها الدولة بأنها «كتلة أدوميم»، المتوقع طردهم خلال الأشهر القريبة، هم من لاجئي ١٩٤٨ الذين كانوا يسكنون في الماضي في النقب، وتبلغ نسبة القاصرين بينهم حوالي الثلثين. وتعيش جميع التجمعات منذ عشرات السنين في بلدات غير معترف بها وقد صدرت من قبل أوامر هدم ضد معظم المباني في هذه التجمعات- أكشاك من الصفيح، الخيام ومدرسة في تجمع خان الأحمر. وفي تجمعين- وادي أبو هندي الذي يعيش فيه ٣٥٠ شخص والمنطار الذي يعيش فيه ٣٠٠ شخص- صدرت من قبل أوامر هدم ضد جميع المباني فيهما. ولا يرتبط أي تجمع من بين هذه التجمعات بشبكة الكهرباء ونصفها فقط مرتبط بشبكة المياه. ولا تحصل التجمعات على خدمات حيوية مثل الصحة والتعليم. ويعيش السكان وفق نمط حياة تقليدي يعتمد على تربية الماشية، غير أن وصولهم إلى المراعي والأسواق محدود.

وطِبقاً لمعطيات مكتب الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة فإن معظم سكان هذه التجمعات يعاني من عدم الأمن الغذائي.

وتنوي الإدارة المدنية نقل هذه التجمعات إلى موقع قريب من مزبلة أبو ديس، وهو الموقع الأساس للتخلص من النفايات في القدس. وقد نقلت إلى هذه المنطقة في مستهل تسعينيات القرن الفائت قبيلة الجهالين لتمكين توسيع مستوطنة «معاليه أدوميم». وتشكل المزبلة خطرا صحيا على الساكنين في المحيط. وقد حذرت وزارة حماية البيئة من أن الموقع هو «بؤرة لتلويث البيئة وأخطار ناتجة عن الحرائق والتفجيرات» نظرا لعدم توفر منظومة لسحب الغازات المتكونة في الموقع نتيجة تفكيك النفايات. ومن المتوقع أن يتوقف دفن النفايات في هذا الموقع في منتصف العام ٢٠١٢. ولغاية اليوم لم يتم المصادقة على خطة مقبولة على بلدية القدس وبلدية «معاليه أدوميم» والإدارة المدنية.

وتسكن التجمعات البدوية اليوم في مناطق ذات أهمية إستراتيجية لاستمرار توسيع مشروع المستوطنات في الضفة الغربية. نصف التجمعات البدوية تقطن على امتداد شارع رقم ١، الذي يربط بين القدس وبين منطقة غور الأردن وشمالي البحر الميت، وعلى مقربة من مستوطنة «كيدار». أما النصف الآخر من التجمعات البدوية المقرر طردها فإنها تقطن اليوم داخل منطقة إي ١ وعلى أطرافها. وتقع هذه المنطقة شمال غرب المنطقة المبنية في مستوطنة «معاليه أدوميم». وقد أعدت إسرائيل مشاريع في هذه المنطقة تنطوي على بناء ٣٩١٠ شقة، ومركز أعمال، ومواقع تجارية مشتركة للقدس و«معاليه أدوميم». كما أقامت إسرائيل المقر القيادي لـ«شرطة شاي» في هذه المنطقة وشقت شوارع واسعة تؤدي إلى محطة الشرطة المعزولة، لكنها مُخصصة أيضا لخدمة الأحياء المستقبلية التي من المُقرر إقامتها في المنطقة.

ولم يتم لغاية الآن تطبيق هذه الخطط، ومن بين ذلك بحكم معارضة الإدارة الأميركية، وذلك لأن تطبيق خطط البناء في المنطقة إي ١ سيوجد تواصلا بلديا بين مستوطنة «معاليه أدوميم» وبين القدس، وسيعزز من فصل شرقي القدس عن باقي مناطق الضفة الغربية ويقطع التواصل الجغرافي بين شمال الضفة الغربية وبين جنوبها، ويجعلهما منطقتين منفصلتين.

وأكد التقرير أن خطط الإدارة المدنية لطرد البدو تُعتبر انتهاكا فظا للقانون الدولي الذي يحظر النقل بالإكراه للسكان المحميين إلا إذا تم النقل من أجل أمنهم أو لحاجة عسكرية حيوية، وحتى في هذه الحالات بصورة مؤقتة. بالإضافة إلى ذلك، يقع على عاتق إسرائيل كقوة محتلة واجب العمل لصالح منفعة ورفاهية سكان المنطقة المحتلة. وشدّد على أن خطة إكراه بعضهم على السكن بالقرب من مزبلة وحقيقة كون الطرد يهدف، من بين ما يهدف له، إلى توسيع مستوطنة معاليه أدوميم ومن خلال ذلك تقطيع أوصال الضفة الغربية، هما انتهاك لهذا الواجب.

لم تطرح رؤية أو أيديولوجيا اقتصادية- اجتماعية جديدة

قراءة في توصيات تقرير «لجنة تراختنبرغ»

بقلم: امطانس شحادة (×)

أوصت «لجنة تراختنبرغ»، التي شكلها رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو وكلفها بتقديم توصيات لتغيير السياسة الاقتصادية- الاجتماعية للحكومة، بتخصيص ميزانيات تصل إلى ٣٠ مليار شيكل خلال الأعوام الخمسة القادمة، بحيث ينال التعليم القسط الأوفر، وأن يتم تخصيص ٤ مليارات شيكل في ميزانية العام ٢٠١٢ لهذه الأهداف، ورفع المبلغ السنوي تدريجيا خلال الأعوام الخمسة القادمة. أما بالنسبة للمصادر المالية فستكون من داخل الميزانية، وخاصة من خلال خفض ميزانية الأمن للعام ٢٠١٢ بقيمة ٢ر٥ مليار شيكل. وبحسب الخطة المقترحة فإنه سيتم توفير مبلغ يصل إلى ٦٠ مليار شيكل لصالح الجمهور، يخصص لخفض الأسعار وخفض غلاء المعيشة، وتوفير خدمات أكثر للجمهور، وخفض تكاليف التعليم، وزيادة المداخيل بموجب نقاط استحقاق. وفيما يلي أبرز التوصيات:

الإسكان

– المصادقة على بناء ١٩٦ ألف شقة خلال الأعوام الخمسة القريبة بحيث تخصص ٢٠٪ منها لتكون في متناول يد الجميع.

– تسهيلات في مجال تقسيم الشقق السكنية.

– التكلفة الإجمالية لمختلف التوصيات في مجال الإسكان: ٣ر١ مليار شيكل خلال خمسة أعوام.

الضرائب

– إلغاء خطة تخفيض ضريبة الدخل خلال نهاية العام ٢٠١١. الدخل السنوي للدولة خلال العام ٢٠١٢ هو ٢ر٥ مليار شيكل.

– درجة ضريبية تبلغ ٤٨٪ لمن يتجاوز دخله ٤٠٢٣١ شيكلا شهريا.

– رفع قيمة ضريبة الشركات إلى ٢٥٪ في العام ٢٠١٢، وربما رفعها إلى ٢٦٪ خلال العام ٢٠١٣.

– رفع ضريبة أرباح الثروة من ٢٠٪ إلى ٢٥٪، وكذلك إلى ٣٠٪ لأصحاب السيطرة على الشركات الكبيرة.

– ٢٪ زيادة على ضريبة الدخل لمن تصل مدخولاته إلى مليون شيكل في السنة.

– زيادة الحصة التي يدفعها المشغلون من رسوم التأمين الوطني عن المرتبات التي تزيد بـ ٦٠٪ عن معدل الأجور من ٩ر٥٪ إلى ٥ر٧٪.

– إلغاء زيادة الضريبة على الوقود والمخططة للعام ٢٠١٢، بالإضافة لتخفيض ٤٠ أغورا من الضريبة المفروضة على السولار، ٢٠ أغورا من الضريبة على البنزين، و٣٤ أغورا من الضريبة على الفحم.

– إضافة نقطتي استحقاق ضريبي لكل رجل عن كل طفل من أبنائه لم يبلغ الثالثة من العمر.

– تبني توصيات لجنة «كيدمي» لفحص سوق الألبان، والتي أوصت بتخفيض الضرائب.

– إقامة فريقي عمل، يقوم أحدهما بفحص موضوع «شركات المحفظة» التي تتيح لأصحاب الشركات التهرب من دفع رسوم التأمين الوطني، بينما يفحص الفريق الثاني كل موضوع السوق السوداء والدخل غير الشرعي.

التربية والتعليم

– نقل الصلاحيات والمسؤولية عن حضانات الأطفال من وزارة الصناعة والتجارة إلى وزارة التربية والتعليم. تاريخ البدء بتنفيذ هذه التوصية – حتى أيلول ٢٠١٢.

– مراقبة الحضانات التي تحتوي على ٧ أطفال وما فوق.

– بناء حضانات أطفال ممولة من قبل الدولة لنحو ٣٠ ألف طفل إضافي خلال ٥ أعوام.

– المساعدة في تمويل حضانات الأطفال التي توافق على إخضاع أسعارها لمراقبة الدولة.

– زيادة دورات الإرشاد لمربيات الحضانات وكذلك التأهيل المهني.

– البدء بتنفيذ قانون التعليم الإلزامي من جيل ٣ أعوام.

– أطر تربوية خلال ساعات بعد الظهر للأطفال في سن ٣ – ٩ أعوام (يوم تعليم طويل).

– توسيع نطاق مشروع إعارة الكتب الدراسية ليصبح قطريا، مراقبة أسعار كتب التعليم ومنظومة حوسبة التعليم.

– تخصيص ٥٠٠ فرصة لتلقي التأهيل المهني في كل عام بين ٢٠١٢ و ٢٠١٥.

– بناء كلية للتعليم ما قبل الأكاديمي (التحضيري) للمتطوعين في صفوف الخدمة المدنية.

– برنامج تجريبي لتعليم تخصصات «البجروت» (الثانوية العامة) بعد دراسة الدين اليهودي (اليشيفوت).

– إلزام كل التلاميذ بإجراء امتحانات «الميتساف»، حتى في جهاز التربية الدينية، بدءاً من السنة التعليمية بعد القادمة.

– مراقبة التعليم الابتدائي المهني في المؤسسات التربوية الدينية التي تمولها الدولة.

– الوصول لنسبة ٦٠٪ من التطوع في الخدمة الوطنية ابتداء من العام ٢٠١٥ لدى الرجال، ونسبة ٢٠٪ لدى النساء ابتداء من العام ٢٠١٤.

– تكاليف هذه الخطوات: ٧٦٠ مليون شيكل خلال خمسة أعوام.

المواصلات

– شبكة مواصلات سريعة من الأطراف إلى المركز. البدء خلال العام ٢٠١٢.

– إصدار بطاقات سفر تدمج بين السفر بالحافلات والقطارات. ليس من الواضح متى يجب البدء بتنفيذ هذه التوصية.

– خطوط مواصلات خاصة بالمسنين، ابتداء من العام ٢٠١٢.

– وضع شروط حد أدنى للوصول إلى الأطراف على شركات المواصلات العامة.

– تشغيل خطوط مواصلات مركّزة للكليات والمؤسسات التعليمية.

– تخفيض بنسبة ٥٥٪ في رسوم المواصلات العامة للطلاب الجامعيين.

غلاء المعيشة

– تقييد محاولات كسب التأييد الاقتصادي بواسطة التشريع عبر الكنيست. وإضافة ميزانيات لمجلس حماية المستهلك حتى نهاية الربع الأول من العام ٢٠١٢.

– إقامة قسم خاص للمنافسة في سلطة التقييدات الاقتصادية وتوسيع صلاحياته.

– على الهيئة المركزية للإحصاء القيام بنشر معطيات حول المنتجات الاستهلاكية المختارة.

– تخفيض أسعار السلع الخاضعة للرقابة، مثل الحليب والبيض.

– مجموعة من الإصلاحات في مجالات الإسمنت وزيت الزيتون وغيرهما.

لقد تعاملت «لجنة تراختنبرغ» مع مطالب حركة الاحتجاج الاجتماعية بأدوات الاقتصاد الليبرالي (اقتصاد السوق)، بهدف احتواء المطالب وتقديم بعض التحسينات على الحالة الاقتصادية للطبقات الوسطى في المجتمع الإسرائيلي، بما يتماشى مع تعريفها هي للمشكلة، إذ ترى اللجنة الحكومية أن القضية تتعلق بتآكل القدرة الشرائية لدخل الطبقات الوسطى بسبب ارتفاع اسعار المعيشة، السلع والخدمات والمسكن، خاصة في المركز الاسرائيلي.

إن الحلول المعروضة تهدف إلى الحد من تآكل القدرة الشرائية، رفع المنافسة في أسواق السلع، الحد من قوة الشركات الاحتكارية، خفض الجمارك على السلع، زيادة المنافسة، إلغاء رفع الضريبة على الوقود، وإعادة الرقابة على أسعار السولر.

من جهة أخرى، حاولت اللجنة تقديم بعض الإنجازات العينية لحركة الاحتجاج في بنود لا تحدث خللا في الاقتصاد الإسرائيلي، منها الاستجابة لمطلب التعليم المجاني من جيل ٣ أعوام، ورفع ضرائب الدخل بشكل طفيف على الأغنياء والأغنياء جدا. لكن في جميع الاحوال لم تطرح اللجنة رؤية أو أيديولوجيا اقتصادية اجتماعية جديدة، ولم تطرح عودة لدولة الرفاه، ولم تطرح تغييرا جديا في مبنى ميزانية الدولة، وإنما طرحت تحويلات في بنود الميزانية عن طريق خفض ميزانية وزارة الدفاع وتحويل الميزانيات إلى بنود الوزارات والمصاريف الاجتماعية.

هذه الحلول مقبولة على صناع القرار الاقتصادي في إسرائيل لأنها لا تكسر القالب المعمول به بل تقترح تعديلات طفيفة على مبنى المصاريف. كما أنّها تقترح تطبيقًا تدريجيًا للتوصيات، خاصة في مجال الإسكان، الذي من المستحيل أن تكون فيه الحلول فورية، إلا إذا غيّرت الدولة من سلم الأولويات وحولت الميزانيات المعدة لتشجيع الاستيطان إلى برامج دعم للطبقات الوسطى والفقيرة في كافة أنحاء البلاد.

كما لا نعرف بعد ما إذا كان الحديث يدور على رصد ميزانيات جديدة للمصروفات الاجتماعية أم أنّها تشمل الميزانيات التي كانت مقرّرة أصلا، مع إضافات. كما أنّه من غير المؤكد أن يكون هناك خفض لميزانية الأمن لصالح تنفيذ توصيات اللجنة بسبب معارضة شديدة من وزارة الدفاع وهيئة الأركان، اللتين تعزز موقفهما بتزايد المخاطر الأمنية في المنطقة، طبعا من المنظور الأمني الإسرائيلي.

أما في ما يخص المجتمع العربي، فلم يتوقع أحد أصلا أن تأتي هذه اللجنة بحلول للضائقة الاقتصادية للمجتمع العربي، لأن نوعية المشاكل والضائقة الاقتصادية مختلفة إلى حد بعيد، ولكونها غيبت المطالب العربية عن جدول أعمالها. وجلّ الاستفادة ستكون غير مباشرة في حال أدت التوصيات إلى خفض أسعار السلع والخدمات وعدم رفع سعر الوقود.

كما أن مردود الفائدة على المجتمع العربي سيكون محدودًا لأنه لا يعاني فقط من تآكل القدرة الشرائية للطبقات الوسطى، بل من سياسات اقصاء عن عملية التطوير والإنماء الاقتصادية.

الحلول المطلوبة لحل ضائقة العرب مرهونة بتغير السياسات تجاه السكان الفلسطينيين، ومنها على سبيل المثال لا الحصر إقامة مناطق صناعية، وتغيير جذري في جهاز التعليم، وتطوير البلدات العربية، وإضافة مسطحات بناء في البلدات العربية.

وهناك جانب خطير في توصيات اللجنة يجب التوقف عنده وهو توصياتها المتعلقة بتعميق الخدمة المدنية، والمقصود بذلك المجتمع العربي حتى لو لم تقل ذلك مباشرة، ودعوتها الى رفع نسبة الخدمة إلى ٦٠٪ من التطوع في الخدمة الوطنية ابتداء من العام ٢٠١٥ لدى الرجال، و٢٠٪ بدءًا من العام ٢٠١٤ لدى النساء. وفي هذه المرحلة يمكن التكهن بأن حركة الاحتجاج الإسرائيلية لم تنجح في إيجاد تغيير جوهري لدى صانع القرار في إسرائيل، ولا على صعيد مفاهيم المجتمع الإسرائيلي.

(*) باحث في *مركز مدى الكرمل للأبحاث الاجتماعية التطبيقية»– حيفا.

أجزاء من دراسة جديدة حول «النساء والأمن القومي»

دمج النساء في المهمات القتالية يجب أن يبقى مشروطًا بعدم المس بجهوزية الجيش الإسرائيلي للحرب!

بقلم: رازساغي (*)

(*) في أعقاب الالتماس الذي قدمته أليس ميلر في العام ١٩٩٦، أوعزت المحكمة العليا في إسرائيل للجيش الإسرائيلي بالسماح للنساء (المجندات) بالانخراط في دورة طيران، وذلك في إطار تجربة تكون خاضعة للمراقبة. وشدّدت هذه المحكمة على وجوب أن تكون عملية دمج النساء كطيارات في سلاح الجو مشروطة بعدم المس بجهوزية الجيش الإسرائيلي للحرب.

ويمكن القول إن هذا القرار كان بمثابة بداية إثارة موضوع جوهر انخراط النساء في الجيش ووحداته المتعددة.

وفي العام ٢٠٠١ أقر تعديل على قانون الخدمة العسكرية نص على وجوب أن تتم عملية دمج المجندات (في المهمات القتالية) وسط مراعاة «طابع وماهية المهمة». كذلك تقرر في العام ذاته إلغاء ما يسمى بـ «سلاح- جيش- النساء» لتقام بدلاً منه شعبة «مستشارة رئيس هيئة الأركان العامة لشؤون النساء»، ومن المهمات الرئيسة المنوطة بهذه الهيئة جمع وتنسيق المعلومات، وإجراء الأبحاث والدراسات المتعلقة بالشؤون الجندرية، وإصدار النشرات الإرشادية والتوعوية في هذا المجال.

ومنذ ذلك الوقت أصبح ما يقارب الـ ٩٠٪ من المهمات والوظائف في الجيش الإسرائيلي متاحة أمام انخراط المجندات. والأماكن الوحيدة التي ما زالت تخلو من وجود المجندات هي ألوية المدرعات وسلاح المشاة والهندسة القتالية ووحدات سلاح البحرية والوحدات الخاصة، ومع ذلك ثمة مجندات (برتبة ضابطات وجنديات) يخدمن في هذه الوحدات في مهمات قتالية ومهمات إسناد (من قبيل التسليح والسكرتاريا والاتصال والاستخبارات). وتشكل هذه المهمات جزءاً من خلية قيادة قائد الكتيبة والتي تنخرط في القتال بصورة فعالة. بالإضافة إلى ذلك فإن معظم عمليات التأهيل والدورات في الجيش الإسرائيلي تجري بصورة مختلطة (بمشاركة مجندات) ومن ضمنها دورات تأهيل الضباط للوحدات المقاتلة.

اتجاه دمج المجندات في الوحدات القتالية

في واقع الأمر، شهد اتجاه دمج المجندات في الوحدات القتالية المختلفة في الجيش الإسرائيلي اتساعاً مطرداً منذ العام ٢٠٠٢.

غير أن هذه العملية (الاتجاه) تتسم بانعدام التخطيط واستخلاص الدلالات في البعد التنفيذي، وبغياب الرقابة والمتابعة من جانب الهيئات المختصة، مثل قسمي التخطيط والعمليات في الجيش الإسرائيلي. ويتضح من مقالات وتقارير نشرت في الموقع الالكتروني لشعبة «يوهلان» (شعبة مستشارة رئيس هيئة الأركان العامة لشؤون النساء) أن عملية الدمج تتم بالأساس انطلاقاً من وجهة نظر (نسوية) معنية باستخدام الجيش الإسرائيلي كأداة لدفع أهداف اجتماعية. وتجري عملية دفع هذه الأهداف، داخل الجيش، وسط التغاضي عن الأبعاد والجوانب العسكرية- المهنية، والتي تؤثر بصورة مباشرة وغير مباشرة على الكفاءة التنفيذية للوحدات. ومن الناحية العملية، لم يقم الجيش الإسرائيلي حتى الآن بإعداد أي بحث يتناول موضوع «جهوزية الجيش الإسرائيلي للحرب من ناحية دمج النساء في الوحدات المقاتلة»، وذلك على الرغم من فتح معظم المهمات أمام النساء.

وفي نطاق وجهة النظر التي ترى في الجيش الإسرائيلي منظمة اجتماعية، هناك تعاون دائم ومستمر بين شعبة «يوهلان» وبين باحثات في الحركة النسائية. وقد أثمر هذا التعاون عن إصدار أبحاث ومقالات تستند منشورات «يوهلان» إلى الكثير منها، هذا علماً بأن خلفية الجزء الأكبر من هؤلاء الباحثات هي «نسوية راديكالية»، بل إن بعضهن يؤيد علناً رفض الخدمة العسكرية ويشارك في نشاطات تشجع الرفض والتهرب من هذه الخدمة. من هنا فإن تدخل هذا البعض في الموضوع العسكري وتأييده مظاهر الرفض والتهرب من الخدمة، يطرح علامات استفهام سواء حول أهداف هذه الأبحاث والدراسات، أو حول استنتاجاتها.

تفحص النتائج

إن جوهر مسألة ضرورة دمج النساء بإلحاح في الوحدات القتالية يتضح أكثر فأكثر لدى تفحص نتائج هذا الدمج قولاً وعملاً.

وتكشف تحقيقات مختلفة النقاب عن صورة قاتمة فيما يتعلق بدمج النساء ضمن مهمات قتالية في الجيش الإسرائيلي.

وفيما يلي عدة أمثلة على هذه الصورة:

كفاءة قتالية ضعيفة:

«أود القول إن هذا يؤلمني... يرغمونني على الاستمرار، وأنا أقول إنني لا أريد أن أتحول إلى مقعدة» (جندية مقاتلة، شباط ٢٠٠٥. من مجلة – نشرة- صادرة عن شعبة «يوهلان»).

«إذا كان ثمة «فارس تركي» (الاسم المشفر لإجراء مطاردة متسللين عبر الحدود)، فيمكن أن تستمر هذه العملية أربعة أو خمسة أيام مشياً على الأقدام. إن معظم الرجال يستطيع تحمل ذلك؛ لكن معظم المقاتلات (المجندات) لن يتحمل الأمر، سوف ينهار» (نائبة قائد سرية، حرس الحدود، أيار ٢٠٠٤، مجلة شعبة «يوهلان»).

كتيبة غرانيت ٩٣٢، وحدة المعابر ٦٤٥، في أثناء نشاط تنفيذي: التخلي عن تجهيزات إلزامية (ستر واقية من الرصاص) للمجندات في أثناء نشاط تنفيذي.

خفض مستوى التدريب:

في معسكر التدريب معايير مختلفة للجنود والمجندات تنطوي على ما يمكن وصفه بـ «التفضيل التصحيحي» للنساء، إضافة إلى معايير مختلفة في اختبارات القدرة والأهلية الجسمانية. كذلك فقد ورد على لسان عدد من المجندات من الكتيبة ٧٦ في أثناء حديث في زيارة لوحدتهن العام ٢٠٠٦: «هناك عدد كبير من البنات (المجندات) يعاني من مشكلات طبية... عندما وصلنا إلى هنا، تبدد كل شيء. خلال شهرين أو ثلاثة أشهر لم يبق سوى سبع مجندات من بين ٣٠ فتاة».

مس بتكاتف الوحدة:

قائد كتيبة ٧٦ في أثناء زيارة مستشارة رئيس هيئة الأركان العامة لشؤون النساء لوحدة في الكتيبة: «إن أحد العوامل الرئيسة في تدني الحافز، أو الدافع، لدى الجنود الذكور في الوحدة (٦٥٪) هو وجود المجندات المقاتلات في الوحدة. نواجه مشكلة جدية تتمثل في أن غالبية الجنود (الذكور) يعانون من إحباط ولا يؤدون مهماتهم على ما يرام، ويرجع ذلك، من بين جملة أشياء، إلى كونهم لا يثقون ولا يعولون على المجندات (المقاتلات) في الوحدة. وهذا يعني أن هناك صعوبة في استنفاد القوى والطاقات في الكتيبة جراء وجود المجندات في الوحدة».

الكتيبة ٧٦: «إحدى المشاكل الصعبة هنا هي أننا نواجه ورطة في الكثير من المرات في قوام دوريات الحراسة، إذ نجد أن إحدى المجندات لا تريد المشاركة في الحراسة مع جندي معين بدعوى أنهما افترقا عن بعضهما (بعد علاقة غرامية) قبل أسبوع، أو ما إلى ذلك...».

وتقول إحدى المجندات في كتيبة الرصد (المراقبة) التابعة لقيادة المنطقة الوسطى «إن المقاتلين – الجنود- يتنافسون فيما بينهم على من يحظى بالحراسة مع المجندات في نقطة المراقبة المزدحمة».

إخفاقات وقصورات تنفيذية:

ضابطة الاستخبارات في الكتيبة ٩٣ لم تشارك مع قائد الكتيبة في عمليات جرت في مدينة نابلس، بناء على طلبها، وذلك في أعقاب حادث أطلقت في أثنائه النار على خلية القيادة (٢٠٠٦). في الكثير من الحالات لا ترتدي المجندات في أثناء قيامهن بالحراسة في حواجز التفتيش، السترات الواقية من الرصاص، بسبب وزن المعدات ومشاكل طبية (صحية) منتشرة في صفوف المجندات (وحدة المعابر ٦٤٥، وزارة الدفاع ٢٠٠٦).

طبيبة الكتيبة ٥٢ مكثت، خلال حرب لبنان الثانية (صيف ٢٠٠٦)، مدة أسبوعين في ساحة الحرب مع طاقم دبابة إسعاف، وقد اضطرت الطبيبة وأفراد الطاقم إلى قضاء حاجتهم داخل الدبابة. وتقول الطبيبة إنه لا يمكن عملياً لامرأة المكوث في الحرب في مثل هذه الظروف.

يتضح إذن أن عملية دمج المجندات في الوحدات القتالية تتسبب بإخفاقات وتقصيرات ملموسة وجدية، تعبر عن نفسها في بُعدين:

أولاً- البعد الفسيولوجي، إذ أشارت اختبارات فسيولوجية أجريت في إسرائيل والخارج، إلى فجوة ملموسة في القدرات الجسمانية لدى المجندات، سواء مقارنة مع المقاتلين الرجال، أو مقارنة مع متطلبات المهمة العسكرية. وهذا الواقع أدى إلى نتيجة مزدوجة: من جهة أولى، خفض سقف أو مستوى التدريبات والمطالب المهنية المطلوبة من الجندي والمقاتل (من أجل ملاءمتها لقدرات المجندات)، ومن جهة أخرى، كثرة الإصابات لدى المجندات الأمر الذي يضر بأهلية وكفاءة الوحدة (عدا عن الضرر الجسماني الذي يلحق بالمجندة ذاتها).

ثانياً- المس بتكاتف الوحدة، فإن الاختلاط بين الجنود والمجندات في الوحدات التي يوجد فيها احتكاك اجتماعي مكثف وبوتيرة عالية، يعاظم التوتر الجنسي ويقوّض تكاتف الوحدة، الذي يعتبر المكون أو العامل الأكثر أهمية في النجاح التنفيذي. إضافة إلى ذلك فإن تواجد الجنود والمجندات معاً، في التدريبات والنشاطات التنفيذية الجارية، يؤدي إلى المس بكرامة الإنسان والخصوصية الشخصية للجنود والمجندات على حد سواء.

إن هذه الإخفاقات تؤدي في المحصلة إلى المس بكفاءة الجيش الإسرائيلي وجهوزيته للقتال. ومع أن حجم المس بالجيش الإسرائيلي يبدو حتى الآن محدوداً، إلا إنه يمكن رؤية دلائل ومؤشرات إلى مس وتشويش النشاطات التنفيذية سواء في المناطق الفلسطينية أو في أثناء حرب لبنان الثانية. هذه المؤشرات تدل على ما يمكن أن يحدث إذا ما تحققت فكرة دمج النساء في سائر وحدات الجيش الإسرائيلي.

عن دمج النساء في جيوش أجنبية

أدى دمج النساء في الجيش الأميركي، والفحص العميق الذي أجراه الجيش البريطاني بشأن إمكانية دمج النساء كمقاتلات، إلى ذات النتيجة. ففي هذين البلدين (الولايات المتحدة وبريطانيا)، اللذين توجد أوجه شبه كبيرة بين توجهات ومعايير القتال لدى جيشيهما وبين التوجهات المتبعة في الجيش الإسرائيلي، يعكفون منذ فترة طويلة على استخلاص العبر من دمج المجندات في وحدات قتالية. وقد تطورت في الأعوام الأخيرة أدبيات غزيرة تعالج هذا الموضوع، وتشمل تقارير رسمية وأبحاثا وكتبا ومقالات تطرح موقفاً واضحاً يعارض دمج مجندات في وحدات قتالية لها احتكاك أرضي مباشر مع العدو.

من جهته، قرر الجيش الأميركي، في نطاق استخلاصه للعبر، تقليص دمج المجندات في الجبهة، وقام بإنشاء آلية لضبط ومراقبة عملية الدمج. كذلك توصل الجيش البريطاني إلى استنتاجات مشابهة في العام ٢٠٠٢.

حالياً لم تعد هناك في الجيشين الأميركي والبريطاني، مجندات مخصصات أو مكلفات بمهمات قتالية مباشرة مع العدو.

يبدو أن هذه المعلومات لم تعرض نهائياً أمام الضباط ومتخذي القرارات في الجيش الإسرائيلي، فقد جرت عملية الدمج وسط عرض مواد أحادية الجانب تؤيد دمج النساء في الجيش، كما طرحت في الوقت ذاته معطيات وحقائق ليست ذات صلة، وتتعلق بجيوش لا تخوض قتالاً فعلياً.

البحث المركزي الأكثر أهمية في هذا المجال جرى إعداده في الولايات المتحدة في العام ١٩٩٢، وذلك من طرف لجنة عينها الرئيس جورج بوش لدراسة الموضوع، وقد أضحت معطيات واستنتاجات هذه اللجنة، والتي غطت الموضوع من مختلف جوانبه – العسكرية والطبية والاجتماعية والثقافية والقانونية وغيرها- أساساً لكل الأدبيات المهنية التي تطورت لاحقاً في هذا المجال.

ومن أهم وأبرز الاستنتاجات التي توصلت إليها هذه اللجنة ما يلي:

رفض الحصص والحقوق الزائدة. فقد وجدت اللجنة أن استخدام كوتات «التفضيل التصحيحي» يضر بنجاعة الوحدات ويشكل خطرًا على معنويات وتكاتف الجيش.

أكدت اللجنة على وجوب الفصل والتمييز بين معايير الأهلية (المَقْدِرَة) العامة، التي يجب ملاءمتها لسلم جهود منفصل للرجال والنساء، وبين الأهلية المهنية الملموسة التي يجب أن تكون «حيادية

مجندات في الجيش الإسرائيلي- دعوات لاستثنائهن من الوحدات القتالية خوفًا من إلحاق ضرر بجهوزية الجيش للحرب!

تجاه الجندر» وذلك بغية مواءمة الأهلية للمتطلبات المهنية لكل مجال، نظراً لأنه وجد أن النساء يقبعن في موقع تخلف واضح في أثناء تنفيذ مهمات عسكرية تتطلب مستوى عاليا من المتانة العضلية واللياقة البدنية. لذلك أكدت اللجنة على أهمية أن لا تكون المعايير المرتبطة بالتخصص مُطبَّعَة أو مُعدَّة بناء على الجندر.

دعوة للمحافظة على «قاعدة – مبدأ- المخاطرة» التي تنص على أن مخاطر القتال المباشر، كالتعرض للنيران المعادية أو الوقوع في الأسر، تعتبر هي أيضًا معايير ملائمة لإغلاق المهمات أو الوحدات غير القتالية أمام النساء.

أكدت اللجنة على وجوب إقصاء النساء من مهمات ووحدات القتال الأرضي المباشر وأوصت بسن قانون يتضمن ويكرس سياسة الخدمة القائمة التي تتطرق إلى إقصاء النساء من مهمات الحرب البرية (الأرضية) المباشرة. وقد توصلت اللجنة إلى استنتاج فحواه أن الحياة اليومية لجندي سلاح المشاة، في ظروف الحرب أو القتال، تتطلب جهداً بدنياً مستمراً وسط التعرض لمخاطر الإصابة والوقوع في الأسر والموت. وأشارت الإفادات التي وضعت أمام اللجنة، بشكل واضح، إلى وجود فوارق فسيولوجية بين الرجال والنساء، وهذه الفوارق تضع النساء في وضع نقص وتخلف جلي في أثناء تنفيذ مهمات تتطلب مستوى عاليا من القوة العضلية واللياقة البدنية، مثل معارك وجهاً لوجه، وحمل أو رفع الأحمال الثقيلة، والحفر ومهمات أخرى تحتل دوراً مركزياً في الحرب البرية. واستمعت اللجنة إلى شهادات تبين بصورة واضحة أن تكاتف الوحدة يمكن أن يكون عرضة للمساس جراء إدخال أي عنصر ينتقص من توفر عوامل مركزية مثل الثقة المتبادلة والشراكة في التجربة والمعاملة المتساوية، وخاصة نتيجة لعدم قدرة النساء على تحمل الأعباء الجسدية المطلوبة من كل عضو في وحدة مقاتلة. وهناك عوامل أخرى اقتضت إقصاء النساء من الوحدات المقاتلة، منها الأجواء الحميمة المفروضة، وانعدام الخصوصية في ساحة المعركة، والقيم الغربية التقليدية التي يشعر الرجال بموجبها بمسؤولية حماية النساء، وغيرها. كذلك فإن الإمكانية المتاحة لإقامة علاقات جنسية في الوحدات البرية التي تخوض قتالاً مباشراً مع العدو، تعتبر عاملاً مشوشاً وعبئاً على قادة وضباط الوحدات المقاتلة الأرضية، في أثناء تنفيذ مهماتهم العسكرية. وأكدت اللجنة أن القتال الأرضي مرتبط بخطورة عالية للوقوع في أسر العدو، وأن الشهادات التي استمعت إليها أشارت إلى أن التنكيل بالنساء (المجندات) اللائي يقعن في أسر العدو يمكن أن يؤثر بصورة سلبية على الأسرى الذكور.

ومن النقاط الأخرى التي تضمنها تقرير اللجنة:

عدم جواز المقارنة أو المساواة بين الخدمة العسكرية والعمل – التشغيل- المدني، الذي يحظر التمييز فيه. إذ يتعين على الجيش، بغية بناء وحدات قتالية، أن يكون قادراً على اختيار المؤهلين للقتال والانتصار في المعركة. فعدم قدرة أي عضو من أفراد وحدات الجيش على الاستجابة للمستويات المطلوبة من المجموع في ساحة المعركة، يمكن أن يشكل خطراً مباشراً على حياة الآخرين وعلى تحقيق الهدف العسكري. وفي هذا السياق أيضاً فإن احتياجات ومتطلبات الجيش يجب أن تحظى بأولوية على كل الاعتبارات الأخرى.

الاستنتاج بشأن معارضة إشراك النساء في مهمات قتالية، ينبع من اعتبارات الجهوزية والتكاتف والنجاعة. ورغم ما قاله البعض من أن التأثيرات السلبية والأعباء الإضافية على الوحدات القتالية، مبررة بداعي تساوي الفرص، إلا أن أحداً لم يزعم أنها مبررة على أساس حاجة عسكرية.

لجنة سيغف

في بداية العام ٢٠٠٧ قامت شعبة «يوهلان» بتعيين لجنة برئاسة الجنرال (احتياط) يهودا سيغف، وذلك بهدف «صوغ خدمة النساء في جيش الدفاع الإسرائيلي بمنظور العقد القادم».

وقد استند جزء من استنتاجات اللجنة إلى نظرية الـ GM (إستراتيجيا دفع المساواة بين الجنسين قدمًا عن طريق تضمين وجهة نظر أو رؤية جندرية لكل مجالات الحياة وسائر مستويات اتخاذ القرارات)، هذا مع أن عملية فحص شاملة بينت أنه لا توجد أبحاث ودراسات تتحدث عن محاولات لتطبيق هذه النظرية في أية منظمة أو جيش مقاتل في العالم بصورة فعلية.

ولم تحقق لجنة سيغف في الإخفاقات التي تكشفت في الجيش الإسرائيلي في موضوع دمج المجندات في وحدات قتالية، كما أنها لم تبحث في دروس حرب لبنان الثانية، التي ظهرت خلالها إخفاقات في دمج النساء في القتال. ومن ناحية عملية فقد اكتفت اللجنة بتقديم توصيات للمستقبل من دون إجراء أي تحقيق أو بحث شامل، ومن دون استخلاص العبر من تجربة الماضي.

ويمكن الإشارة في هذا السياق إلى عدد من النقاط المتعلقة بتقرير «لجنة سيغف»:

لم يتطرق التقرير إلى أبحاث ومقالات تشير إلى أسباب عدم دمج مجندات في وحدات قتالية.

لم يتطرق التقرير نهائياً إلى التقارير الفسيولوجية التي نشرت في الفترة الأخيرة من جانب سلاح الطب، كما أنه لم يتطرق إلى أبحاث ودراسات مشابهة جرت في الجيشين الأميركي والبريطاني.

لم يتفحص التقرير معطيات وأرقاما تتعلق بحجم الإصابات الفسيولوجية والمشكلات الانضباطية الناجمة عن التوتر الجنسي وتسرب المجندات من الحياة العسكرية.

لم تقم اللجنة بمناقشة مسألة الاحتياط، على الرغم من مركزيتها وأهميتها في الجيش الإسرائيلي (حوالي ٤٠ ألف مجندة وضعن في قوات الاحتياط خلال الأعوام الأربعة الأخيرة)، إذ لم تؤخذ في الحسبان حالات الحمل والولادة، وحالات يستدعى فيها الزوجان لخدمة الاحتياط.

وهكذا يمكن مرة أخرى ملاحظة كيف أن «سياسة الدمج»، التي تقودها شعبة «يوهلان»، تتجاهل الكثير من المعلومات وتضع علامة استفهام حول فرص دمج فتيات في وحدات قتالية، مما يوحي بأن مستشارة رئيس هيئة الأركان العامة لشؤون النساء تفضل مبدأ «المساواة بين الجنسين» على الحاجة إلى الكفاءة التنفيذية والقدرة القتالية للجيش الإسرائيلي.

تلخيص

تفحص مراقب الدولة للعام ٢٠٠٢ موضوع دمج المجندات في مهمات ووظائف قتالية في الجيش الإسرائيلي. ويتضح من استنتاجات تضمنها تقرير مراقب الدولة أن دمج المجندات وفتح هذه المجالات أمامهن يتمان من دون تحليل أو تشخيص سليم للسمات والمعطيات، ومن دون دراسة وتخطيط شاملين.

وفي تقريره للعام ٢٠٠٦ عاد مراقب الدولة وأكد أن هذه الثغرات والقصورات ما زالت قائمة، وأنه لم تجر أية محاولة جادة لتصحيح الوضع.

ويبدو أن سياسة شعبة «يوهلان» التي تهدف إلى النجاح بأي ثمن في «مهمة الدمج» تؤدي إلى المس بقدرة وكفاءة الجيش الإسرائيلي وبجهوزيته للحرب. فالطرح الأحادي الجانب أدى إلى تطبيق فعلي للدمج من دون منظومة توازنات ورقابة وإشراف.

وقد جاءت حرب لبنان الثانية (في صيف ٢٠٠٦) لتناقض قولاً وعملاً كل عملية الدمج، في نظر القادة وبالأساس في نظر المجندات (المقاتلات) ذاتهن. ولقد نجم فشل التجربة في دمج النساء عن قصور في سياسة دمج المجندات في وظائف ومهمات قتالية، وفي تحديد المسؤوليات وإيجاد الآليات المناسبة لضبط وتنظيم هذه العملية.

إن تصحيح الوضع يتطلب إلقاء مهمة قيادة وتوجيه دفة عملية الدمج على عاتق قسمي العمليات والتخطيط، كمرجعية موجهة. كما أنه لا بد لعملية الدمج من أن تستند إلى ماهية وغاية وهدف الجيش الإسرائيلي باعتباره منظمة مقاتلة. كذلك ينبغي تحديد وإرساء آلية متكاملة لأغراض الرقابة والمتابعة وتفحص مجرى العملية من بدايتها.

(*) عقيد في الاحتياط وعضو (منتدى مناعة الجيش الإسرائيلي). هذه المقالة هي واحدة من مقالات تضمنتها كراسة صادرة حديثًا عن (مركز بيغن- السادات للدراسات الإستراتيجية) في جامعة بار إيلان بعنوان (النساء والأمن القومي). ترجمة خاصة.

المشهد الاسرائيلي
ملحق نصف شهري يصدر عن
مدار
المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
The Palestinian Forum for Israeli Studies (MADAR)
رام الله – المصيون – عمارة ابن خلدون
ص.ب: 1959
هاتف: 00970 -2- 2966201
فاكس: 00970 -2- 2966205
البريد الإلكتروني لـ "مدار":
e-mail: madar@madarcenter.org
موقع "مدار" الألكتروني:
http://www.madarcenter.org
موقع "المشهد الاسرائيلي":
http://almash-had.madarcenter.org
البريد الإلكتروني للمشهد:
e-mail: almash-had@madarcenter.org